

تقييم المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان حول الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في جمهورية الصين الشعبية

31 آب/ أغسطس 2022

ترجمة غير رسمية

المحتويات

الصفحة

1.....	مقدمة.....	I.
4.....	المعلومات الأساسية.....	II.
6.....	الإطار القانوني والسياساتي الصيني لمكافحة الإرهاب و«التطرف».....	III.
7.....	مدى وضوح مفهومي «الإرهاب» و«التطرف» واتساعهما ونطاقهما.....	A.
10.....	المنهجيات المطبقة لتحديد المشتبه فيهم والأشخاص «المعرضين لخطر» «التطرف».....	B.
11.....	نطاق وطبيعة الردود على السلوك «الإرهابي» أو «المتطرف» المزعوم.....	C.
12.....	نطاق السلطات الوقائية والتحقيقية والقسرية ودرجة الرقابة والتعويض.....	D.
14.....	السجن وأشكال الحرمان الأخرى من الحرية.....	IV.
15.....	الإحالات إلى «مراكز التعليم والتدريب المهني».....	A.
23.....	الاحتجاز من خلال نظام العدالة الجنائية.....	B.
27.....	الظروف والمعاملة في «مراكز التعليم والتدريب المهني».....	V.
31.....	الشواغل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان.....	VI.
32.....	الهوية الدينية والثقافية واللغوية والتعبير.....	A.
38.....	الحق في كل من الخصوصية وحرية التنقل.....	B.
41.....	الحقوق الإنجابية.....	C.
46.....	قضايا التوظيف والعمل.....	D.
50.....	فصل الأسر والأعمال الانتقامية.....	VII.
51.....	حالات فصل الأسر والاختفاء القسري.....	A.
53.....	الترهيب والتهديدات والأعمال الانتقامية.....	B.
54.....	التقييم الشامل والتوصيات.....	VIII.
58.....	الملحق.....	

1. في أواخر عام 2017، بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) تتلقى ادعاءات متزايدة من مختلف مجموعات المجتمع المدني بأن أفراداً من الأويغور وغيرهم من الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة¹ كانوا في عداد المفقودين أو اختفوا في منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي (المشار إليها فيما بعد بـ شينجيانغ) في جمهورية الصين الشعبية. في عام 2018، أبلغ فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي عن زيادة «كبيرة» في الحالات من شينجيانغ «مع إدخال معسكرات إعادة التنقيف» في منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي من قبل حكومة الصين.² وقد زعمت العديد من التقارير البحثية والاستقصائية التي نشرتها منذ ذلك الوقت مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام - فضلاً عن الروايات العامة للضحايا - حدوث احتجاز تعسفي على نطاق واسع فيما يسمى «المعسكرات»، فضلاً عن ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، والعمل القسري، من بين أمور أخرى.³

2. أعربت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري خلال مراجعتها للتقرير الدوري للصين في آب/أغسطس 2018، عن قلقها إزاء العديد من التقارير حول احتجاز أعداد كبيرة من الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى، بحجة مكافحة التطرف الديني في شينجيانغ.⁴ وصرحت الحكومة بأن «مراكز التدريب المهني موجودة للأشخاص الذين ارتكبوا جرائم بسيطة».⁵ وفي أوراق السياسات اللاحقة، عرضت الحكومة هذه المراكز كجزء من استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة «التطرف» في شينجيانغ، مع المساهمة في الوقت نفسه في التنمية وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر في المنطقة.⁶

¹ إضافة إلى الأويغور، يشير هذا التقييم إلى أعراق الكازاخ والقرغيز والأوزبك واليهوي. لاحقاً في هذا التقرير، سيتم استخدام مصطلح «الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة» اختصاراً. غير أن المفوضية تترك أن هناك أعضاء غير مسلمين في هذه المجتمعات وأن أشخاصاً من مجموعات أخرى ربما تأثروا أيضاً ببعض السياسات التي نوقشت في هذا التقرير.

² انظر البلاغات والحالات التي تم فحصها والملاحظات والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الدورة 115. الملحق الأول، الادعاءات العامة، 1/115/WGEID/HRC/A في 16 آب/أغسطس 2018؛ التقرير السنوي للفريق العامل والمعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، 30 تموز/ يوليو 2018، 46/39/HRC/A، الفقرة 88 والملحق الأول.

³ للحصول على قائمة بالمقالات والمواد الإعلامية حول الوضع في منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، انظر «قائمة المراجع لمختارات من التقارير الإخبارية والأعمال الأكاديمية»، جمعها السيد فيسكسجو، والمتوفرة على: قائمة المراجع - مشروع حقوق الإنسان للأويغور على الموقع الإلكتروني org.uhrp؛ فيما تتوفر روايات الضحايا العامة على قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ، على الموقع الإلكتروني: www.shahit.biz.

⁴ الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقارير الدورية من التقرير الرابع عشر إلى التقرير السابع عشر للصين (بما في ذلك هونغ كونغ والصين وماكاو، الصين)، 17-14/CO/CHN/C/CERD، الفقرة 40 (أ)، 19 أيلول/سبتمبر 2018.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ ورقة بيضاء حول «التعليم المهني والتدريب في شينجيانغ» (الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية). مجلس الدولة، 17 آب/أغسطس 2019.

3. في ضوء اتساع وخطورة الادعاءات وطبيعة المعلومات الواردة، سعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى الوصول إلى شينجيانغ للتحقق من الادعاءات منذ عام 2018.⁷ وبالتوازي مع ذلك، وعملاً بالتفويض العالمي المسند إليها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 141/48، وفي حدود الموارد المتاحة، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان رصد الوضع وتقييم الادعاءات، بما في ذلك عبر استعراض وتحليل دقيق للوثائق الرسمية المتاحة للجمهور، فضلاً عن المواد البحثية وصور الأقمار الصناعية وغيرها من المعلومات المفتوحة المصدر، ودراسة مصدرها ومصداقيتها وأهميتها وموثوقيتها بما يتماشى مع المنهجية الموحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. وخلال الاستعراض الذي أجرته المفوضية السامية، أولت اهتماماً خاصاً للوثائق والمعلومات الحكومية الرسمية، بما في ذلك القوانين والسياسات والبيانات الإحصائية وقرارات المحاكم والبيانات الرسمية والأوراق البيضاء التي نشرتها الحكومة، فضلاً عن عدد من الوثائق الأخرى الموجودة في المجال العام والتي وجدت المفوضية أنه من المرجح جداً أن تكون أصلية بناء على دلائل قوية على أن طابعها رسمي.⁸ كما درست المفوضية عن كثب المعلومات التي قدمتها الحكومة، بما في ذلك تلك المطروحة في سياق استعراضاتها أمام هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وراً على رسائل فريق الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة،⁹ وفحصت المواد المقدمة إليها من المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات أخرى داخل الصين.¹⁰

⁷ المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، البيان الافتتاحي والتحديث العالمي للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان آنذاك، زيد رعد الحسين في الدورة 38 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (18 حزيران/ يونيو 2018).

⁸ وتعلق هذه الأخيرة على وجه الخصوص بمجموعة من الوثائق التي تشكل جزءاً مما يسمى «برقيات الصين»، و«أوراق شينجيانغ»، و«قائمة كاراكاس»، و«قاعدة بيانات شرطة أورومتشي»، ومؤخراً «ملفات شرطة شينجيانغ»، التي نشرتها وسائل إعلام متعددة ومجموعة من الباحثين بشكل كلي أو جزئي أو تمت إتاحتها لمكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بعدد من هذه الوثائق، تمكنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان من اتخاذ خطوات للتحقق من صحتها، وأسفر التقييم عن ترجيح أصلتها بشكل قوي، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها بشكل موثوق لدعم معلومات أخرى. أما بالنسبة للوثائق الأخرى، فلم يكن هذا التحقق ممكناً، حتى لو لم يكن لدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أي مؤشر مضاد على أن هذه الوثائق ستكون غير أصلية. ولم تعتمد المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أي من هذه الوثائق كمصدر وحيد للتوصل إلى أي نتائج. في هذا التقييم، يتم تضمين الإشارة إلى هذه الوثائق عندما يتوافق محتواها مع تلك الواردة من مصادر المعلومات الأخرى.

⁹ انظر رد الحكومة المؤرخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2019 على الرسالة الأخرى المشتركة لمجموعة من فريق الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، CHN JOL 2019/18؛ والتعليقات على تأثير وتطبيق قانون مكافحة الإرهاب لجمهورية الصين الشعبية (قانون مكافحة الإرهاب) الصادر في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2015 والذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 كانون الثاني/ يناير 2016 وتدابير التنفيذ الإقليمية الخاصة به، تنفيذ تدابير منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي لقانون مكافحة الإرهاب لجمهورية الصين الشعبية لعام 2016، التي أرسلت بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019؛ ورد الحكومة بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 2019 على النداء العاجل المشترك الصادر عن مجموعة من فريق الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان CHN JUA 2019/21، بشأن وضع السيد تاشبولات طيب، 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2019؛ ورد الحكومة المؤرخ في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 على رسالة الادعاء المشتركة CHN JAL 2020/14، مخاوف بشأن مزاعم استخدام المراقبة لرصد وتعقب ومن ثم احتجاز الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات مسلمة في الصين، 7 تموز/ يوليو 2020؛ ورد الحكومة المؤرخ في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 على رسالة الادعاء المشتركة CHN JAL 2020/18، مخاوف بشأن مزاعم العمل القسري في سياق مراكز التعليم والتدريب المهني، 12 آذار/ مارس 2021 ورد الحكومة المؤرخ في 23 أيار/ مايو 2021 على رسالة الادعاء المشتركة CHN JAL 2020/21، مخاوف بشأن مزاعم الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والعنف الجنساني ضد السيدة غولباخار جيلوفا، 10 شباط/ فبراير 2020.

¹⁰ وهذا يتضمن قائمة قدمت في 27 تموز/ يوليو 2021 من ثلاثة عشر مؤتمراً صحفياً عقدها المسؤولون الصينيون حول الوضع في إقليم شينجيانغ، لشرح مجموعات مختلفة من التدابير والإنجازات المتعلقة بالأمن والتنمية والتخفيف من حدة الفقر وتنظيم الأسرة ومعدلات المواليد والعمل والتوظيف، إضافة إلى خمسة أفلام وثائقية تقدم تصورات إضافية. كما تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان العديد من التقارير، بما في ذلك تقارير من معاهد البحوث والمنظمات الموجودة في إقليم شينجيانغ، وحضرت العديد من الفعاليات الجانبية التي نظمتها البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية في جنيف.

4. وكجزء من عملية حوار مستمرة، في 17 آذار/ مارس 2021، قمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان رسمياً إلى البعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة في جنيف طلباً للحصول على مجموعات محددة من المعلومات، توضح بالتفصيل مختلف المجالات ذات الأهمية الخاصة، بما في ذلك البيانات الرسمية، بناءً على استعراضها للمواد حتى تلك المرحلة، لكنها لم تتلقَ رداً رسمياً. في 19 تموز/ يوليو 2021، اقترحت المفوضية كذلك عقد اجتماع مع المسؤولين الحكوميين المعنيين لمناقشة الإطار القانوني المعمول به فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع ومكافحة «التطرف» في شينجيانغ.¹¹

5. واستكمالاً للمجموعة الواسعة من الوثائق، أجرت المفوضية أيضاً، وفقاً لممارستها ومنهجيتها المعتادة، 40 مقابلة مستفيضة مع أفراد لديهم معرفة وإطلاع مباشرين بالوضع السائد في شينجيانغ (24 امرأة و16 رجلاً؛ 23 من الأويغور، و16 من قومية الكازاخ، وواحد من قومية القيرغيز). ذكر ستة وعشرون شخصاً من الذين تمت مقابلتهم أنهم إما احتُجزوا أو عملوا في مرافق مختلفة في جميع أنحاء شينجيانغ منذ عام 2016. وفي كل حالة، قامت المفوضية بتقييم موثوقية ومصداقية هؤلاء الأشخاص، وصحة المعلومات المقدمة، واتساقها مع المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى.¹² شكّل تأمين المقابلات تحديات كبيرة. أُجريت معظم المقابلات عن بُعد لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد و/أو لأسباب أمنية. وعملاً بمبدأ «عدم الإضرار»، اتخذت تدابير إضافية وفقاً للممارسة الموحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعزيز حماية الأشخاص الذين يقدمون المعلومات.

6. يستند التقييم الوارد في هذه الوثيقة إلى التزامات الصين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، الواردة أساساً في معاهدات حقوق الإنسان التي تعد الصين دولة طرفاً فيها، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، واتفاقية حقوق الطفل (CRC)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD). كما وقعت الصين، وإن لم تصدق بعد، على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). ونتيجة لذلك، فإنها ملزمة من الناحية القانونية بالامتناع عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تقوض هدف هذه المعاهدة والغرض منها.¹³ إضافة إلى ذلك، فإن الصين ملزمة بمعايير حقوق الإنسان المقبولة باعتبارها تشكل القانون الدولي العرفي، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق في الحياة، وحظر التمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس، والحق في حرية الدين.¹⁴ وعلاوة على ذلك، تعتبر بعض معايير حقوق الإنسان أيضاً بمثابة قواعد أمر أو قطعية من القانون الدولي، يقبلها ويعترف بها المجتمع الدولي عموماً كمقياس لا يُسمح بأي انتقاص منه تحت أي ظرف من الظروف. ويشمل ذلك حظر الحرمان التعسفي من الحياة، والتعذيب، والعبودية، والاحتجاز التعسفي، والتمييز العنصري، وارتكاب الجرائم الدولية بما في ذلك الجرائم ضد الإنسانية.¹⁵ وأخيراً،

¹¹ تم إرسال مذكرة متابعة في 3 أيلول/ سبتمبر 2021، تشير بالتفصيل إلى المواضيع التي تتطلب التوضيح.

¹² أكثر من ثلث الأشخاص الأربعة الذين تمت مقابلتهم لم يتم إجراء أي مقابلة معهم من قبل أطراف أخرى، أو قابلهم في فترة سابقة باحثون أو أعضاء مجتمع مدني أو صحفيون، لكنهم اختاروا عدم مشاركة تجربتهم للعموم قبل التحدث إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وعندما يقتبس التقييم مباشرة من رواية شخص تمت مقابلته، تكون المفوضية قد قبلت التصريح بناءً على تقييمه ووصفه بأنه صادق ومناسب، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ولا ينبغي اعتبار الإشارات المباشرة إلى بيانات محددة في التقرير كدلالة على أنها كانت الأساس الوحيد للحكم فيما يتعلق بالقضايا قيد التحليل. تم تضمين هذه المراجع والاقتباسات المباشرة لتقديم مثال أو توضيح.

¹³ المادة 18 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات (1969).

¹⁴ انظر، على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 24: القضايا المتعلقة بالتحفظات التي أُديت عند التصديق على الاتفاقية أو البروتوكولات الاختيارية الملحق بها أو الانضمام إليها، أو فيما يتعلق بالإعلانات الصادرة بموجب المادة 41 من الاتفاقية (6.Add/1.Rev/21/C/CCPR)، الفقرة 8.

¹⁵ انظر الجمعية العامة - تقرير لجنة القانون الدولي [الدورة الحادية والسبعون (29 نيسان/ أبريل - 7 حزيران/ يونيو و8 تموز/ يوليو - 9 آب/ أغسطس 2019)]، 10/74/A، الفقرة 56، بشأن الجرائم ضد الإنسانية والتمييز العنصري والرق والتعذيب؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، الملاحظة العامة رقم 36 - الحق في الحياة، 36/GC/C/CCPR (3 أيلول/ سبتمبر 2019)،

نظرت المفوضية في المعايير الواردة في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف ومكافحته، فضلاً عن اتفاقيات حقوق العمل لمنظمة العمل الدولية.¹⁶

7. وتم إطلاع الحكومة على التقييم لإبداء تعليقاتها الوقائية، وفقاً للممارسة المعتادة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان. ويأتي رد الحكومة، بناء على طلبها، ملحقاً بهذا التقرير.

8. وبشكل منفصل، وجهت الحكومة دعوة إلى المفوضية السامية لزيارة الصين في أيلول/سبتمبر 2018. نظراً لانتشار جائحة كوفيد-19 والحاجة إلى مناقشة معايير هذه الزيارة، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الزيارة إلا في آذار/مارس 2022. وكجزء من زيارة المفوضية السامية، تم الاتفاق مع حكومة الصين على أن تقوم المفوضية أيضاً بزيارة شينجيانغ، بعد إيفاد وفد المقدمة للتخصيص لزيارتها، التي تمت في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022.

II. المعلومات الأساسية

9. منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، أو إقليم شينجيانغ، هي أكبر منطقة في الصين، وتغطي سدس إجمالي أراضيها، ويبلغ عدد سكانها 25.85 مليون نسمة. وهي غنية بالموارد مثل الفحم والغاز والنفط والليثيوم والزنك والرصاص، فضلاً عن كونها مصدراً رئيسياً للإنتاج الزراعي، مثل القطن. وبما أنها تشترك في حدود خارجية مع أفغانستان والهند وكازاخستان وقيرغيزستان ومنغوليا وباكستان، والاتحاد الروسي وطاجيكستان، فإن المنطقة توفر أيضاً طرقاً مهمة وإمكانية الوصول إلى أسواق آسيا الوسطى وخارجها.

10. من الناحية الديموغرافية، كان إقليم شينجيانغ واحداً من أسرع المناطق نمواً في الصين وتغير تكوينه العرقي تدريجياً منذ عام 1949.¹⁷ في عام 1953، في وقت إجراء التعداد الأول، كان أكثر من 75 في المئة من إجمالي السكان في المنطقة من الأويغور، أغلبهم من المسلمين السنة، ويمثل الصينيون الهان سبعة في المئة. تشمل المجموعات العرقية الأخرى ذات الأغلبية المسلمة التي تعيش في المنطقة، حسب الترتيب الأبجدي، شعوب الطاجيك القيرغيز والكازاخ والمغول والهوي. ووفقاً لأحدث تعداد للسكان، وبحسب ورقة بيضاء للحكومة حول «ديناميات وبيانات سكان شينجيانغ»، زاد إجمالي عدد السكان في كلتا المجموعتين العرقيتين، الهان والأويغور، لكن يشكل السكان الأويغور الآن نحو 45 في المئة من مجموع سكان المنطقة،

الفقرة 68، بشأن الحرمان التعسفي من الحياة؛ مجلس حقوق الإنسان، تقرير الفريق العامل بشأن الاحتجاز التعسفي، 44/22/HRC/A (24 كانون الأول/ديسمبر 2012)، الفقرة 79 المتعلقة بالاحتجاز التعسفي.

¹⁶ لاحظ، على وجه الخصوص، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (288/60/RES/A) وخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (674/70/A). ويشمل الإطار أيضاً قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك 1373/RES/S (2001)، و 1566/RES/S (2004)، و 1624/RES/S (2005)، و 2178/RES/S (2014)، و 2396/RES/S (2017)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111)، واتفاقية سياسة العمالة، 1964 (رقم 122). وما زال العمل جارياً على التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية 29 (العمل الجبري) و 105 (إلغاء العمل الجبري).

¹⁷ انظر تشاينا ديلي، «عدد سكان شينجيانغ يشهد زيادة مستقرة خلال العقد الماضي»، 15 حزيران/يونيو 2021. وفقاً لتعداد عام 2020، نما عدد سكان شينجيانغ بنسبة 18.5 في المئة خلال عقد من الزمن، مما يجعلها واحدة من أسرع المناطق نمواً في الصين، انظر: china2020-census-table (newgeography.com)، والذي عزا ذلك بشكل كبير إلى الهجرة من أجزاء أخرى من البلاد.

فيما يشكل الصينيون الهان نحو 42 في المئة.¹⁸ ويبدو أن هذه التحولات ناتجة إلى حدٍ كبير عن هجرة أفراد عرق الهان إلى المناطق الغربية، نظراً لعدة عوامل، بما فيها الحوافز التي توفرها السياسات الحكومية.¹⁹

11. تاريخياً، يعد سكان منطقة شينجيانغ إحدى أفقر المجموعات السكانية في الصين، وكانت محور اهتمام العديد من سياسات السلطات المركزية الرامية إلى التنمية والتخفيف من حدة الفقر.²⁰ وفقاً لوسائل الإعلام الحكومية، خرج 2.3 مليون شخص في إقليم شينجيانغ من الفقر بين عامي 2014 و2018، منهم 1.9 مليون من جنوب شينجيانغ، التي تضم أعلى عدد من السكان من المجموعات العرقية.²¹ وفقاً للمعلومات الحكومية الرسمية، سجلت شينجيانغ في عام 2021، نمواً بنسبة 7 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة في الدخل المتاح للفرد لسكان المدن والريف بنسبة ثمانية في المئة و10.8 في المئة.²² وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير بأنه تم بناء 1.69 مليون منزل ريفي و1.56 مليون مشروع سكني مدعوم من الحكومة في المدن والبلدات.²³ ومع ذلك، أثارت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مخاوف بشأن التمييز في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق العرقية، بما في ذلك إقليم شينجيانغ، على مدى سنوات عديدة.²⁴

12. في تموز/ يوليو 2009، اندلعت أعمال شغب في العاصمة الإقليمية أورومتشي. دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك إلى إجراء تحقيق في أسباب العنف.²⁵ أفادت الحكومة بأنه «من عام 1990 إلى نهاية عام 2016، شنت قوى الانفصالية والإرهاب والتطرف آلاف الهجمات الإرهابية في شينجيانغ، ما أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من الأبرياء ومئات عناصر الشرطة، فضلاً عن التسبب في أضرار لا حصر لها في الممتلكات».²⁶ كما وقعت سلسلة من حوادث العنف في مدن صينية مختلفة خارج إقليم شينجيانغ، مما أسفر عن مقتل عشرات الأشخاص، وقد دأبت الحكومة على وصف تلك الأحداث بأنها

¹⁸ انظر "ديناميات وبيانات سكان شينجيانغ"، مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، أيلول/ سبتمبر 2021؛ المكتب الوطني للإحصاء الصيني، «البيانات الرئيسية للتعداد السكاني السابع، بيان صحفي»، 11 أيار/ مايو 2021.

¹⁹ انظر، على سبيل المثال، تشاينا ديلي، «عدد سكان شينجيانغ يشهد زيادة مستقرة على مدى العقد الماضي»، 15 حزيران/ يونيو 2021.

²⁰ انظر على سبيل المثال استراتيجية التنمية الكبرى للمناطق الغربية التي تم إطلاقها في تسعينيات القرن العشرين. انظر وزارة الإيكولوجيا والبيئة في جمهورية الصين الشعبية، «مقدمة لتنفيذ استراتيجية التنمية الكبرى للمناطق الغربية في الصين»، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000.

²¹ شينخوا، «شينجيانغ تركز تقدماً في التخفيف من حدة الفقر»، 11 تشرين الأول / أكتوبر 2019.

²² انظر «شينجيانغ تسجل نمواً اقتصادياً قوياً في عام 2021»، مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، 30 كانون الثاني/ يناير 2022.

²³ انظر «إنجازات الاستقرار والتنمية في شينجيانغ»، القنصلية العامة لجمهورية الصين الشعبية في أوكلاند، نيوزيلندا، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2020.

²⁴ انظر، على سبيل المثال، الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري في جمهورية الصين الشعبية، Add/304/C/CERD، 15، 27 أيلول/ سبتمبر 1996، الفقرات 14 (مع الإشارة إلى الشواغل المتعلقة بـ «الأجزاء المسلمة من شينجيانغ» من بين أمور أخرى) و18 (التعبير عن الشواغل بعبارات عامة فيما يتعلق بـ «مناطق الأقليات العرقية البعيدة عن العاصمة»)، والملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

²⁵ انظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشعر بالقلق إزاء الخسائر الكبيرة في الأرواح في منطقة شينجيانغ الصينية»، 7 تموز/ يوليو 2009.

²⁶ انظر مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، «مكافحة الإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان في شينجيانغ»، آذار/ مارس 2019.

ذات طابع إرهابي.²⁷ وفي الوقت نفسه، استمر الإبلاغ عن مشاركة أعداد من الأويغور كمقاتلين في الجماعات المسلحة في عدد من المناطق الخاضعة لعقوبات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك أفغانستان وسوريا، الأمر الذي ظل يمثل مدعاة للقلق لكل من السلطات الصينية وللمجتمع الدولي على نطاق أوسع.²⁸

13. وفي أيار/ مايو 2014، وفي أعقاب هذه التطورات، أطلقت الحكومة ما سمته حملة «الضرب بيد من حديد» لمكافحة التهديدات الإرهابية، التي ربطتها بـ «التطرف» الديني والانفصالية في إقليم شينجيانغ.²⁹ في ورقة بيضاء صادرة عام 2019، ذكرت الحكومة أنه «منذ عام 2014، دمرت شينجيانغ 1,588 عصابة عنيفة وإرهابية، واعتقلت 12,995 إرهابياً، وصادرت 2,052 عبوة ناسفة، وعاقبت 30,645 شخصاً على 4,858 نشاطاً دينياً غير قانوني، وصادرت 345,229 نسخة من المواد الدينية غير القانونية».³⁰ أكدت الحكومة نجاح نهجها، حيث أبلغت عن عدم وقوع أي حوادث إرهابية في إقليم شينجيانغ منذ عام 2016.³¹

III. الإطار القانوني والسياساتي الصيني لمكافحة الإرهاب و«التطرف»

14. أكدت الحكومة في بيانات رسمية أن «القضايا المتعلقة بشينجيانغ تتمحور في جوهرها حول مكافحة الإرهاب العنيف والانفصالية» وأنها تفعل ذلك «وفقاً للقانون».³² وأوضحت الحكومة في ورقة بيضاء صادرة في آذار/ مارس 2019 حول «مكافحة الإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان في شينجيانغ»، أن قوانين الصين هي «صكوك قانونية قوية لاحتواء ومكافحة الإرهاب والتطرف» وأنها تتمسك «بمبادئ حماية الأنشطة المشروعة، وكبح الأعمال غير القانونية، واحتواء التطرف، ومقاومة التسلل، ومنع الجرائم والمعاقبة عليها». كما أكدت أن الحكومة المحلية في إقليم شينجيانغ «تحتزم بشكل كامل الحقوق المدنية وتحميها، بما في ذلك حرية المعتقد الديني».

15. وتماشياً مع القانون الدولي، تشدد قرارات الأمم المتحدة وصكوكها الأخرى باستمرار على أن التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يجب أن تركز بقوة على احترام حقوق الإنسان وسيادة

²⁷ انظر غلوبال تايمز، «إرهابيون محتجزون بسبب حادث اصطدام قاتل»، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2013؛ غلوبال تايمز «الشرطة تحدد حادث سيارة تيانانمين باعتباره هجوماً إرهابياً»، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2013؛ تشاينا ديلي، «هجوم سكة حديد ديره إرهابيون»، 2 آذار/ مارس 2014؛ الجارديان، «مطاردة الشرطة الصينية لرجلين من شينجيانغ بعد حادث سيارة تيانانمين المميت»، 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2013؛ بي بي سي، «أربعة حُكم عليهم في الصين بسبب هجوم محطة كونمينغ»، 12 أيلول/ سبتمبر 2014.

²⁸ على سبيل المثال، رويترز، «سوريا تقول إن ما يصل إلى 5000 من الأويغور الصينيين يقاتلون في صفوف الجماعات المسلحة»، 8 أيار/ مايو 2017.

²⁹ انظر مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، ورقة بيضاء حول «مكافحة الإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان في شينجيانغ»، آذار/ مارس 2019، الذي ينص على أن «الانفصالية هي بؤرة يتجذر فيها الإرهاب والتطرف في شينجيانغ».

³⁰ انظر مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، ورقة بيضاء حول «مكافحة الإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان في شينجيانغ»، آذار/ مارس 2019.

³¹ مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، ورقة بيضاء حول «احترام وحماية حقوق جميع المجموعات العرقية في شينجيانغ»، تموز/ يوليو 2021.

³² على سبيل المثال، ملاحظات «نهج يركز على الناس من أجل التقدم العالمي في مجال حقوق الإنسان»، ألقى بها سعادة السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، في الجزء الرفيع المستوى من الدورة 46 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 22 شباط/ فبراير 2021.

القانون.³³ وهي تقر بأن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى، ليست أهدافاً متعارضة، بل متكاملة ويعزز بعضها بعضاً. ولكي تكون الاستجابة لمكافحة الإرهاب متوافقة مع معايير حقوق الإنسان، لا بد من ضمان أن التشريعات ذات الصلة والسياسات المعمول بها توفر إطاراً يراعي المخاطر والآثار المتعلقة بحقوق الإنسان ويعالجها على النحو الواجب، ويستبعد التطبيق التعسفي والتمييزي، ويشتمل على الضمانات وسبل الانتصاف المناسبة ضد الانتهاكات. وقد قام مفوض الأمم المتحدة السامي والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، من بين آخرين، بإبراز وجه التحدي الذي لا يزال هذا الأمر يمثل في العديد من الأنظمة القانونية.³⁴

16. طورت الصين ما تصفه بـ «نظام قانون مكافحة الإرهاب»³⁵ المكون من تشريعات محددة للأمن القومي ومكافحة الإرهاب،³⁶ والقانون الجنائي العام وقانون الإجراءات الجنائية،³⁷ فضلاً عن اللوائح الرسمية المتعلقة بالدين و«نزع التطرف».³⁸ تم اعتماد أو مراجعة معظم هذه القوانين واللوائح على المستوى الوطني وعلى مستوى إقليم شينجيانغ، بين عامي 2014 و2018، في سياق حملة «الضرب بيد من حديد». وقد رافقت هذه التطورات العديد من بيانات السياسة الرسمية والمواقف التفسيرية.³⁹

A. مدى وضوح مفهومي «الإرهاب» و«التطرف» واتساعهما ونطاقهما

17. يتم تعريف الإرهاب في كل من قانون مكافحة الإرهاب في جمهورية الصين الشعبية («CTL») وتدابير شينجيانغ التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب في جمهورية الصين الشعبية («XIM») على النحو التالي:

³³ على سبيل المثال، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (288/60/RES/A) وخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (674/70/A).

³⁴ انظر، على سبيل المثال، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول «أفضل الممارسات والدروس المستفادة حول كيفية مساهمة حماية وتعزيز حقوق الإنسان في منع التطرف العنيف ومكافحته» (29/33/HRC/A)، 21 تموز/ يوليو 2016 و«تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب» (46/43/HRC/A)، 21 شباط/ فبراير 2020. انظر أيضاً ملاحظات المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتشريعات والسياسات في دول مختلفة في جميع أنحاء العالم: <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-terrorism/comments-legislation-and-policy>.

³⁵ ورقة بيضاء حول «مكافحة الإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان في شينجيانغ»، آذار/ مارس 2019.

³⁶ قانون الأمن القومي لعام 2015؛ قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015؛ التدابير التنفيذية لمنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لجمهورية الأويغور قانون مكافحة الإرهاب في جمهورية الصين الشعبية لعام 2016 (المعدل في 2018).

³⁷ القانون الجنائي الصيني (وتعديلاته المختلفة)؛ قانون الإجراءات الجنائية الصيني (وتعديلاته المختلفة)؛ آراء حول بعض القضايا المتعلقة بتطبيق القانون في التعامل مع القضايا الجنائية التي تنطوي على الإرهاب والتطرف (تم إصدارها بشكل مشترك من قبل محكمة الشعب العليا والنيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام ووزارة العدل في آذار/ مارس 2018).

³⁸ لائحة الشؤون الدينية (بصيغتها المعدلة في عام 2017)؛ لائحة الشؤون الدينية في شينجيانغ (بصيغتها المعدلة في عام 2014)؛ لائحة منطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لجمهورية الأويغور بشأن نزع التطرف لعام 2017 (المعدل في 2018).

³⁹ على سبيل المثال، 11 ورقة بيضاء للحكومة حول الوضع في إقليم شينجيانغ: http://english.www.gov.cn/archive/whitepaper/page_1.html.

«المقترحات والإجراءات التي تخلق الذعر الاجتماعي، أو تعرض السلامة العامة للخطر، أو تهاجم الأشخاص أو الممتلكات، أو تمارس الضغط على الأجهزة الوطنية أو المنظمات الدولية، من خلال أساليب مثل العنف والتدمير والترهيب، وذلك لتحقيق أهدافها السياسية أو الإيديولوجية أو غيرها».⁴⁰

18. تمت صياغة عناصر التعريف بطريقة فضفاضة. فمفاهيم مثل «المقترحات» و«الذعر الاجتماعي» و«الأهداف الأخرى» ليست محددة بوضوح، ويمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأعمال التي تفتقر بشكل كبير إلى حد كافٍ من الجدية والنية الواضحة للانخراط في سلوك إرهابي.⁴¹ وفي كل من قانون مكافحة الإرهاب وتدابير شينجيانغ التنفيذية، يقترن تعريف الإرهاب كذلك بقائمة من الأعمال التي تشكل «أنشطة إرهابية» توفر بعض الوضوح للتعريف:

«لأغراض هذا القانون، تعني 'الأنشطة الإرهابية' السلوك التالي ذا الطابع الإرهابي: (1) تنظيم الأنشطة التي تتسبب أو تحاول التسبب في وقوع إصابات أو خسائر جسيمة في الممتلكات أو الإضرار بالمرافق العامة أو الإخلال بالنظام الاجتماعي وغير ذلك من الأضرار الاجتماعية الخطيرة، أو التخطيط لتلك الأنشطة أو التحضير لها أو تنفيذها؛ (2) الدعوة إلى الإرهاب أو التحريض على الأنشطة الإرهابية أو حيازة مقالات تدعو إلى الإرهاب بشكل غير قانوني أو إجبار أشخاص آخرين على ارتداء أزياء أو رموز تدعو إلى الإرهاب في الأماكن العامة؛ (3) التنظيم أو القيادة أو المشاركة في المنظمات الإرهابية؛ (4) توفير المعلومات والأموال والمواد وخدمات العمل والتقنيات والأماكن وغيرها من أشكال الدعم والمساعدة والراحة للمنظمات الإرهابية والإرهابيين وتنفيذ الأنشطة الإرهابية أو التدريب على الأنشطة الإرهابية؛ (5) أنشطة إرهابية أخرى» (ترجمة غير رسمية).⁴²

19. تتوافق الأنشطة المدرجة بشكل عام مع السلوك الذي تم تجريمه في القانون الجنائي.⁴³ ومع ذلك، نكرر أنه لا يزال عدد من الأنشطة المدرجة المذكوراً بعبارة مبهمه و/ أو غير موضوعية دون توضيح إضافي حول محتوى ما قد تشملها هذه الأنشطة، مثل «الإخلال بالنظام الاجتماعي وغير ذلك من الأضرار الاجتماعية الخطيرة».⁴⁴

20. تم تقديم مزيد من التوضيح حول تفسير الأحكام ذات الصلة في ورقة بعنوان «آراء حول بعض القضايا المتعلقة بتطبيق القانون في التعامل مع القضايا الجنائية المتعلقة بالإرهاب والتطرف» الصادرة في آذار/ مارس 2018 بشكل مشترك عن محكمة الشعب العليا والنيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام ووزارة العدل. وفي تلك الورقة، تم تقديم بعض التوجيهات بشأن تفسير وتطبيق بعض أحكام المادة 120 من القانون الجنائي، المتعلقة بتكوين منظمة إرهابية أو قيادتها أو مشاركتها الفاعلة فيها. وفي حين تساعد الورقة في زيادة تعريف بعض الأنشطة التي تعتبر إرهابية، فإنها لا تتطرق إلى جميع المخاوف، بما في ذلك على سبيل المثال نطاق مصطلح «التطرف» في وصف الجرائم الإرهابية المتنوعة على النحو المبين أدناه.

⁴⁰ المادة 3، قانون مكافحة الإرهاب؛ المادة 3، تدابير شينجيانغ التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب.

⁴¹ انظر «تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: عشرة مجالات لأفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب» (A/HRC/16/51)، 22 كانون الأول/ديسمبر 2010، الفقرة 28، للحصول على لمحة عامة عن شروط وضع تعريف للإرهاب يمثل لحقوق الإنسان واقترح تعريف نموذجي للإرهاب كأفضل ممارسة. كما أن التعريف النموذجي للمقرر الخاص يتماشى مع قرار مجلس الأمن 1566 (2004).

⁴² المادة 3، قانون مكافحة الإرهاب. انظر أيضاً المادة 6، تدابير شينجيانغ التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب.

⁴³ المادة 120 وما تبعها، القانون الجنائي.

⁴⁴ انظر أيضاً المادة 6، تدابير شينجيانغ التنفيذية، التي وردت بعبارة مماثلة.

21. وعلى هذا النحو، هناك مخاوف من أن نطاق التعاريف يُبقي إمكانية وقوع أعمال الاحتجاج المشروعة، والمعارضة وغيرها من أنشطة حقوق الإنسان، أو النشاط الديني الحقيقي، في نطاق «الإرهاب» أو «الأنشطة الإرهابية»، وبالتالي فرض قيود قانونية قسرية على النشاط المشروع المحمي بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.⁴⁵ مثل هذه الأحكام عرضة للاستخدام - عن قصد أو عن غير قصد - بطريقة تمييزية أو تعسفية ضد الأفراد أو المجتمعات.

22. فيما يتعلق بـ «التطرف»، تحدد لائحة الشؤون الدينية لـ شينجيانغ الأويغورية («XRAR») تعريفاً لـ «التطرف الديني» بالإشارة إلى

«تشويه التعاليم الدينية والترويج للتطرف، فضلاً عن أشكال أخرى من التطرف في الفكر والكلام والسلوك مثل الترويج للعنف والكراهية الاجتماعية ومعاداة الإنسانية».⁴⁶

على هذا النحو، تحظر لائحة الشؤون الدينية لشينجيانغ «الأفكار... المتطرفة» و«الفكر» و«الأنشطة» و«الملابس» و«الرموز» و«العلامات» و«المحتوى»، لكنها لا توفر الإيضاح الكافي بشأن ما تشكل منه هذه العناصر بحيث تصبح «متطرفة».

23. تُعرّف لائحة منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن نزع التطرف («XRD») «التطرف extremism» بأنه «مقترحات وسلوكيات تستخدم تشويه التعاليم الدينية أو الوسائل الأخرى للتحريض على الكراهية أو التمييز والدعوة إلى العنف»، فيما تعرف «عملية التطرف extremification» بأنها «الكلام والأفعال الصادرة تحت تأثير التطرف، والتي تنشر الإيديولوجية الدينية المتشددة، وترفض الإنتاج الطبيعي وسبل العيش وتتدخل فيها».⁴⁷ وتتضمن هذه اللائحة أيضاً قائمة مفتوحة من «التعبيرات الأولية لعملية التطرف» التي يجب حظرها جميعاً، بما في ذلك «التدخل في الأنشطة الثقافية والترفيهية العادية، ونبذ أو رفض السلع والخدمات العامة مثل الإذاعة والتلفزيون»، و«نشر التعصب الديني من خلال اللحي غير المنتظمة أو اختيار الأسماء»، و«التدخل المتعمد في تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة أو تقويضها».⁴⁸ وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن القانون والسياسة الصينيين يشيران باستمرار إلى «التطرف» بصورة عامة، دون ذكر العبارة الوصفية الحاسمة «العنيف»، على النحو الذي تتناول فيه صكوك الأمم المتحدة هذه القضية.⁴⁹

24. وعلى هذا النحو، يبدو أن النصوص القانونية تخلق بين ما يمكن تفسيره على أنه مسائل تتعلق بالاختيار الشخصي فيما يخص الممارسة الدينية، وبين «التطرف»⁵⁰ و«التطرف» مع ظاهرة الإرهاب،⁵¹ ما يوسع بشكل ملموس نطاق السلوك الذي يمكن استهدافه تحت هدف أو ذريعة مكافحة الإرهاب. ويؤدي هذا

⁴⁵ رسالة موجهة من مجموعة من فريق الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى الصين، CHN OL، 2019/18، ص. 4-5، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

⁴⁶ المادة 65، لائحة الشؤون الدينية لشينجيانغ (ترجمة غير رسمية).

⁴⁷ المادة 3، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف (ترجمة غير رسمية).

⁴⁸ المادة 9 (5، 8، 14)، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف (ترجمة غير رسمية).

⁴⁹ على سبيل المثال، خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (674/70/A).

⁵⁰ يتضح، على سبيل المثال، في المادة 4 من لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف، التي تنص على أن الهدف من «نزع التطرف» هو «جعل الدين صينياً أكثر» و«توجيه الأديان لتصبح متوافقة مع المجتمع الاشتراكي» (ترجمة غير رسمية).

⁵¹ يتضح، على سبيل المثال، في المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب، التي تصف «التطرف» بأنه الأساس الأيديولوجي للإرهاب. انظر أيضاً ورقة بيضاء حول «مكافحة الإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان في شينجيانغ»، آذار/مارس 2019.

الخلط من خلال تطبيق تعريفات فضفاضة أو غامضة إلى إثارة مشكلات خاصة فيما يتعلق بالتجريم بموجب القانون الجنائي الصيني، على سبيل المثال، «الترويج للإرهاب والتطرف من خلال الكتب والمواد السمعية والبصرية»⁵² أو «حيازة الكتب والمواد الصوتية والمرئية أو غيرها من الأشياء على الرغم من معرفة أنها تُنتج الإرهاب أو التطرف وتشرها وتبشر بها».⁵³ نظراً للمفاهيم الذاتية للغاية حول ما يُعرّف أو يُشكّل «التطرف»، قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب:

«المصطلح... ليس له أي قبول في المعايير القانونية الدولية الملزمة، فضلاً عن أنه، عندما يكون نافذاً كقناة قانونية جنائية، لا يمكن التوفيق بينه وبين مبدأ اليقين القانوني؛ ولذلك فهو في حد ذاته يتعارض مع ممارسة بعض حقوق الإنسان الأساسية».⁵⁴

B. المنهجيات المطبقة لتحديد المشتبه فيهم والأشخاص «المعرضين لخطر» «التطرف»

25. كما ذكرنا سابقاً، تتضمن لائحة منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي لعام 2017 بشأن نزع التطرف («XRD») قائمة تضم 15 «تعبيراً أساسياً عن التطرف»، والتي توصف بأنها «كلمات وأفعال تحت تأثير التطرف»، ينبغي حظرها.⁵⁵ ربما كانت هذه القائمة محاولة لتوحيد وتقنين عدد من القوائم المشابهة التي ظهرت في مناطق مختلفة في شينجيانغ، وأبرزها قائمة تضم 75 علامة على التطرف الديني التي أفادت تقارير بأن السلطات المحلية وإدارات الشرطة بدأت في توزيعها في كانون الأول/ديسمبر 2014.⁵⁶ وتشمل قوائم «العلامات» و«التعبيرات الأولية» للتطرف الديني السلوك الذي يندرج ضمن ممارسة الحريات الأساسية والذي لا يرتبط، في حد ذاته، بالعنف أو أعمال العنف المحتملة. ومن الأمثلة على ذلك «نبد أو رفض الإذاعة والتلفزيون»؛⁵⁷ و«الشباب والرجال في منتصف العمر ذوي اللحية الكبيرة»؛⁵⁸ و«الإقلاع فجأة عن الشرب والتدخين، وعدم الاختلاط مع الآخرين الذين يشربون ويدخنون»؛⁵⁹ و«مقاومة الأنشطة الثقافية والرياضية العادية مثل مسابقات كرة القدم والغناء»؛⁶⁰ من بين أمور أخرى.

26. كما أن أشكال السلوك المختلفة المرتبطة بالتعبير عن آراء مختلفة، والمذكورة بعبارات عامة، تعتبر أيضاً علامة على «التطرف». ويشمل ذلك، على سبيل المثال، «مقاومة السياسات واللوائح الحالية»؛⁶¹ أو «استخدام الرسائل النصية للهاتف المحمول وWeChat وبرامج الدردشة الاجتماعية الأخرى لتبادل الخبرات

⁵² المادة c120، القانون الجنائي (ترجمة غير رسمية).

⁵³ المادة f120، القانون الجنائي (ترجمة غير رسمية).

⁵⁴ «تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب» (A/HRC/46/21، 21 شباط/فبراير 2020، الفقرة 14).

⁵⁵ المادة 9، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف (ترجمة غير رسمية).

⁵⁶ على سبيل المثال، موقع سينا الإخباري، «السلطات المحلية في شينجيانغ تنظم الناس لتحديد 75 تطرفاً دينياً» (ترجمة غير رسمية)، 24 كانون الأول/ديسمبر 2014، متاحة على <http://news.sina.com.cn/c/2014-12-24/093231321497.shtml>.

⁵⁷ المادة 9.5، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف (ترجمة غير رسمية).

⁵⁸ العلامة 9 على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية). انظر أيضاً المادة 9.8، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف، التي تشير إلى «اللحي غير المنتظمة».

⁵⁹ العلامة 10 على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

⁶⁰ العلامة 15 على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

⁶¹ العلامة 2 في قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

التعليمية وقراءة مواد الدعاية الدينية غير القانونية»؛⁶² أو «حيازة الكتب السياسية والدينية والمنتجات السمعية والبصرية غير القانونية أو الاطلاع عليها في مكان الإقامة»؛⁶³ أو «استخدام أجهزة استقبال الأقمار الصناعية والإنترنت والراديو وغيرها من المعدات للاستماع بشكل غير قانوني إلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية الدينية ومشاهدتها ونشرها في الخارج»؛⁶⁴ و«مقاومة الدعاية الحكومية» و«رفض مشاهدة الأفلام العادية وشبكات التلفزيون».⁶⁵

27. وعلاوة على ذلك، تتضمن القوائم انتهاكات لقوانين وسياسات أخرى، مثل سياسات تنظيم الأسرة.⁶⁶ وهذا يعني أن الشخص الذي ينتهك مثل هذا القانون أو السياسة الأخرى لا يتعرض فقط للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو السياسة بسبب خرقه، ولكن قد يقع أيضاً في نطاق ما يعتبر «متطرفاً» مع عواقب إضافية على هذا الأساس، مثل العقوبة الجنائية و/ أو «إعادة التثقيف»، كما هو موضح أدناه.

28. ويبدو أن قوائم المؤشرات هذه لتحديد الأشخاص «المعرضين لخطر» «التطرف» أو الإرهاب تستند إلى عناصر لا تُستخدم بالضرورة كمؤشرات فعلية وموضوعية على أن الفرد قد انخرط في سلوك متطرف عنيف أو إرهابي، أو معرض لخطر الانخراط فيه. وبدلاً من ذلك، فإنها تبدو مبنية على ارتباط مبسط لهذه المؤشرات بـ «الإرهاب» أو «التطرف»، في حين أن العديد من هذه المؤشرات، التي تؤخذ بشكل فردي (وحتى جماعي) قد تكون مجرد مظاهر تعكس الاختيار الشخصي في ممارسة المعتقدات الدينية الإسلامية و/ أو التعبير المشروع عن الرأي، لا أكثر ولا أقل. إن استخدام المنهجيات القائمة على «عوامل الخطر» الذاتية أو السطحية هذه والتي تتباعد في التشديد على عناصر يمكن اعتبارها عادةً ممارسة دينية مشروعة أو تفضيلاً ثقافياً أو مسألة اختيار شخصي، يخاطر بتوسيع نطاق إخضاع الأفراد (الذين لا علاقة لهم بالتطرف العنيف أو الإرهاب) لهذه القوانين والسياسات، والنتائج غير المتوقعة، والتطبيق التعسفي المحتمل للقانون والسياسة.⁶⁷ وينطوي فرض عقوبات قسرية على أساس مؤشرات تشمل السلوك الذي قد يصل إلى حد الممارسة المشروعة للحق في حرية الدين، على خطر شديد يتمثل في التطبيق والاستخدام التمييزيين كأدوات لتصنيف الأفراد بالاستناد في المقام الأول إلى هويتهم العرقية الدينية والتعبيرات الفردية عنها.

C. نطاق وطبيعة الردود على السلوك «الإرهابي» أو «المتطرف» المزعوم

29. في الورقة البيضاء التي أصدرتها الحكومة في آب/ أغسطس 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ»، أوضحت أن نظامها يسعى إلى موازنة العقوبة القاسية على الأفعال الخطيرة، مع التعاطف والتساهل والتعليم وإعادة التأهيل للحالات البسيطة. وبموجب هذا النظام، تصدر المحاكم الجنائية الأحكام والعقاب على الأفعال الخطيرة، في حين يتعامل المسار الإداري مع المزيد من القضايا «البسيطة». يشمل

⁶² العلامة 39 على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

⁶³ العلامة 40 على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

⁶⁴ العلامة 41 على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

⁶⁵ العلامة 43 على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

⁶⁶ المادة 9.14، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف.

⁶⁷ وقد سلط المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب الضوء على مخاطر نماذج المخاطر المشوبة بالتحيز أو الجهل، والتي تولد عدم القدرة على التنبؤ في المجتمعات الخاضعة للمراقبة، وتفتح مجال التعسف الإداري، وتفتقر إلى الإشراف القضائي. انظر «تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب» (A/HRC/46/43)، 21 شباط/فبراير 2020، الفقرة 17.

هذا المسار الإداري ما يسمى «مراكز التعليم والتدريب المهني»،⁶⁸ وهي مرافق يمكن وضع الأفراد فيها من أجل «نزع التطرف» و«إعادة التثقيف». ومن غير الواضح الفرق الأساسي بين ما يشكل أعمالاً إرهابية «خطيرة» وأخرى «بسيطة» و/ أو أعمالاً «متطرفة»، حيث إنه كثيراً ما تتدرج نفس أنواع السلوك في كلتا الفئتين القانونيتين. وهذا يخلق مستوى آخر من عدم اليقين لدى السكان بوجه عام فيما يتعلق بالقضايا التي يجب (أو يمكن البت فيها) في إجراءات المحاكم الرسمية، وأنها سيتم (أو يمكن) التعامل معها إدارياً. علاوة على ذلك، فإن التمييز بين فئات الحالات وفقاً لتقييم «الخطورة» يستند في حد ذاته إلى معايير غير محددة (مثل «الظروف بسيطة»،⁶⁹ والشخص «يشكل خطراً حقيقياً ولكنه لم يتسبب بعد في عواقب فعلية»،⁷⁰ و«الخبث الذاتي للشخص ليس عميقاً ويمكنه أن يتوب بصدق»،⁷¹ أو شخص «لا يزال [يشكل] تهديداً للمجتمع»⁷²). تخلق هذه المتطلبات ذات الصياغة الفضفاضة مجالاً كبيراً للتطبيق التعسفي وغير المتسق وغير الموضوعي للقانون. وعلى هذا النحو، يمكن أن يؤدي الفعل نفسه بسهولة إلى عواقب قانونية مختلفة تماماً ولا يمكن التنبؤ بها.

30. علاوة على ذلك، بموجب القانون، يمكن لكل سلطة متخلطة في كل مرحلة من مراحل العملية (سواء كانت الشرطة أو المدعي العام أو القاضي أو مسؤول الإنفاذ)، سواء في المسار الجنائي أو الإداري، أن تقرر أن «التعليم» يعتبر مبرراً ويمكنها التوجيه بنقل الفرد إلى أحد «مراكز التعليم والتدريب المهني». وهكذا يصبح الإيداع في مثل هذه المرافق إحدى العواقب المتاحة لارتكاب أي نوع من الأفعال التي يمكن تفسيرها على أنها «إرهاب» أو «تطرف»، بغض النظر عما إذا كان الشخص قد تمت مقاضاته جنائياً أيضاً. وهناك مخاوف أخرى من أن القانون لا يوفر اليقين القانوني الكافي بشأن العناصر الأساسية لنظام «التعليم والتحول» نفسه، مثل المدة المسموح بها لمثل هذه البرامج التي تتطلب الإقامة في «مراكز التعليم والتدريب المهني» أو المعايير أو الإجراءات التي يتم أو يمكن بموجبها اعتبار الأفراد «متعلمين» بشكل مناسب، وبالتالي مؤهلين للإفراج عنهم.

D. نطاق السلطات الوقائية والتحقيقية والقسرية ودرجة الرقابة والتعويض

31. بموجب القانون المعمول به، تُمنح أجهزة الأمن العام، والسلطة التنفيذية على نطاق أوسع، صلاحيات بعيدة المدى لمنع الأعمال الإرهابية و«المتطرفة» والتحقيق فيها والرد عليها.⁷³ على سبيل المثال، يسمح قانون مكافحة الإرهاب («CTL») وتدابير شينجيانغ التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب («XIM») لأجهزة الأمن العام باستخدام «تدابير التحقيق التكنولوجية» وجمع البيانات والاحتفاظ بها فيما يتعلق بالعديد من جوانب حياة الأفراد، بما في ذلك البيانات الشخصية والبيانات البيومترية.⁷⁴ ويسمح قانون الإجراءات الجنائية

⁶⁸ تدرك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان البحوث التي أجريت فيما يتعلق بمختلف أشكال المرافق في منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتع بالحكم الذاتي. ولكن لأغراض هذا التقييم، اختارت الإشارة إلى «مراكز التعليم والتدريب المهني» بشكل عام على أنها مرافق توفر التعليم والتدريب في مجال «نزع التطرف»، وفقاً للورقة البيضاء الحكومية الصادرة في آب/ أغسطس 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ».

⁶⁹ المادة 38، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018) (ترجمة غير رسمية).

⁷⁰ المادة 39، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018) (ترجمة غير رسمية).

⁷¹ المادة 39، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018) (ترجمة غير رسمية).

⁷² المادة 42، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018) (ترجمة غير رسمية).

⁷³ على سبيل المثال، المواد 17-67 من قانون مكافحة الإرهاب؛ والمواد 16-37، تدابير شينجيانغ التنفيذية.

⁷⁴ على سبيل المثال، المادتان 45 و50 من قانون مكافحة الإرهاب؛ والمادة 31، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018).

لهذه السلطات باستخدام تقنيات التحقيق الخاصة، بما في ذلك المراقبة الإلكترونية،⁷⁵ بينما يخول قانون مكافحة الإرهاب السلطات فرض مجموعة من التدابير التقييدية على المشتبه فيهم، بما في ذلك أوامر بعدم مغادرة المدينة، وعدم استخدام وسائل النقل العام، وعدم التواصل مع أشخاص معينين، وتسليم جوازات السفر، أو إبلاغ السلطات بشكل دوري.⁷⁶ بموجب القانون، تؤدي الكيانات الأخرى أيضاً دوراً ويجب أن تتعاون مع السلطات. على سبيل المثال، يجب على مزودي خدمات الاتصالات والإنترنت وضع أنظمة مراقبة محتوى المعلومات وتزويد مسؤولي الأمن العام بفك التشفير وغيره من أشكال الدعم التقني،⁷⁷ وينبغي للحكومات المحلية استخدام التكنولوجيا، إلى جانب تدابير أخرى، لمنع انتشار الإرهاب و«التطرف»⁷⁸ ولضمان تجهيز «المناطق العامة في المدينة حسب الحاجة» بـ «أنظمة معلومات صور الفيديو للأمن العام».⁷⁹

32. تأتي هذه الصلاحيات المحددة لمكافحة الإرهاب إلى جانب السلطات العامة لأجهزة الأمن العام لاعتقال المشتبه فيهم واحتجازهم قبل المحاكمة لفترات طويلة دون مراجعة مستقلة، وهذا يتعارض مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. على سبيل المثال، بموجب قانون الإجراءات الجنائية، يمكن أن يظل الشخص قيد الاحتجاز لمدة تصل إلى 37 يوماً قبل أي مراجعة وقرار رسميين بأن الاعتقال له ما يبرره.⁸⁰

33. وفيما يتعلق بممارسة السلطات بموجب قانون مكافحة الإرهاب، تعاقب المادة 94 على إساءة استخدام السلطة من قبل موظفي مؤسسات مكافحة الإرهاب و«أي سلوك آخر ينتهك القوانين أو النظام».⁸¹ وتنص المادة 62 من تدابير شينجيانغ التنفيذية بدورها،⁸² على أن موظفي مؤسسات مكافحة الإرهاب والإدارات ذات الصلة الذين «يفشلون في أداء واجباتهم في مجال مكافحة الإرهاب» يمكن توبيخهم وتقييدهم، مع فرض عقوبات إدارية عليهم عندما تكون الظروف خطيرة وتحميلهم المسؤولية الجنائية في حالة ارتكاب جريمة.⁸³ كما تنص المادة 96 من قانون مكافحة الإرهاب على أنه في حالة عدم رضا «الوحدات أو الأفراد المعنيين» عن قرار صادر بموجب قانون مكافحة الإرهاب بفرض عقوبة إدارية أو تدابير إدارية إلزامية، يجوز لهم التقدم بطلب لإعادة النظر الإداري أو رفع دعوى إدارية.⁸⁴

34. ولا تملك المفوضية السامية لحقوق الإنسان معلومات عن درجة تنفيذ سبل الانتصاف هذه، سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الحالات ذات الصلة، أو عن مدى فعاليتها في إنهاء انتهاك الحقوق وتوفير

⁷⁵ المادة 150 من قانون الإجراءات الجنائية (وما يليها).

⁷⁶ المادة 53، قانون مكافحة الإرهاب.

⁷⁷ المواد 18-19، قانون مكافحة الإرهاب.

⁷⁸ المادة 16، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل سنة 2018).

⁷⁹ المادة 27، قانون مكافحة الإرهاب.

⁸⁰ انظر المواد 80 و82 و91 من قانون الإجراءات الجنائية. وفي أعقاب زيارات فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للصين في عام 2004، لاحظ أن احتجاز شخص لدى الشرطة لأكثر من أربعة إلى خمسة أيام يمثل مشكلة بموجب المطلب الدولي الخاص بسرعة الإجراءات. كما خلصت إلى أن شرط موافقة المدعي العام على الاعتقال لا يفي بالمعايير الدولية، لأنه لا يمثل الشخص أمام هيئة قضائية ولأن المدعي العام لا يتمتع باستقلالية كافية لاعتباره ممارساً للسلطة القضائية (على النحو المطلوب في المادة 9.3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). انظر تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي: بعثة إلى الصين، E/CN.4/2005/6/Add.4، 29 كانون الأول/ديسمبر 2004، الفقرة 32.

⁸¹ ترجمة غير رسمية.

⁸² الإصدار بعد تعديل سنة 2018.

⁸³ ترجمة غير رسمية.

⁸⁴ لا يبدو أن تدابير شينجيانغ التنفيذية (XIM) تتضمن حكماً مماثلاً.

تدابير تصحيحية فعالة في حال تنفيذها. من جانبها، تشير النصوص القانونية المعمول بها نفسها إلى وجود رقابة قضائية مستقلة محدودة، إن وجدت، على السلطات التي تمارس الصلاحيات الممنوحة لها بموجب قوانين وسياسات مكافحة الإرهاب ومكافحة "التطرف"، مما يزيد من خطر التطبيق التمييزي أو التعسفي. وتتطلب السلطات القانونية الواسعة والبعيدة المدى الممنوحة للجهات المختصة بموجب التشريع الصيني تنظيمًا شاملاً وشفافاً، بما يتماشى مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب والمساءلة،⁸⁵ من أجل الحفاظ على الاتساق مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما لحماية الحق في كل من الخصوصية وحرية التنقل والتعبير والدين.

35. وخلاصة القول، يقوم «نظام قانون مكافحة الإرهاب»⁸⁶ الصيني على مفاهيم غامضة وفضفاضة تمنح مختلف المسؤولين سلطة تقديرية كبيرة فيما يتعلق بتفسيرها وتطبيقها. وتعتبر الأساليب الموضوعة بموجب هذا الإطار لتحديد وتقييم السلوك الإشكالي مبسطة وعرضة للشخصنة، ولا يبدو أنها تستند إلى أدلة عملية مستخلصة تُحدد الروابط بين مؤشرات السلوك المعتمد عليها وبين الإرهاب أو التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، فإن العواقب القانونية المرتبطة بهذا السلوك لا يمكن التنبؤ بها وغير منظمة تنظيمياً كافياً. وتُمنح السلطات صلاحيات استقصائية ووقائية وقسرية واسعة مع محدودية الضمانات والرقابة القضائية المستقلة. تثير هذه العوامل، سواء فرادى أو مجتمعة، مخاوف كبيرة بشأن امتثال النظام للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإنشاء إطار يكون عرضة للتطبيق التعسفي والتمييزي، ويحد بشكل غير مبرر من ممارسة الحقوق المشروعة، ويحتمل أن يعرض الأفراد للاحتجاز التعسفي، ولا يوفر الضمانات الكافية للحماية من سوء المعاملة. وفي السياق الذي يُطبق فيه هذا النظام، ومن خلال ربط «التطرف» ببعض الممارسات الدينية والثقافية، فإنه ينطوي أيضاً على خطر متأصل يتمثل بالتطبيق غير الضروري وغير المتناسب والتمييزي على المجتمعات العرقية والدينية المعنية.

IV. السجن وأشكال الحرمان الأخرى من الحرية

36. على النحو المشار إليه أعلاه، أوضحت الحكومة أن نظامها لمكافحة الإرهاب ومكافحة «التطرف» يقوم على التمييز بين الأفعال «الخطيرة» التي تستحق العقاب من خلال نظام العدالة الجنائية والقضايا «البسيطة» التي تتطلب التساهل والتعليم وإعادة التأهيل. وفي إطار المسار الإداري الأخير، سيتم وضع الأفراد المعنيين بشكل عام فيما يسمى «مركز التعليم والتدريب المهني» (VETC).⁸⁷ أكدت الحكومة أن "مراكز التعليم والتدريب المهني" مغلقة منذ عام 2019.⁸⁸

⁸⁵ انظر أيضاً رسالة أخرى من مجموعة من فريق الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان موجهة إلى الصين، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، CHN OL 2019/18، ص 11، 16-17.

⁸⁶ مكتب الإعلام لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، ورقة بيضاء حول «مكافحة الإرهاب والتطرف وحماية حقوق الإنسان في شينجيانغ»، آذار/مارس 2019.

⁸⁷ ورقة بيضاء صادرة في آب/أغسطس 2019 حول «التعليم المهني والتدريب في شينجيانغ».

⁸⁸ ذكرت الورقة البيضاء الصادرة في آب/أغسطس 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» أنه «نتيجة للدور الذي لعبه التعليم والتدريب، وصل معظم المتدربين إلى المعايير المطلوبة وتخرجوا» وأن «العديد من المتدربين ذهبوا للبحث عن عمل في المصانع أو الشركات». في كانون الأول/ديسمبر 2019، صرح شورت ذاكر، رئيس حكومة منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، في مؤتمر صحفي في بكين، بأن المتدربين في مراكز التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ «قد تخرجوا جميعاً»، انظر شينخوا، «تخرج جميع المتدربين في برنامج التعليم والتدريب في شينجيانغ: رسمي»، 9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

A. الإحالات إلى «مراكز التعليم والتدريب المهني»

37. في تشرين الأول/أكتوبر 2018، بعد فترة وجيزة من إعلان الحكومة لأول مرة عن وجود «مراكز التدريب المهني»، تمت مراجعة تدابير شينجيانغ التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب في جمهورية الصين الشعبية («XIM») ولائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف («XRD») لإدخال أحكام صريحة تسمح بإنشاء مثل هذه المراكز.⁸⁹ وفي منتصف عام 2019، أفادت الحكومة في رد متابعة وجهته إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، بأنها أنشأت «مراكز للتعليم والتدريب المهني، وفقاً للقانون، للقضاء على بؤر انتشار الإرهاب والتطرف الديني والظروف المشجعة عليهما».⁹⁰

38. وفقاً للورقة البيضاء للحكومة لعام 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» والأحكام القانونية ذات الصلة، يمكن احتجاز ثلاث فئات من الأفراد في هذه المراكز. تشمل الفئة الأولى الأفراد الذين أدينوا بجرائم إرهابية أو «متطرفة» والذين «يُقيّمون، بعد قضاء مدة عقوبتهم، بأنهم لا يزالون يشكلون تهديداً محتملاً للمجتمع».⁹¹ يتم إرسال هؤلاء الأشخاص، وفقاً للقانون، إلى مراكز التعليم والتدريب المهني بقرار من المحكمة.⁹² وتشمل الفئة الثانية «الأشخاص الذين تم تحريضهم أو إكراههم أو حثهم على المشاركة في أنشطة إرهابية أو متطرفة، أو الأشخاص الذين شاركوا في أنشطة إرهابية أو متطرفة في ظروف لم تكن خطيرة بما يكفي لتشكيل جريمة».⁹³ يمكن إحالة هؤلاء الأشخاص إلى مراكز التعليم والتدريب المهني بناءً على قرار من الشرطة.⁹⁴ وتتكون الفئة الثالثة من «الأشخاص الذين تم تحريضهم أو إكراههم أو حثهم على المشاركة في أنشطة إرهابية أو متطرفة، أو الأشخاص الذين شاركوا في أنشطة إرهابية أو متطرفة شكلت خطراً حقيقياً ولكنها لم تسبب ضرراً فعلياً».⁹⁵ وفي هذه الحالات، يمكن للنيابة العامة أن تقرر إسقاط الحكم بشرط ألا يكون «الخبث الشخصي للجاني ليس عميقاً ويمكنه أن يتوب بصدق ويقبل طوعاً التعليم والمساعدة».⁹⁶

39. في الورقة البيضاء ذاتها لعام 2019، ذكرت الحكومة أن «التعليم والتدريب [في مراكز التعليم والتدريب المهني] ليس إجراءً للحد من حرية الشخص أو تقييدها»، بينما ذكرت في ردها على لجنة القضاء

⁸⁹ المواد 38-39، 44، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018)؛ المادة 17، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف (بعد تعديل 2018).

⁹⁰ لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، المعلومات الواردة من الصين بشأن متابعة الملاحظات الختامية على تقريرها الجامع للتقارير الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، FC0/CHN/C/CERD، 14-17، ص 2.

⁹¹ اقتباس من الورقة البيضاء لعام 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» (الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية).

⁹² المادة 30، قانون مكافحة الإرهاب؛ المادة 42، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018).

⁹³ اقتباس من الورقة البيضاء لعام 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» (الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية).

⁹⁴ المادة 38، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018).

⁹⁵ اقتباس من الورقة البيضاء لعام 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» (الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية).

⁹⁶ المادة 39، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018) (ترجمة غير رسمية). تشير الورقة البيضاء باللغة الإنجليزية إلى الأفراد «الذين لم تكن مسؤوليتهم الذاتية عميقة، والذين اعترفوا بجرائمهم وكانوا نادمين على أفعالهم السابقة، وبالتالي لا يحتاجون إلى الحكم عليهم أو يمكن إغفائهم من العقوبة، والذين أظهروا الرغبة في تلقي التدريب».

ترجمة غير رسمية

على التمييز العنصري أن مراكز التعليم والتدريب المهني هي «مدارس بطبيعتها»⁹⁷ ولكن بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يحدث الحرمان من الحرية عندما «يُحتجز شخص دون موافقته الحرة»⁹⁸ وينطوي ذلك على «تقييد أكثر صرامة للحركة في مساحة أضيق بما يتعدى مجرد التدخل في حرية التنقل»⁹⁹. يمكن أن يحدث الحرمان من الحرية، بالمعنى المقصود في القانون الدولي لحقوق الإنسان، في أي نوع من الأماكن ولا يلزم وصفه رسمياً على هذا النحو.

40. تنص الورقة البيضاء لعام 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» على أن المراكز هي «مقرات إقامة»، وأن الإحالة تأتي بعد قرار من المحكمة أو من مسؤولي الأمن العام، وليست طوعية. وهذا هو الحال حتى بالنسبة للإحالات من قبل النيابة العامة، حيث يُمنح الفرد المعني «الاختيار» بين الإحالة إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني وبين الحكم بالسجن، مما يعني أن الإيداع في أحد هذه المراكز هو شكل من أشكال العقوبة البديلة لعقوبة السجن.

41. وصف الأفراد الذين قابلتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان والذين تم وضعهم في مراكز التعليم والتدريب المهني أنهم كانوا ينقلون إلى هذه المرافق، عادة من قبل مسؤولي الأمن العام. تم احتجاز غالبية الأشخاص الذين جرت مقابلتهم والذين اعتقلوا بين عامي 2017 و2019 في مركز للشرطة قبل إحالتهم إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني.¹⁰⁰ قالوا إنه طُلب منهم الذهاب إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني، ولم يتم منحهم خياراً بديلاً. لم يشعر أي من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم أنه يمكنهم الطعن في قرار الإحالة، ولم يتمكن أي منهم من الوصول إلى محام قبل إرساله إلى مركز التعليم والتدريب المهني، ولا في أي وقت خلال فترة وجوده هناك. وخضع العديد منهم لاستجوابات طويلة في مراكز الشرطة قبل إيداعهم وجهتهم النهائية.

42. لم يقل أي شخص تمت مقابلته إنه تمكن من الخروج من المركز أو العودة إلى المنزل للزيارة. في مراكز التعليم والتدريب المهني، لاحظ جميع الذين تمت مقابلتهم حضوراً أمنياً كبيراً وحراساً مسلحين بالبنادق و/أو الهراوات (بما في ذلك الكهربائية)، ويرتدون في الأغلب زي الشرطة.¹⁰¹ تباينت مدة الإقامة في مراكز التعليم والتدريب المهني، ولكن عموماً قضى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ما بين شهرين و18 شهراً فيها. لم يتم إبلاغ أي منهم بمدة إقامته عندما نقلوا إلى المركز. أفاد نحو نصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم

⁹⁷ لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، المعلومات الواردة من الصين بشأن متابعة الملاحظات الختامية على تقريرها الجامع للقرارات الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، FC0/CHN/C/CERD، 17-14، الصفحات 3-4.

⁹⁸ تقرير فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الفقرة 51، 19 تموز/يوليو 2017، 37/36/HRC/A.

⁹⁹ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35، الفقرة 5، 16 كانون الأول/ديسمبر 2014، 35/GC/C/CCPR.

¹⁰⁰ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان. غالباً ما استخدم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مصطلح «المخيمات» لوصف المرافق. وبينما تتفق المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن معظم هذه المرافق، كما وصفها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، كانت مراكز للتعليم والتدريب المهني، فمن المحتمل أن يكون بعضها في واقع الأمر مرافق احتجاز ما قبل المحاكمة.

¹⁰¹ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان. انظر أيضاً «ملفات شرطة شينجيانغ» التي تحتوي على صور مختلفة للحراس المسلحين في مراكز التعليم والتدريب المهني. انظر، «ملفات شرطة شينجيانغ»، مؤسسة ضحايا الشيوعية التكرارية، أيار/مايو 2022 (فيما بعد، «ملفات شرطة شينجيانغ»).

بأنه سُمح لهم بزيارات عرضية أو مكالمات هاتفية مع أحد الأقارب، ولكن تحت المراقبة الدقيقة حصراً.¹⁰² لم يكن النصف الآخر على اتصال بأسرهم، وغالباً ما كانت عائلاتهم لا تعرف مكان وجودهم.¹⁰³

43. قامت وسائل الإعلام التابعة للحكومة الصينية بشكل منتظم بنشر مقاطع فيديو ترويجية حول مراكز التعليم والتدريب المهني. عمد أولئك الذين تمت مقابلتهم في مقاطع الفيديو هذه إما إلى الترحيب بإقامتهم في هذه المراكز أو قالوا إنها ساعدتهم على عدم الانجرار إلى الإرهاب أو «التطرف».¹⁰⁴ في المقابل، قال أولئك الذين قابلتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان إن الحراس طلبوا منهم صراحة أن يكونوا إيجابيين بشأن تجربتهم في المركز عند زيارة الغرباء أو أفراد الأسرة.¹⁰⁵ على سبيل المثال، أفاد أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنه قبل زيارة وفد أجنبي طُلب منهم أن يقولوا إن «كل شيء على ما يرام»، وإنه كان بإمكانهم العودة إلى منازلهم كل ليلة، وإنهم يدرسون وإن الطعام مقبول.¹⁰⁶ علاوة على ذلك، أفاد بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنهم ممنوعون صراحة من الكشف عن أي معلومات حول المركز بمجرد الإفراج عنهم، مع اضطرار البعض للتوقيع على وثيقة بهذا المعنى.¹⁰⁷

44. زعمت الحكومة أن «الحاضرين أحرار في الانضمام إلى البرامج أو تركها في أي وقت».¹⁰⁸ ومع ذلك، تشير الروايات المتسقة التي حصلت عليها المفوضية إلى عدم وجود موافقة حرة ومستنيرة على الإيداع في المراكز؛ وأنه من المستحيل لشخص محتجز في مثل هذه المراكز الخاضعة لحراسة مشددة أن يغادر بمحض إرادته؛ وأن الإقامة في أحد هذه المراكز هي، من وجهة نظر الشخص المعني، ذات طبيعة غير محددة، ولا يتم تحديد نهايتها إلا باستيفاء معايير غير محددة وعلى النحو الذي تقيّمه السلطات. بناء على ذلك، وبالنظر إلى أن الإيداع في مراكز التعليم والتدريب المهني ليس طوعياً، وأن الأفراد المودعين في هذه المراكز يبدو أنه لم يكن لديهم أي خيار، فإن الإيداع فيها يعد شكلاً من أشكال الحرمان من الحرية.¹⁰⁹

45. يشترط القانون الدولي لحقوق الإنسان ألا يكون الحرمان من الحرية تعسفياً. ويشكل حظر الاحتجاز التعسفي، المنصوص عليه في المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي، وفي الوقت نفسه قاعدة قطعية من قواعد القانون

¹⁰² مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁰³ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁰⁴ انظر، على سبيل المثال، «ماذا يفعل المتدربون في مراكز التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ؟»؛ و«يكبره الغربيون وحدهم التغييرات الناتجة من افتتاح مراكز التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» (متاح على YouTube).

¹⁰⁵ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁰⁶ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁰⁷ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وهذا يتوافق أيضاً مع «Telegram»، الذي يدعو أيضاً الموظفين العاملين في مراكز التعليم والتدريب المهني إلى ممارسة «السرية التامة». انظر «برقيات الصين»: «The Telegram»، الفقرة 25، كما أصدرها الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (لاحقاً «برقيات الصين»).

¹⁰⁸ وكالة أنباء شينخوا، «تخريج جميع المتدربين في برنامج شينجيانغ للتعليم والتدريب: رسمي»، 9 كانون الأول/ديسمبر 2019.

¹⁰⁹ انظر أيضاً الرأي الأخير لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، WGAD/HRC/A/23/6/2022/أيار/مايو 2022، الفقرتان 28 و29، والذي يشير فيه إلى موقفه بأن «مراكز إعادة التنقيف» هي أماكن للحرمان من الحرية. يتوافق هذا أيضاً إلى حد ما مع «Telegram»، من برقيات الصين، الذي يصف عمل مراكز التعليم والتدريب المهني وينص على أنه «يُحظر تماماً على الشرطة دخول منطقة الطلاب بالبنادق، ويجب ألا تسمح أبداً بالهروب». انظر أيضاً «ملفات شرطة شينجيانغ»، والتوجيهات الداخلية، و«خطة الاستجابة للحوادث في حالة الهروب أثناء الأنشطة الخارجية»، والتي يُقال إنها تسمح بتعليمات «إطلاق النار بقصد القتل» في حالة الهروب.

الدولي.¹¹⁰ وكما أوضحت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التي تراقب تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بتوجيه رسمي، فإن مفهوم «التعسف» يجب عدم مساواته بـ «مخالفة القانون»: فقد يكون الاعتقال أو الاحتجاز مسموحاً به بموجب القانون المحلي، ومع ذلك يكون تعسفياً، عندما تتوفر عناصر عدم الملاءمة والظلم وعدم قابلية التنبؤ وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، فضلاً عن الافتقار إلى عناصر المعقولية والضرورة والتناسب.¹¹¹ وفي السياق نفسه، فإن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الذي يقيم شكاوى الاحتجاز التعسفي من أصحاب الشكاوى الفردية في الدول الأعضاء، يعتبر الحرمان من الحرية تعسفياً عندما يتعذر بشكل واضح التذرع بأي أساس قانوني لتبريره، بما في ذلك حالات الحرمان من الحرية في غياب أي حكم تشريعي، وكذلك عدم مراعاة المعايير الدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة على نحو خطير.¹¹² وتشمل مثل هذه الحماية الحق في أن يكون الشخص على علم بحقوقه وأسباب اعتقاله، وفي إعطاء الوقت الكافي للوصول إلى المحامين وأفراد الأسرة.¹¹³ وبموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يعد الاحتجاز تعسفياً أيضاً عندما يستخدم رداً على الممارسة المشروعة لحقوق الإنسان، مثل ممارسة الحق في حرية الرأي أو التعبير، وحرية مغادرة البلد، وحرية الدين، وحق الأقليات في التمتع بثقافتها الخاصة أو المجاهرة بدينها أو استخدام لغتها الخاصة.¹¹⁴

46. تثير العديد من الخصائص الرئيسية لنظام مراكز التعليم والتدريب المهني القلق من هذا المنظور. أولاً، يبدو أن حالات الحرمان من الحرية في مرافق الإقامة كانت من دون أي أساس قانوني واضح لفترة طويلة. تم تعديل تدابير شينجيانغ التنفيذية لقانون مكافحة الإرهاب في جمهورية الصين الشعبية («XIM») ولائحة منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن نزع التطرف («XRD») في تشرين الأول/أكتوبر 2018 للسماح بإنشاء مراكز التعليم والتدريب المهني وإحالة الأفراد إلى برامج الإقامة،¹¹⁵ على الرغم من أن موجة الإحالات إلى مراكز التعليم والتدريب المهني كانت قد بدأت منذ نيسان/أبريل 2017، أي قبل ذلك بوقت طويل.¹¹⁶ علاوة على ذلك، كما نوقش أعلاه، فإن تدابير شينجيانغ التنفيذية ولائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف غامضتان في سياقهما، وعرضة لتفسيرات فضفاضة جداً، وبالتالي للتطبيق التعسفي والتمييزي.

¹¹⁰ تقرير فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، A/HRC/44/22 (24 كانون الأول/ديسمبر 2012)، الفقرة 79.

¹¹¹ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 - المادة 9 (حرية الشخص وأمنه)، 35/GC/C/CCPR (16 كانون الأول/ديسمبر 2014)، الفقرة 12.

¹¹² فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، صحيفة الحقائق المنقحة رقم 26، 8 شباط/فبراير 2019، ص 5-7.

¹¹³ انظر المواد 10-11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادتان 9 و14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ ولجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32 - المادة 14: الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، 32/GC/C/CCPR، 23 آب/أغسطس 2007؛ وتقرير فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي - مبادئ الأمم المتحدة الأساسية ومبادئها التوجيهية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص سُلب حريته في إقامة دعوى أمام محكمة، A/HRC/37/30، 6 تموز/يوليو 2015.

¹¹⁴ فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، صحيفة الحقائق المنقحة رقم 26، 8 شباط/فبراير 2019، ص 5-7.

¹¹⁵ باستثناء فئة المجرمين المدانين الذين يُعتبرون خطرين جداً بحيث لا يمكن الإفراج عنهم، والذين تم اعتماد هذا البرنامج من أجل التعامل معهم (انظر المادة 30، قانون مكافحة الإرهاب). تتجلى الطبيعة السكنية للبرامج، على سبيل المثال، في المادة 45 من تدابير شينجيانغ التنفيذية (إصدار 2018)، حيث يتم توجيه الإدارات ذات الصلة للقيام بأنشطة تعليمية «من أجل تهيئة الظروف للأشخاص الذين يتلقون التعليم والتدريب للعودة إلى المجتمع والعودة إلى أسرهم» (ترجمة غير رسمية).

¹¹⁶ ناقش بعض الخبراء أيضاً بأن الأساس القانوني الذي تم إنشاؤه في تشرين الأول/أكتوبر 2018 غير كافٍ بموجب القانون الصيني نفسه، مؤكداً أنه بموجب القانون الصيني المعمول به، يجب أن تكون سلطة حرمان الفرد من حريته منوطة بالقوانين التي أقرها المجلس الوطني لنواب الشعب أو لجنته الدائمة (المادة 7، قانون التشريع)، وأن مراجعات 2018 أجريت في قوانين لا تفي بمتطلبات

47. ثانياً، كما هو موضح أعلاه، فإن الأسباب التي يمكن الاستناد إليها لإحالة الأفراد إلى مراكز التعليم والتدريب المهني وإيداعهم فيها تشمل السلوك الذي يعتبر مشروعاً للوهلة الأولى، بما في ذلك التعبير عن ممارسة الحقوق والحريات الأساسية أو التعبير عنها. ورد في قائمة تسمى "كاراكاكس Karakax" وصف للعديد من الأسباب المختلفة غير المؤذية، والتي تؤدي إلى الإحالة إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني، وهذه القائمة هي وثيقة متداولة في المجال العام ويبدو أنها حكومية، ربما من عام 2019، ومن المرجح جداً أن تكون أصلية. تضم هذه القائمة، التي تتكون من جدول بيانات يحتوي على معلومات حول «المتدربين» الأويغور في مراكز التعليم والتدريب المهني في منطقة واحدة محددة في إقليم شينجيانغ، 311 فرداً وأسباب إحالتهم. تشمل هذه الأسباب إنجاب عدد كبير من الأطفال، وأن يكون الشخص «غير آمن»، أو ولد في سنوات معينة، أو أن يكون مداناً سابقاً، أو يرتدي الحجاب أو يربي اللحية، أو سبق للشخص أن تقدم بطلب للحصول على جواز سفر ولم يغادر البلاد، وما إلى ذلك.¹¹⁷ وتم الإبلاغ عن أسباب مماثلة للإحالة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان من قبل محتجزين سابقين، أفادوا بأنهم أحيوا إلى مراكز التعليم والتدريب المهني بسبب السفر، أو لوجود اتصالات أجنبية، أو محاولة إلغاء جنسيتهم الصينية، أو امتلاك تسجيل مزدوج في بلد مجاور، أو لتحميل تطبيق واتساب WhatsApp. وثمة آخرون تم إخبارهم ببساطة بأنهم مدرجون في القائمة أو أن هناك كوتا ينبغي استيفاؤها. ونظراً للوسائل الذاتية التي يبدو أن التقييمات تُنفذ من خلالها، فإن خطر الاحتجاز التعسفي للأشخاص في مراكز التعليم والتدريب المهني شديد.

48. ثالثاً، يبدو أن عمليات الإيداع في مراكز التعليم والتدريب المهني تقتصر إلى الإجراءات الواجبة في أي سياق من ظروف الاحتجاز، ما يحرم الأفراد المعنيين فعلياً من الضمانات والحماية التي يجب أن تصاحب الاحتجاز بوصفها مسألة من مسائل القانون الدولي. ولا يبدو أن المحتجزين يمكنهم الاتصال بمحاميين أو تم إعلامهم بمدة احتجازهم أو معايير الإفراج عنهم، والتي لا ينص عليها القانون. وقد وصف الأشخاص الذين تحدثت إليهم المفوضية شكلاً من أشكال الإجراءات، غالباً قبل الإفراج عنهم بفترة قصيرة، حيث تم «إبلاغهم» بمخالفاتهم ويتساهل السلطات في قضيتهم والحكم عليهم بالسجن الذي بدا لاحقاً أنه قد تم إسقاطه (كما يتضح من إطلاق سراحهم). تتسجم هذه الروايات وتتوافق مع المؤشرات الأخرى التي تفيد بأنه في تشرين الأول/أكتوبر 2018 تقريباً، كانت هناك محاولة لـ «تسوية» وضع الأشخاص في مراكز التعليم والتدريب المهني بأثر رجعي. وكما هو موضح أعلاه، في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2018، تم تعديل قوانين إقليم شينجيانغ للسماح صراحة بإنشاء هذه المراكز واستخدامها.¹¹⁸ وفي مقطع فيديو نُشر في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018،¹¹⁹ أشارت الحكومة أيضاً إلى جلسات «الإبلاغ مرتين والإعلان مرة واحدة»، وهي عملية شبه قانونية تقوم فيها السلطات بإبلاغ الشخص وعائلته بطبيعة تورطهم في أنشطة إرهابية، وإطلاعهم بشكل أكبر على طبيعة مشاركتهم في أنشطة «متطرفة»، ومن ثم تعلن سياسة الحكومة في إظهار التساهل

الشرعية المحلية. انظر، على سبيل المثال، جيه داوم، مفسر لوائح شينجيانغ، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (<https://www.chinalawtranslate.com/en/explainer-on-xinjiang-regulations>).

¹¹⁷ راجع «قائمة كاراكاكس»، التي نشرتها وسائل إعلام مختلفة، شباط/فبراير 2020. وتوجد قائمة أخرى من هذا القبيل في «ملفات شرطة شينجيانغ»، تشير أيضاً إلى أسباب مماثلة للاحتجاز.

¹¹⁸ المواد 38-39، 44، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018)؛ المادة 17، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف (بعد تعديل 2018).

¹¹⁹ مقابلة استقصائية، الساعة 3.27 دقيقة، على

<http://tv.cctv.com/2018/10/16/VIDEv9r9aq34SsDMrB6IRGnh181016.shtml>

وفقاً للقانون.¹²⁰ وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تجربته على النحو التالي: «لم يتم إخباري بسبب وجودي [في المركز] والمدة التي سأقضيها هناك. طُلب مني الاعتراف بجريمة، لكنني لم أكن أعرف ما الذي كان من المفترض أن أعترف به».¹²¹

49. وصف عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنه «حُكم عليهم» في مراكز التعليم والتدريب المهني،¹²² ووصف البعض أنهم أُحضروا إلى «المحكمة» في مجموعات.¹²³ ولم يحضر أي محامٍ هذه الجلسات، وأفاد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنهم مطالبون «باختيار» جرائمهم من قائمة تضم نحو 75 أو 72 «جريمة».¹²⁴ تشير مثل هذه الإجراءات - التي تتم في كثير من الحالات بعد أشهر من الاحتجاز - إلى أن المسارين الجنائي والإداري لمعالجة مزاعم جرائم «التطرف» و«الإرهاب» غالباً ما كانا متشابكين عملياً، حيث تُستخدم الإجراءات الجنائية على ما يبدو للضغط على الأشخاص لقبول الإحالة إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني، لتبرير مثل هذه الإحالات بأثر رجعي، أو لكبح الأشخاص والسيطرة عليهم بعد الإفراج عنهم من خلال أمر إطلاق سراح مؤقت يمكن إلغاؤه. ومن حيث الجوهر، فإن الجمع بين هذه العمليات يمنح المسؤولين سلطة فعلية ذات نطاق استثنائي لإخضاع الأفراد للحرمان من الحرية وإعادةهم إلى المراكز بعد الإفراج عنهم.

50. رابعاً، تشكل الطبيعة والغرض الوظيفي للبرامج التعليمية في مراكز التعليم والتدريب المهني أيضاً مصدر قلق نظراً لتوجهها نحو إعادة التثقيف السياسي. تنص تدابير شينجيانغ التنفيذية على أن الهدف من مراكز التعليم والتدريب المهني هو تثقيف وإعادة تأهيل الأشخاص الذين تأثروا بـ «التطرف»، بما في ذلك أنشطة «مراكز تعليم وتدريب المهارات المهنية وغيرها من مؤسسات التعليم والتحول».¹²⁵ تنص الورقة البيضاء للحكومة حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» على أن مراكز التعليم والتدريب المهني «تقدم منهجاً يتضمن اللغة الصينية النموذجية تحدثاً وكتابة، وفهم القانون، والمهارات المهنية، ونزع التطرف». وعند دراستها للصين في إطار اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لعام 1958 (رقم 111) واتفاقية سياسة العمالة، 1964 (رقم 122)، أقرت لجنة الخبراء المعنية بإنفاذ وتطبيق المعايير التابعة لمنظمة العمل الدولية عن قلقها من أن سياسة التدريب المهني «تُنفذ جزئياً على الأقل في أماكن ذات إجراءات أمنية مشددة ومراقبة عالية»،¹²⁶ وطلبت إلى الحكومة إعادة توجيه تفويض مراكز التعليم والتدريب المهني «من إعادة التثقيف السياسي القائم على الاحتجاز الإداري لتكون أوسع نطاقاً بما يتوافق مع أهداف الاتفاقية»، أي العمالة الكاملة

¹²⁰ قد تكون مثل هذه الجلسات انعكاساً للسياسة التي تم إدخالها مع مراجعة القانون في تشرين الأول/أكتوبر 2018، حيث يمكن للنيابة العامة أن تقرر إظهار التساهل والتنازل عن العقوبة الجنائية مقابل الاعتراف والتوبة والاتفاق على الذهاب إلى مراكز التعليم والتدريب المهني (المواد 38-46، تدابير شينجيانغ التنفيذية بعد تعديل 2018). ويتزامن ذلك أيضاً مع تعديل تشرين الأول/أكتوبر 2018 لقانون الإجراءات الجنائية الصيني الذي أضاف الطابع الرسمي على نظام المساومة القضائية، حيث يمكن للمتهم الاعتراف والتوبة وقبول الحكم (المادة 15 من قانون الإجراءات الجنائية).

¹²¹ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹²² مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹²³ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹²⁴ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹²⁵ المادتان 38 و39، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018) (ترجمة غير رسمية).

¹²⁶ تطبيق معايير العمل الدولية 2022 التقرير الثالث (الجزء أ) تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات لمؤتمر العمل الدولي، الدورة 110، 2022، ص 689.

والمنتجة والمختارة بحرية.¹²⁷ وعلى الرغم من أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان طلبت من الحكومة معلومات عن المناهج الدراسية ونظام الاعتراف بالمهارات في المراكز، فإنها لم تتلق أي رد منها. غير أن التقارير المباشرة المقدمة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان كشفت عن تركيز قوي على «التعليمات السياسية» وإعادة التأهيل على أساس النقد الذاتي.¹²⁸ ويعتبر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي هذه التدابير الإدارية القسرية¹²⁹ «تعسفية بطبيعتها».¹³⁰

51. وأخيراً، وبالنظر إلى أن معايير الإحالة إلى مراكز التعليم والتدريب المهني تستند إلى حد كبير إلى أشكال الهوية والتعبير الإثنية والدينية والثقافية، فإن هناك قلقاً كبيراً من أن الحرمان من الحرية في هذه المراكز يُطبق بشكل تمييزي، مما يزيد من الطابع التعسفي للاحتجاز في المراكز.¹³¹

52. لم تنشر الحكومة بيانات رسمية حول عدد الأفراد الذين خضعوا لإعادة التثقيف في مراكز التعليم والتدريب المهني. في عام 2018، أشارت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري إلى أن «تقديرات عدد الأشخاص المحتجزين تتراوح بين عشرات الآلاف وأكثر من مليون»، ودعت الحكومة إلى تقديم إحصائيات عن السنوات الخمس الماضية.¹³² رداً على ذلك، أكدت الحكومة أنه لم يكن من الممكن تحديد عدد المشاركين في التثقيف والتدريب، لأنه «ديناميكي، حيث يأتي الناس ويذهبون باستمرار»،¹³³ وهو موقف حافظت عليه منذ ذلك الحين.

53. غير أن مختلف الوثائق والبيانات الحكومية الرسمية تشير إلى حجم البرنامج. تشير الورقة البيضاء لعام 2019 حول «التدريب المهني والتعليم في شينجيانغ» إلى أنه لم يكن مخصصاً للحالات المعزولة فحسب، بل لـ «العديد من الأشخاص».¹³⁴ علاوة على ذلك، تقدم بعض الوثائق والبيانات الحكومية، التي تعود إلى ما قبل عام 2017، نظرة ثاقبة على تصور السلطات للتهديد «المتطرف» في إقليم شينجيانغ والاحتياجات المقابلة لـ «التعليم»، مما يشير أيضاً إلى إمكانية التأثير على نسب كبيرة من السكان المعنيين في الإقليم.¹³⁵ بالإضافة إلى ذلك، فإن الوثائق الحكومية المتداولة في المجال العام والتي تبدو ذات مصداقية لا تقتصر على الإشارة إلى انتشار مراكز التعليم والتدريب المهني في مختلف أنحاء المساحة الجغرافية لإقليم

¹²⁷ المرجع نفسه، ص 520.

¹²⁸ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹²⁹ انظر التوضيحات الواردة في الفقرة 29 (الإحالات إلى مراكز التعليم والتدريب المهني هي تدابير إدارية) والفقرة 42 (الإحالات غير طوعية).

¹³⁰ تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (E/CN.4/1993/4)، 12 كانون الثاني/يناير 1993، الصفحة 20.

¹³¹ انظر تقرير فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، A/HRC/36/37، 19 تموز/يوليو 2017، الفقرة 48.

¹³² الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري على التقرير الجامع للتقارير الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر للصين (بما في ذلك هونغ كونغ والصين وماكاو، الصين)، (A/CO/CHN/C/CERD/14-17، الفقرة 40 (أ)، 42 (ح)، 19 أيلول/سبتمبر 2018.

¹³³ المعلومات الواردة من الصين بشأن متابعة الملاحظات الختامية على تقريرها الجامع للتقارير الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، A/CO/CHN/C/CERD/14-17، الصفحة 3.

¹³⁴ يشير المقتطف ذو الصلة من الورقة البيضاء إلى أنه في إقليم شينجيانغ «شارك العديد من الأشخاص في - أنشطة إرهابية ومتطرفة أو تحريضهم أو إكراههم عليها أو إغراؤهم بالانخراط فيها، لكنهم لم يرتكبوا جرائم خطيرة أو يلحقوا ضرراً فعلياً» (التأكيد مضاف).

¹³⁵ انظر، على سبيل المثال، في أوائل عام 2015، قال سكرتير الحزب في وزارة العدل في حكومة منطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الأويغور، تشانغ يون، لشبكة الأخبار الصينية فينيكس نيوز أنه في قرية نموذجية في إقليم شينجيانغ، يحتاج 30 في المئة من الأفراد المتضررين من التطرف الديني إلى «إعادة التثقيف».

شينجيانغ، بل تشير إلى وجود بيروقراطية ومنهجية واسعة النطاق لتشغيلها وتنفيذها.¹³⁶ وبالمثل، تقدم صور الأقمار الصناعية المتاحة من مصادر عامة مؤشرات على العديد من المنشآت ذات الميزات الأمنية مثل الجدران العالية وأبراج المراقبة والسياسي الخارجي والداخلي ذي الأسلاك الشائكة، والتي يبدو أنها أنشئت أو توسعت في جميع أنحاء شينجيانغ، منذ عام 2016، بالتزامن مع حملة "الضرب بيد من حديد".¹³⁷

54. وقد قام أفراد لديهم معرفة مباشرة وخبرة شخصية بالاحتجاز في مراكز التعليم والتدريب المهني، بإخبار المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنهم احتُجزوا إلى جانب العديد من الأشخاص الآخرين وأنهم يعرفون شخصياً العديد من الأقارب والأصدقاء الآخرين الذين أُودعوا في هذه المراكز. وكما وصف أحد الأشخاص ذلك، «كان لدى كل جار شخص في المخيمات أو تم أخذه للدراسة، كما يطلقون عليها».¹³⁸ احتُجز الأفراد الذين قابلتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مراكز التعليم والتدريب المهني في ثمانية مواقع جغرافية مختلفة على الأقل منتشرة في عدة أماكن في إقليم شينجيانغ.

55. في غياب البيانات المتاحة رسمياً، اعتمد باحثون آخرون على مجموعة من المصادر ونقاط البيانات لتقييم وتقدير مدى تأثر السكان المتضررين. وتشمل هذه الوثائق التي تبدو رسمية، إشعارات المناقصات، وصور الأقمار الصناعية، التي تسلط الضوء على حجم الاحتجاز في مراكز التعليم والتدريب المهني.¹³⁹ تستند بعض التحليلات أيضاً إلى الوثائق التي يبدو أنها توفر معلومات حول حالة احتجاز السكان من مختلف المديريات والمحافظات في شينجيانغ. واستناداً إلى المنهجية المستخدمة، تشير التقديرات إلى أن نحو 10-20 في المئة من البالغين «من المجموعات السكانية العرقية» في هذه المقاطعات والبلدات تعرضوا لشكل من أشكال الاحتجاز بين عامي 2017 و2018.¹⁴⁰

56. واستناداً إلى المعلومات الموجودة بين يدي المفوضية السامية لحقوق الإنسان حالياً، فإن المفوضية ليست في وضع يمكنها من تأكيد تقديرات الأرقام الإجمالية للأفراد المتأثرين بنظام مراكز التعليم والتدريب

¹³⁶ انظر، على سبيل المثال، «أوراق شينجيانغ» و «برقيات الصين» و «ملفات شرطة شينجيانغ».

¹³⁷ انظر معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي (ASPI) «مشروع بيانات شينجيانغ»؛ انظر أيضاً، «تعكف الصين مؤخراً على تطوير بنية تحتية جديدة واسعة لسجن المسلمين»، news Buzzfeed، .M. Rajagopalan، .A. Killings، .C. Bushek، 27 آب/ أغسطس 2020. انظر أيضاً «تقرير المرافق»، قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ. طعنت الحكومة في صحة الصور التي نشرها معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي، انظر غلوبال تايمز، «الأكاذيب الخبيثة لمركز الأبحاث الأسترالي المناهض للصين لا يمكن أن تغتلب من العدالة: وزير الخارجية الصيني»، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020. انظر أيضاً غلوبال تايمز «شينجيانغ تقدم صوراً حقيقية لفضح صور الأقمار الصناعية 'المقدمة كأدلة' على «مراكز الاحتجاز»، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وردود معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي، انظر ساوث تشاينا مورنينغ بوست Post Morning China South، «باحث أسترالي يرد على صحيفة التابلويد الصينية بشأن تقرير شينجيانغ»، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، و Ruser .N على تويتر.

¹³⁸ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹³⁹ انظر على سبيل المثال البحث الذي أجراه إس تشانغ، <https://medium.com/@shawnwzhang>، و «مرافق الاحتجاز في منطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الأويغور»، قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ.

¹⁴⁰ انظر «إعادة تشكيل عميقة للوصول إلى سلوك طاهر لديهم» - حملة إعادة التثقيف السياسي في الصين في شينجيانغ، أ. زينز، 15 أيار/ مايو 2018. انظر «غسل العقول وتطهير القلوب»: أدلة من وثائق الحكومة الصينية حول طبيعة ومدى حملة الاعتقال خارج نطاق القضاء في شينجيانغ، أ. زينز، مجلة المخاطر السياسية، المجلد 7، العدد 11، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. انظر أيضاً، «أكثر من 890 ألف سجين في معسكرات اعتقال الأويغور»، نيوزويك اليابان، 13 آذار/ مارس 2018. وفقاً لـ «ملفات شرطة شينجيانغ»، تُظهر جداول البيانات الداخلية من كونا شهر المعلومات الشخصية لنحو 286,000 فرد (جميع سكان المقاطعة تقريباً في عام 2018)، مما يشير إلى أن ما يقرب من 12.3 إلى 12.7 في المئة من البالغين من المجموعات العرقية في المقاطعة قد تعرضوا لشكل من أشكال الاحتجاز في عام 2018.

المهني. ومع ذلك، فإن هذه المصادر المختلفة للمعلومات تدعم بشكل تراكمي الاستنتاج القائل إن نظام مراكز التعليم والتدريب المهني تم تصميمه وتشغيله على نطاق واسع يمتد عبر كامل المنطقة الجغرافية للإقليم. وفي غياب معلومات معقولة تشير إلى عكس ذلك، وبينما لا يمكن تأكيد عدد محدد من المعتقلين في مراكز التعليم والتدريب المهني، يمكن استخلاص استنتاج معقول من المعلومات المتاحة بأن عدد الأفراد في مراكز التدريب المهني والتدريب، على الأقل بين عامي 2017 و2019، كان كبيراً جداً، حيث يضم نسبة كبيرة من الأويغور وغيرهم من الأقليات ذات الأغلبية المسلمة.

57. وخلاصة القول، استناداً إلى المعلومات التي تمت مراجعتها، من المعقول أن نستنتج أن نمطاً من الاحتجاز التعسفي الواسع النطاق حدث في مراكز التعليم والتدريب المهني، على الأقل خلال الفترة من 2017 إلى 2019، ما أثر على نسبة ملحوظة من الأويغور وغيرهم من الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ. وأشارت الحكومة إلى أن مراكز التعليم والتدريب المهني مغلقة الآن وأن جميع «المتدربين قد تخرجوا»،¹⁴¹ مما يشير إلى أن هذه المرافق ربما لم تعد قيد الاستخدام. المفوضية السامية لحقوق الإنسان ليست في وضع يسمح لها بتأكيد ذلك، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص المعلومات الرسمية أو غيرها من المعلومات ذات الصلة منذ نهاية عام 2019 وعدم إمكانية الوصول من أجل التحقق على أرض الواقع. وبغض النظر عن ذلك، لا تزال هناك مخاوف كبيرة، ولا سيما بسبب حقيقة أن الإطار القانوني والسياساتي الذي يدعم تشغيل نظام مراكز التعليم والتدريب المهني لا يزال قائماً، وعلى الرغم من أنه ليس مستخدماً حالياً، فإنه يمكن إعادة استخدامه في أي وقت.

B. الاحتجاز من خلال نظام العدالة الجنائية

58. إلى جانب الإحالة الجماعية للأفراد إلى مراكز التعليم والتدريب المهني، يبدو أن هناك زيادة ملحوظة في الاعتقالات الجنائية والإدانان وفرض عقوبات سجن طويلة في إقليم شينجيانغ.

59. تشير المعلومات الحكومية إلى ارتفاع عدد القضايا الجنائية في عام 2018، بزيادة قدرها 25.1 في المئة مقارنة بمتوسط عدد القضايا في السنوات الخمس السابقة. وبالمثل، في عام 2019، كان الرقم أعلى بنسبة 19.2 في المئة من متوسط السنوات الخمس السابقة.¹⁴² وتشير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن معدل الإدانة في القضايا الجنائية في الصين يبلغ 99.9 في المئة بشكل عام.¹⁴³ وذكرت

¹⁴¹ المرجع المذكور، الحاشية 88.

¹⁴² وفقاً للمعلومات الحكومية، في عام 2018، قبلت محاكم شينجيانغ 74,300 قضية، بزيادة قدرها 25.1 في المئة على متوسط العدد في السنوات الخمس السابقة. في عام 2019، قبلت المحاكم 70,800 قضية، بزيادة قدرها 19.2 في المئة على متوسط عدد القضايا في السنوات الخمس السابقة. تختلف هذه الأرقام عن تلك الواردة في تقارير النيابة العامة في شينجيانغ، والتي تضع عدد المحاكمات عند 135,546 لعام 2018. وتكررت الحكومة أن بعض المناطق في إقليم شينجيانغ شهدت تقلبات مختلفة في القضايا الجنائية. على سبيل المثال، في منطقة أكسو، أفادت التقارير بأن المحاكم المحلية بمستوياتها في المنطقة قبلت 3202 قضية في عام 2014 و5081 قضية في عام 2015، بزيادة قدرها 58.7 في المئة. وفي عام 2016، أفادت التقارير بأن عدد الحالات انخفض بنسبة 134.8 في المئة ليصل إلى 2164 حالة. وفي عام 2017، ارتفع عدد الحالات بنسبة 100.3 في المئة ليصل إلى 4335 حالة. في عام 2018، قبلت المحاكم 5644 قضية، بزيادة قدرها 30.6 في المئة مقارنة بالعام السابق.

¹⁴³ في عام 2020، بلغت نسبة البراءة 0,0681 في المئة، انظر "تقرير عن عمل محكمة الشعب العليا"، الدورة الرابعة لمؤتمر الشعب الوطني الثالث عشر في 8 آذار/ مارس 2021، <https://www.court.gov.cn/zixun-xiangqing-290831.html>. في عام 2019، بلغ معدل البراءة 0,0836 في المئة، انظر "تقرير عن عمل محكمة الشعب العليا"، الدورة الثالثة لمؤتمر الشعب الوطني الثالث عشر، 25 أيار/ مايو 2020، <https://www.court.gov.cn/zixun-xiangqing-231301.html>.

الحكومة أن نسبة المدعى عليهم من الأقليات العرقية في إدانات جنائية في العديد من المقاطعات هي أقل من نسبة الأقليات العرقية في مجموع سكان تلك المنطقة، دون تقديم بيانات مصنفة عن نسبة أفراد الأقليات العرقية المدانين بالإرهاب أو الجرائم التي لها علاقة بأمن الدولة.

60. وذكرت الحكومة أنه بين عامي 2013 و2017، أكملت محاكم إقليم شينجيانغ 297 ألف قضية جنائية.¹⁴⁴ استناداً إلى الإحصائيات الرسمية، يبدو أن الجزء الأكبر من هذه الحالات قد تم الانتهاء منه في عام 2017.¹⁴⁵ وفقاً لمعلومات الحكومة، ارتفع عدد المعتقلين لدى أجهزة الأمن العام في إقليم شينجيانغ بنسبة 35 في المئة في عام 2017، وبنحو ثمانية في المئة في عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

61. كان التغيير الآخر في عام 2017 هو الزيادة في عدد الأشخاص الذين حُكم عليهم بالسجن خمس سنوات أو أكثر. قبل عام 2017، تلقى ما يقرب من 10.8 في المئة من إجمالي عدد الأشخاص المحكوم عليهم في إقليم شينجيانغ أحكاماً تزيد على خمس سنوات. وفي عام 2017، ارتفعت هذه النسبة إلى 87 في المئة من الأحكام. وفقاً للإحصائيات الحكومية الرسمية، أصدرت محاكم شينجيانغ خلال عام 2017 وحده، أحكاماً بالسجن خمس سنوات أو أكثر على 86,655 متهماً، بزيادة 10 أضعاف مقارنة بالعام السابق،¹⁴⁶ مع التأكيد مجدداً أنه لا يمكن تفصيل عدد المتهمين والمدانين بجرائم تتعلق بالإرهاب أو «التطرف».

62. لا تزال البيانات غير مكتملة ولم يتم توفير بيانات مماثلة لعام 2020 وما بعده.¹⁴⁷ وهذا يجعل من الصعب النظر في هذه الإحصائيات في سياق إطار زمني أطول، وتحديد ما إذا كانت تشكل ارتفاعاً حاداً أم جزءاً من اتجاه أوسع نطاقاً، وما إذا كانت الإدانات المتزايدة تؤثر بشكل غير متناسب في مجموعات معينة من السكان. ومع ذلك، حتى لو كانت الزيادة في الفترة 2017-2018 قصيرة الأجل، فإنها تعني بالضرورة زيادة ملحوظة في عدد نزلاء السجون في شينجيانغ اليوم في ظل استمرار تنفيذ الأحكام. في بيان صدر في نيسان/ أبريل 2021، أكدت الحكومة أن ما يقرب من ثلث عدد القيود المدخلة في «مشروع بيانات شينجيانغ» و«قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ» و«قاعدة بيانات العدالة الانتقالية الأويغور»، والبالغ عددها 10,708 قيداً، تتعلق بالمدانين الجنائيين الذين يقضون عقوبات على «جرائم الإرهاب العنيف والجرائم الجنائية»، علماً أن هذه المنصات يديرها المجتمع المدني ويستخدمها بشكل أساسي أفراد الأسرة الذين يسعون للحصول على معلومات حول مكان وجود أحبائهم في شينجيانغ.¹⁴⁸

¹⁴⁴ يختلف هذا الرقم عن البيانات الواردة في تقرير عمل النيابة الشعبية لجمهورية الصين الشعبية، الدورة الثالثة عشرة لمنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الأويغور، 23 كانون الثاني/يناير 2018، والذي يضع الرقم عند 330,918 شخصاً تم اعتقالهم و362,872 تمت محاكمتهم بسبب جرائم جنائية مختلفة من عام 2013 إلى عام 2017.

¹⁴⁵ انظر تقارير النيابة العامة السنوية لمنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الأويغور.

¹⁴⁶ في عام 2016، حُكم على 8,136 شخصاً بالسجن أكثر من خمس سنوات والسجن مدى الحياة وعقوبة الإعدام. وحُكم على 22,459 شخصاً بالسجن مدة تقل عن خمس سنوات. الإجمالي هو 30,595. في عام 2017، حُكم على 86,655 شخصاً بالسجن أكثر من خمس سنوات والسجن مدى الحياة وعقوبة الإعدام، وحُكم على 12,671 شخصاً بأقل من خمس سنوات. المجموع هو 99,326. المصادر موجودة في ملف لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (تقارير النيابة العامة لإقليم شينجيانغ).

¹⁴⁷ تم طلب هذه المعلومات من حكومة الصين في آذار/ مارس 2021، والتي لم تستجب لذلك حتى الآن.

¹⁴⁸ المؤتمر الصحفي السابع لمنطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لقومية الأويغور حول القضايا المتعلقة بشينجيانغ في بكين، 9 نيسان/ أبريل 2021. انظر النص على الموقع الإلكتروني للسفارة الصينية في الولايات المتحدة: <https://www.mfa.gov.cn/ce/ceus//eng/zt/wonderful/xinjiangpressconference/7thpress/t1894724.htm>

63. علاوة على ذلك، يبدو أن البناء الجديد أو التوسعة للمباني، مع ميزات أمنية مشددة، خاصة بعد عام 2019، والتي يمكن رؤيتها من خلال صور الأقمار الصناعية ذات المصدر العام (Google Earth)، تشير إلى زيادة في مرافق الاحتجاز التي يتم إنشاؤها على الأرجح حتى تستوعب الزيادات المقابلة في عدد المحتجزين، سواء قبل المحاكمة أو بعد الإدانة. وفي الوقت نفسه، تم توسيع السجون القائمة في العديد من المواقع. وكمثال توضيحي، زاد حجم مركز أورومتشي رقم 3 للاحتجاز في دابانشينغ بشكل كبير من عام 2018 إلى عام 2020، حيث زاد عدد المباني في المجمع من 40 مبنى في عام 2018 إلى 68 مبنى في عام 2019 وإلى 92 مبنى في عام 2020.¹⁴⁹



22 نيسان/ أبريل 2018 (الصورة متاحة على غوغل إيرث)



19 آذار/ مارس 2020 (الصورة متاحة على غوغل إيرث)

¹⁴⁹ يتماشى هذا مع المعلومات الأخرى التي يبدو أنها ذات طبيعة رسمية، ولا سيما خطاب وزير الأمن العام، زو كيزي، في حزيران/ يونيو 2018، والذي ذكر فيه أنه «في العام الماضي، اختارت وزارة العدل 1500 ضابط شرطة من جميع أنحاء البلاد على دفتين لدعم سجون شينجيانغ. هذا العام، دخلت الدفعة الثالثة المكونة من 1000 ضابط شينجيانغ، من أجل التخفيف من المشكلة الخطيرة المتمثلة بالاعتقالات الزائدة (نسبة إلى السعة) في سجون منطقة الحكم الذاتي... «فيما يتعلق بتوسيع الاستثمار، تدعم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح 27 مشروعاً لتوسيع السجون (القائمة) ومشروعاً جديداً لبناء السجون في منطقة الحكم الذاتي، باستثمارات إجمالية قدرها 2.27 مليار يوان». بعد الانتهاء من جميع المشاريع بحلول نهاية هذا العام، ستزيد سعة السجون في المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي، وعديد الفيلق بمقدار 57,300 شخص... راجع «ملفات شرطة شينجيانغ» (ترجمة غير رسمية).

64. فحصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عينة شاملة من القرارات القضائية المتاحة في القضايا التي تدعي الإرهاب أو «التطرف» فيما يتعلق بالمتهمين من المجتمعات العرقية في إقليم شينجيانغ في الفترة 2014-2019. إن عدد قرارات المحاكم المتاحة للجمهور وذات الصلة محدود وقد لا تمثل بالضرورة مجمل الممارسة القضائية، ولكن تلك المتاحة توفر رؤى مهمة حول الطريقة التي فسر بها القضاء أعمال «التطرف» الديني.¹⁵⁰ وتشمل هذه الأعمال المخالفات البسيطة نسبياً التي يُعاقب عليها بشدة على ما يبدو؛ والأحكام التي تشير إلى السلوك «المتطرف» على الرغم من عدم ارتباط أي من التهم الرسمية بالإرهاب أو «التطرف»؛ والمحاكم التي تصف الأعمال بأنها «متطرفة» دون توضيح كيفية استيفائها للتعريف (أو التعريفات) القانونية المعمول بها؛ والاستهداف الواضح للسلوك الديني الأساسي بدلاً من العمل الفعلي الذي يُقاضي الشخص بسببه؛ والمؤشرات التي تشير إلى نهج يعتبر أي نوع من انتهاكات القانون التي يرتكبها شخص مسلم «متطرفة» بصورة افتراضية.

65. كما استعرضت المفوضية العديد من التقارير والبيانات التي توثق الاعتقال والأحكام بالسجن لفترات طويلة في كثير من الأحيان التي تطل علماء وفنانين ومنتقنين بارزين من مجتمع الأويغور، بما في ذلك خلال فترة تنفيذ حملة "الضرب بيد من حديد". وقد تناولت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العديد من هذه الحالات.¹⁵¹ وبالإضافة إلى الشواغل العامة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم تحديدها بالفعل، فإن الملاحقة الجنائية لهؤلاء الأفراد واحتجازهم لهما تأثير ضار أوسع على حياة مجتمعهم.

66. وتُستكمل هذه المعلومات بروايات مباشرة جمعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أفراد عائلات الأويغور والكازاخ في الخارج الذين يقضي نوبهم أحكاماً بالسجن لمدد طويلة بسبب جرائم مزعومة تتعلق بالإرهاب و«التطرف». توفر رواياتهم نظرة أكثر تبصراً توضح كيف خضع السلوك الديني و/ أو الأنشطة «الإرهابية» المتصورة في إقليم شينجيانغ، مثل السفر خارج البلاد أو إرسال الأموال إلى الخارج، للتجريم والعقاب الشديدين.¹⁵²

67. وفي حين أنه من غير الممكن تحديد مدى تسبب الزيادة الهائلة في معدلات الإيداع في السجن خلال السنوات الأخيرة في الاحتجاز التعسفي استناداً إلى المعلومات المتاحة في هذه المرحلة، فإن المعلومات التي استعرضتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان تثير مخاوف أوسع نطاقاً. وهذا في سياق توضيح الكيفية التي يمكن بها لنظام عدالة جنائية، يتسم بتعاريف فضفاضة وغامضة للغاية للجرائم، وبقيدود على حقوق إجراءات

¹⁵⁰ في 9 آذار/ مارس 2021، طلبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان معلومات من الحكومة بشأن السوابق القضائية للمحاكم الصينية وقرارات الهيئات الإدارية التي تنفذ سياسات مكافحة الإرهاب ومكافحة «التطرف». لم يتم تلقي أي رد. كما تُستكمل نماذج القرارات والسوابق القضائية المتاحة للجمهور بوتائق تبدو ذات طابع رسمي وتشير بالمثل إلى أن السلوك الديني، مثل قراءة الكتب المقدسة للأخريين، أو إطلاق اللحية، يمكن أن يؤدي إلى عقوبات جنائية طويلة الأمد، غالباً بموجب المادة 293 من قانون العقوبات الصيني (اختيار المشاجرات)، انظر، على سبيل المثال، «ملفات شرطة شينجيانغ».

¹⁵¹ انظر، على سبيل المثال، البيان الصحفي المشترك للإجراءات الخاصة: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2019/12/china-urged-disclose-location-uyghur-academic-tashpolat-tiyip>، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2019؛ والبلاغ المشترك للإجراءات الخاصة، CHN AL 2021/4، 28 نيسان/ أبريل 2021. انظر أيضاً رأي الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي 3/2014/WGAD/HRC/A، 21 تموز/ يوليو 2014.

¹⁵² مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

التقاضي السليمة،¹⁵³ وبالاقتدار إلى استقلال القضاء، أن يؤدي إلى أنماط أوسع من الحرمان التعسفي من الحرية في سياق نظام العدالة الجنائية.¹⁵⁴

68. وخلص القول، فإن الاتجاه المتمثل في زيادة عدد حالات السجن وطول فترته من خلال نظام العدالة الجنائية في إقليم شينجيانغ يشير بقوة إلى حدوث تحول نحو الحبس الرسمي باعتباره الوسيلة الرئيسية للسجن على نطاق واسع والحرمان من الحرية. وهذا مصدر قلق خاص بالنظر إلى التعريفات الغامضة والفضفاضة للإرهاب، و«التطرف» والجرائم المتصلة بالأمن العام بموجب القانون الجنائي المحلي، والتي قد تؤدي إلى محاكمات جنائية وفرض عقوبات سجن طويلة، بما في ذلك على الجرائم البسيطة أو الانخراط في سلوك يحميه القانون الدولي لحقوق الإنسان.

V. الظروف والمعاملة في «مراكز التعليم والتدريب المهني»

69. أثرت ادعاءات متكررة بشأن الظروف غير المواتية والمعاملة القاسية للمحتجزين من قبل السلطات في مراكز التعليم والتدريب المهني. ونفت الحكومة هذه المزاعم، مؤكدة في ورقتها البيضاء لعام 2019 حول «التدريب المهني والتعليم في شينجيانغ» أن حقوق «المتدربين» تحظى بالاحترام الكامل.

70. وقد أمضى المحتجزون السابقون الذين قابلتهم المفوضية فترات من الوقت، تتراوح عموماً بين شهرين و18 شهراً، في مرافق في ثمانية مواقع جغرافية مختلفة في إقليم شينجيانغ، بما في ذلك مقاطعة إيلي كازاخ المتمتعة بالحكم الذاتي، ومقاطعات أكسو وباينغول وهوتان وكاراماي وأورومتشي.¹⁵⁵ أفاد ثلثا المحتجزين السابقين الستة والعشرين الذين تمت مقابلتهم بأنهم تعرضوا لمعاملة من شأنها أن ترقى إلى التعذيب و/أو غيره من أشكال سوء المعاملة، إما في مراكز التعليم والتدريب المهني نفسها أو في سياق عمليات الإحالة إلى هذه المراكز. حدث سوء المعاملة هذا بحسب الادعاءات إما أثناء الاستجوابات¹⁵⁶ أو كشكل من أشكال العقاب على المخالفات (المزعومة).¹⁵⁷ وتضمنت رواياتهم تعرضهم للضرب بالهراوات، بما في ذلك الهراوات

¹⁵³ ولا بد من الإشارة إلى أنه فضلاً عن الجرائم الإرهابية و«المتطرفة» الفضفاضة والغامضة التي نوقشت أعلاه، يزرع القانون الجنائي الصيني بجرائم أخرى واسعة النطاق وغير دقيقة تتعلق بالأمن العام. تشمل الأمثلة التحريض على الكراهية العرقية أو التمييز «إذا كانت الظروف خطيرة» (المادة 249، القانون الجنائي، نسخة 2021)، أو جمع حشد من الناس يعكس صفو «النظام الاجتماعي» (المادة 290، القانون الجنائي، نسخة 2021)، أو «افتعال المشاجرات والتسبب في المتاعب» (المادة 293، القانون الجنائي، نسخة 2021) (ترجمات غير رسمية). يمكن استخدامها بسهولة لمعاينة الأفعال البسيطة أو الأشكال المشروعة للمعارضة. انظر أيضاً لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، 3 شباط/فبراير 2015، 5/CO/CHN/C/CAT، الفقرة 36.

¹⁵⁴ وقد انتقدت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استقلال القضاء في الممارسة العملية. انظر، على سبيل المثال، الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) على التقرير الدوري الثاني للصين، الفقرة 10، 13 حزيران/يونيو 2014؛ والملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب (CAT)، الفقرة 22-23، د، 3 شباط/فبراير 2015، 5/CO/CHN/C/CAT.

¹⁵⁵ وتماشياً مع منهجيتها الموحدة، اعتمدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في حالات التعذيب أو العنف الجنسي والعنف الجنساني، في الأغلب على إفادات الضحايا وشهود العيان المباشرة بعد تقييمها بأنها موثوقة ومتوافقة مع معلومات أخرى معروفة. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً العشرات من روايات الضحايا والشهود المتاحة للجمهور لفهم طبيعة الادعاءات المقدمة وسياقها العام. ومع ذلك، تستند استنتاجات المفوضية بشأن هذه المسألة إلى مقابلاتها الخاصة وتحليلها السياقي للفوائين المعمول بها وبيانات السياسات وغيرها من الوثائق المفتوحة المصدر.

¹⁵⁶ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁵⁷ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

الكهربائية بينما كانوا مقيدون إلى ما يسمى «كرسي النمر»؛¹⁵⁸ وإخضاعهم للاستجواب مع سكب الماء في وجوههم؛ والحبس الانفرادي المطول؛ وإجبارهم على الجلوس بلا حراك على مقاعد صغيرة لفترات طويلة من الزمن. وصف الأشخاص الذين أبلغوا عن تعرضهم للضرب لانتزاع اعترافات منهم بأنهم نُقلوا إلى غرف الاستجواب التي كانت منفصلة عن الزنازين أو أماكن النوم التي يقيم فيها الأشخاص. كما أفاد أكثر من ثلثي الأفراد بأنهم، قبل نقلهم إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني، احتُجزوا في مراكز الشرطة، حيث وصفوا حالات مماثلة من التعرض للضرب بينما كانوا أيضاً مقيدون بالحركة على «كرسي النمر» في تلك المرافق.¹⁵⁹

71. كما تم الإبلاغ عن أشكال من المعاملة القاسية تتجاوز تلك المتعلقة بالاستجوابات والعقاب. وصف العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم تعرضوا للتعذيب خلال أجزاء من فترة حبسهم في مراكز التعليم والتدريب المهني.¹⁶⁰ كان الموضوع المتسق هو وصف الجوع المستمر، وبالتالي فقدان الوزن الكبير والشديد خلال فترات وجودهم في المرافق.¹⁶¹ كما تحدثوا عن المراقبة المستمرة والأصواء التي يتم تشغيلها طوال الليل في المهاجع والزنازين، مما يحرمهم النوم.¹⁶² ووصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كيف كان يتعين على الأشخاص في المهاجع والزنازين أخذ نوبات ليلية لمدة ساعتين للتأكد من أن زملاءهم في الزنازين لا يصلون أو يخالفون القواعد في الليل.¹⁶³ وأشار البعض أيضاً إلى أنه لم يُسمح لهم بالتحدث بلغتهم الخاصة (سواء كانت الأويغورية أو الكازاخية) ولم يتمكنوا من ممارسة شعائرتهم الدينية، مثل الصلاة، الأمر الذي زاد على معاناتهم مشقة إضافية.¹⁶⁴ وقد تفاقم هذا الأمر بسبب «التعاليم السياسية»، التي تتمثل في الاضطرار إلى تعلم وحفظ ما يسمى «الأناشيد الحمراء» وغيرها من المواد الرسمية للحزب. أشار الأشخاص الذين تمت

¹⁵⁸ «كراسي النمر» هي عموماً أجهزة يتم من خلالها تقييد الفرد إلى الكرسي بيديه وقدميه. غالباً ما يكون هذا مصحوباً بالضرب أو غيره من أشكال التعذيب. انظر لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بشأن استخدام «كراسي الاستجواب» في الملاحظات الختامية بشأن الصين، 3 شباط/فبراير 2016، CO/CHN/C/CAT، 5، الفقرة 26: «وفي هذا الصدد، تعرب اللجنة عن قلقها إزاء تفسير الدولة الطرف أن استخدام ما يسمى بـ «كرسي الاستجواب» له ما يبرره كتنبيه وقائي لمنع المشتبه فيهم من الهروب أو إيذاء النفس أو مهاجمة الموظفين، وهو أمر بعيد الاحتمال إلى حد كبير أثناء الاستجواب». تم توضيح استخدام «كراسي النمر» في مراكز التعليم والتدريب المهني بمزيد من التفصيل في «ملفات شرطة شينجيانغ»، بما في ذلك عدد من التعليمات الداخلية لمراكز التعليم والتدريب المهني التي تشير إلى ما يلي: (1) تسليح حراس الشرطة؛ (2) التدابير التصحيحية ومعاينة المسؤولين عن محاولة الهروب، بما في ذلك أوامر إطلاق النار بقصد القتل؛ (3) يجب إجبار الأفراد الذين يطلبون العلاج الطبي على ارتداء [مثل الأصفاد والأغلال]؛ (4) يرتدي المتدربون الأصفاد والأغلال وأغطية الرأس أثناء عمليات النقل؛ (5) يتم استجواب جميع المتدربين عند التسجيل ويخضعون لفحص طبي. كما أن بروتوكولات الشرطة هذه مصحوبة بصور تُظهر الأعمال الداخلية للمراكز، حيث يُشاهد المحتجزون وهم يرتدون الأصفاد والقلنسوات إلى جانب حراس الشرطة المسلحين.

¹⁵⁹ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان. كما تلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بعض الادعاءات المتعلقة بحالات وفاة مشبوهة حدثت أثناء الاحتجاز في مراكز التعليم والتدريب المهني وغيرها من مرافق الاحتجاز. ومع ذلك، لم يكن من الممكن التحقق من ذلك وفقاً للمعيار المطلوب. وتذكر المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة قد أعربت أيضاً عن قلقها فيما يتعلق بتقارير التعذيب وسوء المعاملة والوفيات في الحجز لبعض الأقليات العرقية، بما في ذلك الأويغور. انظر لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية بشأن الصين، CO/CHN/C/CERD، 14-17، 19، أيلول/سبتمبر 2018، الفقرتان 38 و39.

¹⁶⁰ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶¹ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶² مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶³ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶⁴ تنص الورقة البيضاء لعام 2019 حول التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ صراحة على أن «المراكز تمارس الفصل بين التعليم والدين في الإدارة، مما يعني أنه لا ينبغي للمتدربين تنظيم الأنشطة الدينية هناك أو المشاركة فيها، ولكن يمكنهم أن يقرروا بأنفسهم ما إذا كانوا سيفعلون ذلك على أساس قانوني عندما يعودون إلى المنزل».

مقابلتهم باستمرار إلى هذا باعتباره جانباً حاضراً على الدوام طيلة فترة وجودهم في مراكز التعليم والتدريب المهني،¹⁶⁵ حيث وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تجربتهم على النحو التالي: «لقد اضطررنا إلى إنشاد أغنية وطنية تلو أخرى كل يوم، بأعلى صوت ممكن حتى تؤلمنا حناجرنا، وتصبح وجوهنا حمراء وتبرز عروقنا على وجوهنا».¹⁶⁶

72. وصف جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تقريباً أنه كان يتم إعطاؤهم إما حقناً أو حبوباً أو كلاهما بانتظام، بالإضافة إلى عينات الدم التي يتم جمعها بصورة منتظمة في مراكز التعليم والتدريب المهني. كان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم متسقين في أوصافهم لكيفية تسبب الأدوية المعطاة لهم في الشعور بالنعاس. على سبيل المثال، وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم العملية على النحو التالي: «كنا نتلقى قرصاً واحداً يومياً. بدا مثل الأسبرين. كنا نصطف ويقوم شخص يرتدي القفازات بفحص أفواهنا بشكل منهجي للتأكد من أننا ابتلعناها».¹⁶⁷ في حين أن تواتر هذه التدخلات والعلاجات الطبية يختلف وفقاً لمن تمت مقابلتهم، فقد حدث كل من الحقن وإعطاء ما وُصف بـ «الحبوب البيضاء» في بداية إيداعهم وطوال فترة وجودهم في مراكز التعليم والتدريب المهني. لم يُبلغ أي من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشكل صحيح بهذه العلاجات الطبية، ولم يشعروا بأنهم في وضع يسمح لهم برفضها. في مثل هذه الظروف لا يمكن استنتاج الموافقة المستتيرة.

73. كما تحدث البعض عن أشكال مختلفة من العنف الجنسي، بما في ذلك بعض حالات الاغتصاب، التي عانتها النساء بشكل رئيسي. وشملت هذه الروايات إجبار الحراس للشخص على ممارسة الجنس الفموي في سياق الاستجواب وأشكال مختلفة من الإذلال الجنسي، بما في ذلك التعري القسري. ووصفت الروايات بالمثل الطريقة التي حدثت بها عمليات الاغتصاب خارج المهاجع، في غرف منفصلة من دون كاميرات. وبالإضافة إلى ذلك، تحدثت عدة نساء عن خضوعهن لفحوص جائرة لأمراض النساء، بما في ذلك امرأة وصفت أن ذلك يحدث في إطار جماعي «جعل النساء المسنات يخجلن والفتيات الصغيرات يبكين»،¹⁶⁸ لأنهن لم يفهمن ما يحدث. وقد نفت الحكومة هذه الادعاءات بشدة، وكثيراً ما كان ذلك من خلال الاعتداءات الشخصية أو الجنسانية على النساء اللواتي أبلغن عن هذه الادعاءات علناً.¹⁶⁹

74. ذكر عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنهم يعانون مشكلات صحية مستمرة نتيجة الظروف القاسية والمعاملة التي أبلغوا عن تعرضهم لها في المرافق.¹⁷⁰ كما وصف بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إقامتهم في المرافق بأنها «تعذيب نفسي»، بسبب عدم اليقين بشأن أسباب احتجازهم، وطول مدة إقامتهم، وظروفهم، وأجواء الخوف المستمرة وعدم الاتصال بالعالم الخارجي، وخاصة عائلاتهم، والتوتر والقلق المرتبطين بالمراقبة المستمرة. كما قال أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، «أسوأ شيء هو أنك لا تعرف أبداً

¹⁶⁵ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶⁶ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶⁷ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶⁸ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁶⁹ انظر، على سبيل المثال، وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، المؤتمر الصحفي العادي للمتحدث باسم وزارة الخارجية

وانغ وين بين في 23 شباط/فبراير 2021؛ انظر أيضاً غلوبال تايمز «ما يسمى بمحتجزي شينجيانغ يكذبون على قصص

‘الضحايا‘ حول مراكز التدريب: الحكومة الإقليمية»، 3 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ انظر أيضاً بي بي سي «تكلفة التحدث ضد

الصين»، جيه غونتر، 31 آذار/مارس 2021 ورويترز «الصين تتصدى لانتقادات الأويغور بهجمات صريحة على الشهادات من

النساء»، سي كادل، 1 آذار/مارس 2021.

¹⁷⁰ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

متى سُبِّحَ لك بالخروج».¹⁷¹ أفاد العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن عواقب نفسية طويلة المدى من فترات احتجازهم في مراكز التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك الشعور بالصدمة.

75. كشفت الروايات المباشرة المتسقة فيما يتعلق بظروف ومعاملة المحتجزين في مراكز التعليم والتدريب المهني عن العديد من المخاوف الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان. أولاً، أشاروا إلى انتهاكات الالتزام الأساسي بمعاملة الأفراد المحرومين من حريتهم بطريقة إنسانية وبكرامة،¹⁷² وانتهاكات الحظر المطلق للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.¹⁷³ بالإضافة إلى ذلك، شكلت الظروف والعلاجات التراكمية التي ميزت حياتهم اليومية في مراكز التعليم والتدريب المهني انتهاكات للمعايير الأساسية للمعاملة الإنسانية للمحتجزين.¹⁷⁴ وقد تؤدي هذه الظروف، لا سيما عند التعرض لها لفترات طويلة أو بأشكال متكررة، إلى معاناة جسدية وعقلية شديدة بما يرتقي بها إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

76. هناك أيضاً مخاوف بشأن الحق في الصحة للأشخاص المحرومين من الحرية في مراكز التعليم والتدريب المهني. يحق لكل إنسان التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية،¹⁷⁵ بما في ذلك الأفراد المحرومون من حريتهم. ويشمل ذلك حق الإنسان في التحكم في صحته وجسده والحق في أن يكون في مأمن من التدخل، مثل الحق في أن يكون في مأمن من التعذيب ومن معالجه طبيًا دون رضاه.¹⁷⁶ تُعدّ ضمان الموافقة الواعية أمراً أساسياً لتحقيق التمتع بالحق في الصحة في الرعاية الصحية من خلال الممارسات والسياسات والبحوث المراعية للاستقلالية الشخصية وتقرير المصير والكرامة الإنسانية.¹⁷⁷ كما يمتد الحق في الصحة ليشمل المقومات الأساسية للصحة، مثل الحصول على مياه الشرب والإصحاح المناسب،، والإمداد الكافي بالغذاء الآمن والتغذية، من بين أمور أخرى.¹⁷⁸

¹⁷¹ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁷² المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد وصفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان هذا الحق بأنه يعبر عن «أحد معايير القانون الدولي العام التي لا تقبل التقييد». انظر لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 29 (11.Add/1.Rev/21/C/CCPR)، الفقرة 13 أ. انظر أيضاً قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا المنقحة لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، كما اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 175/70/RES/A (17 كانون الأول/ديسمبر 2015).

¹⁷³ الصين طرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. انظر أيضاً المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويُعتبر حظر التعذيب أحد معايير القانون الدولي العرفي، فضلاً عن كونه قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي لا يُسمح بأي تقييد لها. ومن الأمثلة على ذلك الزنازين أو المهاجع المكتظة، والظروف غير الصحية، والحرمان من النوم، وانعدام الخصوصية، والترهيب الجنسي أو الإذلال، وعدم كفاية الغذاء، والرعاية الصحية غير الكافية، وحالات الإجهاد المطولة، وعدم القدرة على التواصل مع الأسرة، وعدم القدرة على استخدام اللغة الأم وممارسة الدين، وعدم اليقين بشأن تاريخ الإفراج، والعلاج الطبي غير الرضائي، وإعادة التقييد السياسي، والعيش تحت تهديد دائم بالعنف.

¹⁷⁵ المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

¹⁷⁶ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14 (4/2000/12.C/E)، الفقرة 8. وعلاوة على ذلك، قال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة إن «العلاجات الطبية ذات الطبيعة التخيلية والتي لا رجعة فيها، عندما تقتصر إلى غرض علاجي، قد تشكل تعذيباً أو إساءة معاملة عندما تُفرض أو تُطبق دون موافقة حرة ومستنيرة من الشخص المعني»، انظر تقرير المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، 53/22/HRC/A، الفقرة 32.

¹⁷⁷ انظر تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، 272/64/A.

¹⁷⁸ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 14، 4/2000/12.C/E، الفقرة 11.

77. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قلق شديد فيما يتعلق باستجابة الحكومة لادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في سياق مراكز التعليم والتدريب المهني، والافتقار الواضح إلى آليات الانتصاف. وحتى إذا كانت بعض القوانين تنص من حيث المبدأ على فرض عقوبات على المسؤولين الذين يسيئون استخدام سلطتهم أو يفشلون في أداء واجباتهم، فإن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ليست على علم بأي حالات فردية تم فيها فرض مثل هذه العقوبات. وبالمثل، لا يشير إطار سياسة الحكومة إلى أي آلية إشراف مستقلة على طريقة تشغيل مراكز التعليم والتدريب المهني، بحيث يتم من خلالها إجراء عمليات تفتيش أو يمكن للأفراد المعنيين الطعن من خلالها في قرار إجبارهم على حضور برنامج مراكز التعليم والتدريب المهني أو التحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان طوال العملية.¹⁷⁹ وفي حين أشار عدد صغير من الروايات المباشرة إلى شكل من أشكال الزيارات الخارجية للمسؤولين التي جرت في بعض الأحيان في مراكز التعليم والتدريب المهني، فإن توصيفاتهم لا تشير إلى أنها نظمت بطريقة تساعد الأفراد على الإبلاغ عن الانتهاكات.¹⁸⁰ وإجمالاً، تثير هذه الظروف شكوكاً جدياً حول توفر سبل الانتصاف الفعالة، من الناحية العملية، ضد انتهاكات حقوق المحتجزين، وأن المخاوف التي أعربت عنها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في عام 2016 والتي تحث الصين على «إنشاء آلية رقابة مستقلة لضمان إجراء تحقيق فوري ونزيه وفعال في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة»، لا تزال قائمة.¹⁸¹

78. خلاصة القول، اتسمت أوصاف الاعتقالات في مراكز التعليم والتدريب المهني في الفترة ما بين 2017 و2019 التي جمعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنماط التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وانتهاكات أخرى لحق الأشخاص المحرومين من حريتهم في أن يعاملوا بإنسانية وكرامة، فضلاً عن انتهاكات للحق في الصحة. كما قُدمت ادعاءات بشأن حالات العنف الجنسي والجنساني في مراكز التعليم والتدريب المهني، بما في ذلك الاغتصاب، حيث تبدو هذه الادعاءات أيضاً ذات مصداقية وتصل في حد ذاتها إلى أعمال تعذيب أو أشكال أخرى من سوء المعاملة. استناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً، لا يمكن استخلاص استنتاجات أوسع حول مدى احتمال وجود أنماط أوسع من العنف الجنسي والجنساني في مراكز التعليم والتدريب المهني. وقد أدى إنكار الحكومة الشامل لجميع الادعاءات، فضلاً عن اعتدائها الجنسانية والمهينة على أولئك الذين بادروا إلى الإدلاء بمعلومات حول تجاربهم، إلى زيادة إهانة الناجين ومعاناتهم.

VI. الشواغل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان

79. ظهرت ادعاءات إضافية بشأن الآثار السلبية الأوسع لحملة "الضرب بيد من حديد" والسياسات المرتبطة بها في إقليم شينجيانغ على حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى المجتمعات العرقية، بما يتجاوز

¹⁷⁹ تنص المادة 62 من تدابير شينجيانغ التنفيذية (النسخة بعد تعديل 2018)، على سبيل المثال، على أن موظفي مؤسسات مكافحة الإرهاب والإدارات ذات الصلة الذين «يفشلون في أداء واجباتهم في أعمال مكافحة الإرهاب» قد يتعرضون للتوبيخ والتوقيف، مع فرض عقوبات إدارية عندما تكون الظروف خطيرة، وتحميلهم المسؤولية الجنائية في حالة ارتكاب جريمة (ترجمة غير رسمية). وتعاقد المادة 94 من قانون مكافحة الإرهاب، بدورها، على إساءة استخدام سلطة موظفي مؤسسات مكافحة الإرهاب و«أي سلوك آخر ينتهك القوانين أو الانضباط»، وتنص على أنه «يحق لجميع الوحدات والأفراد الإبلاغ عن ذلك أو توجيه الاتهام إلى الإدارة المختصة» (ترجمة غير رسمية).

¹⁸⁰ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

¹⁸¹ لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الخامس للصين، 3 شباط/فبراير 2016، 5/CO/CHN/C/CAT، الفقرة 23.

جوانب الحرمان الواسع النطاق من الحرية لفئات معينة من الأفراد، والتي سبق وصفها في هذا التقييم. وقد أدلي بمزاعم، لا سيما فيما يتعلق بالقيود غير المبررة على الهوية الثقافية واللغوية والدينية والتعبير؛ والحق في الخصوصية والتنقل؛ والحقوقي الإيجابية؛ وكذلك فيما يتعلق بالعمالة وحقوقي العمل. يعكس العديد منها اتجاهات أوسع نطاقاً في مناطق الأقليات العرقية التي أبرزتها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى سنوات عديدة. تتم مناقشة هذه المسائل بدورها أدناه.

A. الهوية الدينية والثقافية واللغوية والتعبير

80. إن حق الأعضاء المنتمين إلى الأقليات في الحماية من التمييز منصوص عليه في دستور الصين وفي نظام الحكم الذاتي الإقليمي للأقليات العرقية،¹⁸² وقد تم التأكيد عليه في العديد من وثائق السياسة الرسمية التي تتميز بالمساواة والوحدة والاستقلال الذاتي الإقليمي للأقليات والازدهار المشترك لجميع المجموعات العرقية.¹⁸³ ونفت الحكومة باستمرار مزاعم أي تمييز ضد الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ، وهي تسلط الضوء على تمثيل الأقليات العرقية في الحكومة الإقليمية والمؤتمر الشعبي الوطني. ومع ذلك، أعربت العديد من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن مخاوفها بشأن القيود المفروضة على الحقوق الثقافية والحق في حرية الدين والتعبير في مناطق الأقليات العرقية، بما في ذلك إقليم شينجيانغ، على مدى السنوات الماضية.¹⁸⁴

81. وفي سياق تنفيذ استراتيجيات الحكومة المزعومة لمكافحة الإرهاب ومكافحة «التطرف»، أصبحت هذه الشواغل موضع تركيز أشد من خلال تشديد تنظيم الممارسة الدينية بشكل تدريجي.

82. يحمي دستور الصين حرية الدين و«الأنشطة الدينية العادية»،¹⁸⁵ وتشير الحكومة إلى أن أكثر من 20 مليون شخص يتبعون الإسلام في المقاطعات والمناطق في جميع أنحاء الصين. ومع ذلك، فإن القوانين والنصوص القانونية الأخرى المطبقة في الصين بشكل عام وفي إقليم شينجيانغ على وجه التحديد تنظم الدين بطريقة تفصيلية وتدخلية وتتسم على نحو خاص بالسيطرة. لا يُسمح بالأنشطة الدينية إلا في المواقع التي توافق عليها الحكومة، والتي يتولى إجرائها موظفون معتمدون من الحكومة، وعلى أساس التعاليم والمنشورات المقررة من الحكومة.¹⁸⁶ فالنشاط الديني محظور تماماً في «مؤسسات الدولة ومدارس التعليم الوطني

¹⁸² المادة 4، دستور جمهورية الصين الشعبية؛ المادة 9 من قانون الحكم الذاتي العرقي الإقليمي.

¹⁸³ انظر، على سبيل المثال، الورقة البيضاء بعنوان «احترام وحماية حقوق جميع المجموعات العرقية في شينجيانغ» الصادرة في 14 تموز/ يوليو 2021 عن مكتب الإعلام لمجلس الدولة الصيني.

¹⁸⁴ انظر، على سبيل المثال، الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2/CO/CHN/12.C/E، 13 حزيران/ يونيو 2014، الفقرة 36؛ والملاحظات الختامية للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 8-7/CO/CHN/C/CEDAW، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، الفقرتان 35 (ب) و47؛ والملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقارير الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر للصين (بما في ذلك هونغ كونغ والصين ومكاو، الصين)، 17-14/CO/CHN/C/CERD، الفقرتان 40 (ب) و40 (ج) و41 (هـ) و41 (و)، 19 أيلول/ سبتمبر 2018. انظر أيضاً الرسائل المختلفة للمقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات والمقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد والإجراءات الخاصة الأخرى: 2018/1 CHN؛ 2018/21 CHN؛ 2019/18 CHN.

¹⁸⁵ المادة 36 من دستور جمهورية الصين الشعبية.

¹⁸⁶ انظر لائحة الشؤون الدينية لشينجيانغ، المعدلة في عام 2014؛ ولائحة الشؤون الدينية (RAR)، المعدلة في عام 2017. انظر أيضاً مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، الورقة البيضاء حول «حرية المعتقد الديني في شينجيانغ»، حزيران/ يونيو 2016.

والمؤسسات العامة وغيرها من الأماكن».¹⁸⁷ لا يُسمح للأطفال بالمشاركة في الأنشطة الدينية.¹⁸⁸ غير أن الحكومة أشارت إلى أنها تدعو إلى شكل من أشكال «الإسلام ذي الخصائص الصينية» يلتزم بالمعتقدات الأساسية ولكنه يتكيف بشكل أفضل مع المجتمع الصيني ويمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للصين.

83. وقد أدت حملة "الضرب بيد من حديد" إلى اعتماد أو تعديل العديد من الصكوك القانونية لزيادة تشديد الرقابة على الدين، مما أدى إلى تنظيم الدين، بما في ذلك التزام «أي منظمة أو فرد [ب]مقاومة التطرف الديني والأنشطة الدينية غير القانونية بشكل واعٍ».¹⁸⁹ وعلى النحو المبين أعلاه، يُعرّف «التطرف» بصورة فضفاضة، في حين تشمل الصكوك القانونية قائمة بـ «التعبيرات الأساسية للتطرف»¹⁹⁰ التي كانت في الواقع مصحوبة بقوائم «علامات»¹⁹¹ تدل على «التطرف الديني» لمساعدة المسؤولين والجمهور العام في تحديد السلوك «المتطرف» في المجتمع.¹⁹² وتشمل هذه «التعبيرات» و«العلامات» السلوك الذي قد يكون في هذه الظروف مصدر قلق مشروع، مثل «التحريض على 'الجهاد'، والدعوة إلى أنشطة إرهابية عنيفة وتنفيذها»،¹⁹³ ولكنها تمتد على نطاق أوسع بكثير، حيث تشمل مجموعة واسعة جداً من الأعمال التي تشكل في حد ذاتها ممارسة للحريات الأساسية المحمية المرتبطة بتمتع هذه المجتمعات بالحياة الثقافية والدينية. ويشمل ذلك ارتداء الحجاب وإعفاء اللحية «غير الطبيعية»؛ وتوسيع نطاق «الحلال»؛ وإغلاق المطاعم خلال شهر رمضان؛ والمشاركة في الأنشطة الدينية عبر المقاطعات «دون سبب وجيه»؛ واستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPN) ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت لتعليم الكتب المقدسة والتبشير؛ وإعطاء أطفالهم أسماء مسلمة.¹⁹⁴ كما أنها تشمل أشكالاً مختلفة من المعارضة وانتهاكات القوانين والسياسات الأخرى، بما فيها تلك المتعلقة بتنظيم الأسرة، كعلامات على «التطرف».

84. إن مثل هذه التفسيرات الفضفاضة جداً لـ «التطرف»، التي غالباً ما تستهدف الأركان والممارسات الأساسية للدين الإسلامي على نحو صريح، تجعل هذا السلوك برمته من الناحية العملية خرقاً محتملاً لتنظيم الدين والسياسات الحكومية الأوسع في نطاق سياسات «مكافحة التطرف»، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر تتعلق إما بالعقوبة الجنائية و/ أو إعادة التثقيف. وهكذا تنشأ بيئة تختلط فيها الممارسة أو التعبير الديني أو الثقافي بـ «التطرف» ويمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة على الأشخاص الذين تم تحديدهم على هذا النحو.¹⁹⁵

¹⁸⁷ المادة 31، لائحة الشؤون الدينية لشنجيانغ (ترجمة غير رسمية).

¹⁸⁸ المادة 37، لائحة الشؤون الدينية لشنجيانغ (ترجمة غير رسمية).

¹⁸⁹ المادة 5.3، لائحة الشؤون الدينية لشنجيانغ (ترجمة غير رسمية).

¹⁹⁰ المادة 9، لائحة شنجيانغ بشأن نزع التطرف (ترجمة غير رسمية).

¹⁹¹ انظر مكتب الأمن العام في ناننتشانغ، «75 تطرفاً دينياً»، 8 أيلول/سبتمبر 2015.

¹⁹² غلوبال تايمز «مقاطعات شنجيانغ تحدد 75 شكلاً من أشكال التطرف الديني»، 25 كانون الأول/ديسمبر 2014.

¹⁹³ العلامة الرابعة على قائمة 75 علامة على التطرف الديني (ترجمة غير رسمية).

¹⁹⁴ المادة 9.8، لائحة شنجيانغ بشأن نزع التطرف (اختيار الاسم غير النظامي) كعلامة محظورة على «التطرف». انظر أيضاً التقارير الإعلامية التي تحتوي على أمثلة لأسماء يُقال إنها تعتبر إسلامية بشكل مفرط، مثل الحج وجهادي ومكة ومحمد: أسوشيتد برس، «الصين تحظر قائمة من الأسماء الإسلامية في منطقة شنجيانغ المضطربة»، جي شيه، 27 نيسان/أبريل 2017. والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ليست في وضع يسمح لها بتأكيد هذه الأمثلة ومدى تطبيق هذه السياسة وإنفاذها في جميع أنحاء إقليم شنجيانغ.

¹⁹⁵ تحدث العديد ممن قابلتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان بمصادقية عن هذه القيود المشددة على حرية الدين في شنجيانغ منذ عام 2015، بما في ذلك القيود المفروضة على الصلاة وحفظ القرآن والذهاب إلى المساجد.

85. وإلى جانب القيود المتزايدة على التعبير عن الممارسات الدينية الإسلامية، هناك تقارير متكررة عن تدمير المواقع الدينية الإسلامية، مثل المساجد والأضرحة والمقابر، خاصة خلال فترة حملة "الضرب بيد من حديد". وفقاً للحكومة، 20,000 مسجد من أصل الـ 35,000 مسجد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، موجودة في شينجيانغ.¹⁹⁶

ومع ذلك، يرى العديد من الباحثين، الذين يعتمدون في الأغلب على تحليل تفصيلي لصور الأقمار الصناعية المتاحة للجمهور، أن عدداً كبيراً من المساجد قد دُمر في شينجيانغ على مدى السنوات الماضية.¹⁹⁷ كما تم الإبلاغ عن هذا الاتجاه من قبل الصحفيين الاستقصائيين الذين زاروا المنطقة وقارنوا صور الأقمار الصناعية بالظروف المادية الحالية للمواقع الجغرافية المعنية.¹⁹⁸ وقد نفت الحكومة، من جانبها، باستمرار الادعاءات المتعلقة بإزالة المواقع الدينية أو تدميرها بشكل غير مبرر، مشيرة بدلاً من ذلك إلى أن المساجد في حالة سيئة ويجري إعادة بنائها لأسباب تتعلق بالسلامة وأن مراسم الدفن الأساسية والعادات الجنائزية محمية، بينما تتحسن مرافق المقابر.¹⁹⁹ كما ذكرت الحكومة أن «الناس من مختلف المجموعات العرقية في بعض الأماكن قد نقلوا المقابر بمحض إرادتهم».²⁰⁰

86. يشير تحليل صور الأقمار الصناعية في المجال العام إلى أن العديد من المواقع الدينية فيما يبدو قد أزيلت أو تغيرت معالمها المميزة، مثل إزالة المآذن. ومن الأمثلة التوضيحية تحويل ضريح الإمام عاصم، الواقع في جنوب شينجيانغ، شمال مدينة هوتان (انظر الصور أدناه). كان الضريح في السابق موقعاً يحج إليه الأويغور والمجتمعات الإسلامية الأخرى وكان يضم قبر الإمام والمسجد والعديد من الأضرحة ذات الصلة. تُظهر صور الأقمار الصناعية التي تم الحصول عليها من غوغل إيرث، بين كانون الأول/ديسمبر 2017 وحزيران/يونيو 2020، الضريح الذي تم هدمه ومحو شاهد القبر، الذي كان محاطاً بأعلام الحجاج.

¹⁹⁶ ومع ذلك، لا توجد بيانات رسمية متاحة فيما يتعلق بإمكانية هذه المواقع، مما زاد من صعوبة التحقق من أنماط التدمير المزعومة. انظر غلوبال تايمز، «عدد مساجد شينجيانغ زاد بنسبة عشرة أضعاف» 3 آذار/مارس 2015. تم التأكد على هذا الرقم من قبل رئيس الجمعية الإسلامية الصينية: أنظر غلوبال تايمز، «تكثيف الإسلام مع الظروف المحلية أفضل مسار للتنمية في المجتمع الصيني: رئيس الجمعية الإسلامية»، 8 شباط/فبراير 2021.

¹⁹⁷ انظر، على سبيل المثال، معهد السياسة الاستراتيجية الأسترالي، «المحو الثقافي، تتبع تدمير المساحات الإسلامية في شينجيانغ»، 2020؛ «هل يتم تدمير المساجد التاريخية في شينجيانغ؟» نشرت بيلينغكات بحثاً، في 5 نيسان/أبريل 2019، بعنوان «هدم الإيمان: تدمير وتدنيس مساجد وأضرحة الأويغور»، مشروع الأويغور لحقوق الإنسان، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

¹⁹⁸ انظر، على سبيل المثال، رويترز، «المساجد تختفي بينما تسعى الصين جاهدة ل'بناء شينجيانغ الجميلة'»، 23 أيار/مايو 2021 ونيويورك تايمز، «الصين تمحو المساجد والأضرحة القيّمة في شينجيانغ»، 25 أيلول/سبتمبر 2020.

¹⁹⁹ وفقاً للحكومة، «... الأماكن التي تدهورت، قامت الإدارات الحكومية المعنية، بالامتثال لقانون التخطيط المدني والريفي واحترام رغبات المؤمنين المتدينين، بحل مخاطر السلامة المحتملة من خلال إعادة الإعمار أو النقل أو التوسع، وبالتالي ضمان الممارسة الآمنة والمنظمة للدين» انظر الورقة البيضاء بعنوان، «احترام وحماية حقوق جميع الجماعات العرقية في شينجيانغ»، مكتب الإعلام لمجلس الدولة، 14 تموز/يوليو 2021. انظر أيضاً، شينخوا، «مراجعة الحقائق: الأكاذيب حول القضايا المتعلقة بشينجيانغ مقابل الحقيقة»، 5 شباط/فبراير 2021.

²⁰⁰ شينخوا، «مراجعة الحقائق: الأكاذيب حول القضايا المتعلقة بشينجيانغ مقابل الحقيقة»، 5 شباط/فبراير 2021. انظر أيضاً غلوبال تايمز، «حكومة شينجيانغ تنفي تقارير وسائل الإعلام الأجنبية عن 'هدم المساجد'، وتقول إنها تعيد بناءها من أجل سلامة المسلمين»، 19 نيسان/أبريل 2021.

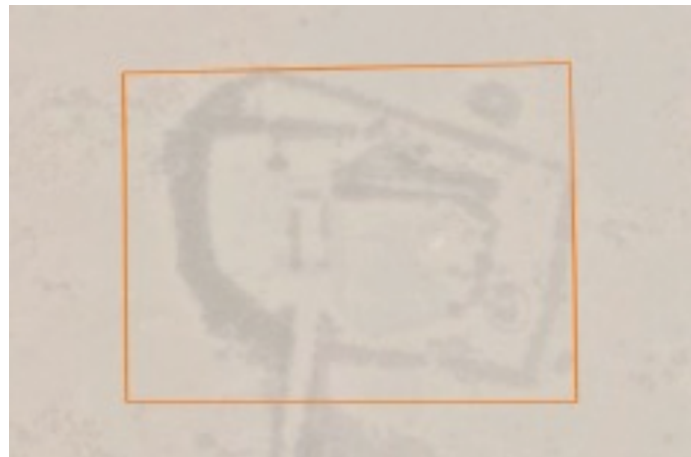
ضريح الإمام عاصم:²⁰¹
الموقع: 28°14'37" شمالاً 6°3'80" شرقاً.
آذار/ مارس 2012: المباني المرئية في موقع الضريح



كانون الأول/ ديسمبر 2017: تم هدم المباني قبل هذا التاريخ



حزيران/ يونيو 2020: لم تعد بقايا المباني مرئية



²⁰¹ تطور الموقع. جميع الصور محمية بحقوق الطبع والنشر لشركة Maxar Technologies عبر برنامج Google Earth.

87. وفي حين أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان لا تستطيع التوصل إلى استنتاجات مؤكدة في هذه المرحلة فيما يتعلق بمدى تدمير المواقع الدينية، فإن هذه التقارير لا تزال مثيرة للقلق العميق في ظل عدم وجود إمكانية وصول مجددة إلى المواقع والحصول على معلومات أوفى من الحكومة.

88. كما أثارت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مخاوف بشأن احترام الحقوق اللغوية للأقليات العرقية، والتي من حيث المبدأ يحميها القانون الصيني.²⁰² على سبيل المثال، في عام 2014، أعربت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في استعراضها الدوري للصين، عن قلقها من أن الأقليات العرقية لا تزال تواجه قيوداً شديدة في تفعيل حقها في المشاركة في الحياة الثقافية، بما في ذلك الحق في استخدام وتعليم لغات الأقليات وتاريخها وثقافتها، فضلاً عن ممارسة شعائرها الدينية بحرية.²⁰³

89. أثار العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وكذلك لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري في عامي 2017 و2018 على التوالي، مخاوف بشأن توجيه صدر عام 2017 من مقاطعة هوتان ذات الأغلبية الأويغورية،²⁰⁴ والذي طالب السلطات بالتنفيذ الصارم للتدريس باللغة الوطنية المشتركة (الماندرين الصينية) في السنوات الثلاث من مرحلة ما قبل المدرسة والسنوات الأولى من التعليم الابتدائي والمتوسط، بهدف تحقيق التغطية الكاملة بحلول عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، يحظر التوجيه استخدام النصوص والشعارات والصور بلغة الأويغور في النظام التعليمي، وكذلك استخدام لغة الأويغور للأنشطة الجماعية والأنشطة العامة والأعمال الإدارية. وفي ردودها، أكدت الحكومة من جديد التزامها بالتعليم مزدوج اللغة في إقليم شينجيانغ، ولكنها لم تشكك في صحة التوجيه ولم توضح ما إذا كان لا يزال ساري المفعول أم لا.²⁰⁵ كما روى الأشخاص الذين قابلتهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنه، على الأقل منذ عام 2014، تم إغلاق المدارس التي تقدم التعليم باللغة الأويغورية و/أو الكازاخية، وأنه تم استبعاد المعلمين تدريجياً من مهامهم المزدوجة اللغة.²⁰⁶

90. ووفقاً للحكومة، أدرجت جميع المدارس الابتدائية والثانوية في مناهجها اللغات المحكية والمكتوبة لمجموعات الأقليات العرقية، بالإضافة إلى دروس باللغة الصينية العادية للمحادثة والكتابة. والدروس في لغات الأقليات العرقية إلزامية (محلياً) من الصف الأول إلى الصف الثامن، واختيارية في المدارس الثانوية

²⁰² انظر المادة 4، دستور جمهورية الصين الشعبية: «تتمتع جميع المجموعات العرقية بحرية استخدام وتطوير لغاتها المحكية والمكتوبة والحفاظ على تقاليد عاداتها أو إصلاحها»، والمادة 121، التي تنص على أن المؤسسات الحكومية في المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين «تستخدم اللغة المحكية والمكتوبة أو اللغات الشائعة الاستخدام في المنطقة». كما يتضمن قانون الحكم الذاتي العرقي الإقليمي ضمانات لحرية المجموعات العرقية في استخدام وتطوير لغتها الخاصة. انظر على سبيل المثال، المادة 37، التي تنص على أن «المدارس (الفصول) والمؤسسات التعليمية الأخرى التي تستقطب طلاباً معظمهم من الأقليات العرقية يجب أن تستخدم، كلما أمكن، الكتب المدرسية بلغاتها الخاصة وأن تستخدم هذه اللغات كوسيلة للتعليم».

²⁰³ انظر الملاحظات الختامية للجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن التقرير الدوري الثاني للصين، بما في ذلك هونغ كونغ، الصين، وماكاو، الصين، 2/CO/CHN/12.C/E، 13 حزيران/يونيو 2014، الفقرة 36.

²⁰⁴ انظر رسالة المقرر الخاصين، 12 كانون الثاني/يناير 2018، 2018/CHN1 OL، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية، 17-14/CO/CHN/C/CERD، 19 أيلول/سبتمبر 2018، الفقرة 40 (ه).

²⁰⁵ انظر رد الحكومة في 15 آذار/مارس 2018 على الرسالة الأخرى للمقرر الخاص 2018/1 CHN OL المؤرخة 12 كانون الثاني/يناير 2018. انظر أيضاً المعلومات الواردة من الصين بشأن متابعة الملاحظات الختامية على تقريرها الجامع للتقارير الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر، 5 شباط/فبراير 2020، 17-14/FCO/CHN/C/CERD.

²⁰⁶ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

العليا. الكتب المدرسية متوفرة بأربع لغات للأقليات العرقية. يدرس عدد متزايد من الطلاب اللغات العرقية، بما في ذلك الأويغور والكازاخ، على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا.

91. تثير القيود الموصوفة في هذا القسم مخاوف كبيرة من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويحمي القانون الدولي على وجه التحديد الحق في حرية الدين أو المعتقد، وهو حق يُمارس بشكل فردي وجماعي،²⁰⁷ في عناصره المتكاملة المتمثلة باعتناق دين يختاره المرء وفي إظهاره. وتشمل مظاهر الدين العبادة، سواء في شكل الصلاة الدينية والوعظ، أو عرض الرموز، أو بناء أماكن العبادة، فضلاً عن الاحتفال والممارسة، بما في ذلك العادات مثل الاحتفال بالأعياد الدينية، وتحديد مواعيت مهمة في التقويم الديني وتنظيم الغذاء، وارتداء ملابس مميزة أو استخدام لغة معينة، والتدريس، بما في ذلك حرية اختيار زعمائهم الدينيين، وإنشاء المدارس الدينية وإعداد وتوزيع النصوص أو المنشورات الدينية.²⁰⁸ وتتص المعايير الدولية بشكل واضح على أنه لا يمكن الانتقاص من الحق في حرية الدين، حتى في أوقات الطوارئ.²⁰⁹ لا يمكن أيضاً تقييد حق الفرد في اختيار دينه أو معتقده، وكذلك الحق في اعتناق دينه بشكل سري. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية ومتناسبة لتحقيق هدف مشروع، مثل حماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية.²¹⁰

92. ولا ترقى القيود المفروضة على ممارسة حرية الدين فيما يتعلق بالممارسات الدينية الإسلامية في إقليم شينجيانغ إلى هذه المعايير. وفيما يتعلق بمطلب الشرعية، ففي حين أن بعض القيود منصوص عليها قانوناً، فإن بعضها الآخر هو نتيجة لأنواع معينة من السلوك تعتبر «علامة على التطرف» في الممارسة العملية، حتى لو كان السلوك في حد ذاته ربما غير محظور، مثل اللحية الطويلة أو الامتناع عن مشاهدة التلفزيون. وعلاوة على ذلك، فإن هدف مكافحة «التطرف الديني» والقضاء عليه، نظراً لاتساعه وغموضه، لا يمكن أن يكون في حد ذاته هدفاً مشروعاً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأخيراً، لا يمكن وصف القيود المعقدة على مجموعة واسعة من مظاهر المعتقدات الدينية المقبولة بأنها ضرورية أو متناسبة مع هذا الهدف.

93. ويحظر القانون الدولي التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الهوية الدينية أو العرقية،²¹¹ ويحمي الأقليات في التمتع بثقافتها واعتناق دينها واستخدام لغتها.²¹² وبقدر ما تقوم قوانين وسياسات الحكومة، بما

²⁰⁷ المادة 18، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة 5، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ المادة 14، اتفاقية حقوق الطفل؛ المادة 18، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. انظر أيضاً إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز على أساس الدين أو المعتقد، وكذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية ودينية ولغوية.

²⁰⁸ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 22، Add/1.Rev/21/C/CCPR، الفقرتان 4 و 8.

²⁰⁹ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 22، Add/1.Rev/21/C/CCPR، الفقرة 5.

²¹⁰ المادة 18 (3) من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

²¹¹ على سبيل المثال، المادة 2 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 3، E/1991/23، الفقرة 1؛ التعليق العام رقم 16، 4/2005/12.C/E، الفقرات 16 و 32 و 40.

²¹² المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادتان 3 و 15 (1) (أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية.

في ذلك في سياق حملة "الضرب بيد من حديد"، بشكل خاص بتقييد وقمع الممارسات التي تشكل جزءاً من الهوية والحياة الثقافية للأشخاص المنتمين إلى الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، فإنها تثير أيضاً مخاوف من التمييز ضد هذه الأقليات على أسس محظورة.

B. الحق في كل من الخصوصية وحرية التنقل

94. يقترن تطبيق سياسات الحكومة لمكافحة الإرهاب و«التطرف» بادعاءات بوجود أشكال واسعة من المراقبة والسيطرة المكثفة.

95. كما هو موضح أعلاه، تُمنح أجهزة الأمن العام صلاحيات واسعة جداً لمنع الأعمال الإرهابية و«المتطرفة»²¹³ والتحقيق فيها والتصدي لها، بما في ذلك استخدام «تدابير التحقيق التي تستعين بالتكنولوجيا» وجمع البيانات والاحتفاظ بها حول العديد من جوانب الحياة، ومن ضمنها البيانات البيومترية الشخصية.²¹⁴ يسمح قانون الإجراءات الجنائية لمسؤولي الأمن العام باستخدام أساليب التحقيق الخاصة، بما في ذلك المراقبة الإلكترونية،²¹⁵ بينما يسمح لهم قانون مكافحة الإرهاب بفرض مجموعة من التدابير التقييدية على المشتبه فيهم.²¹⁶

96. توفر هذه الصلاحيات القانونية الواسعة الأساس القانوني لما يُزعم أنه نظام مراقبة متطور واسع النطاق ومنهجي في الممارسة العملية، يتم تنفيذه في جميع أنحاء المنطقة سواء عبر الاتصال بالإنترنت أو من دون اتصال. تشير الأوصاف المتاحة إلى أن هذا النظام قد تم تطويره بالشراكة مع شركات الأمن والتكنولوجيا الخاصة التي توفر التكنولوجيا المطلوبة، بما في ذلك المراقبة الشخصية والإلكترونية على شكل جمع البيانات البيومترية، بما في ذلك مسح قزحية العين وصورة الوجه. وبحسب ما ورد كانت هذه المراقبة تتم من خلال شبكة كاميرات مراقبة توفر تغطية كاملة، بما في ذلك نشر قدرات التعرف على الوجه؛ وشبكة واسعة من «مراكز الشرطة ذات الوجود الملائم» ونقاط التفقيش الأخرى؛ والوصول الواسع إلى أجهزة الاتصال الشخصية والتاريخ المالي للأشخاص، إلى جانب الاستخدام التحليلي لتقنيات البيانات الضخمة.²¹⁷

97. يبدو أن الوثائق الموجودة الآن في المجال العام توضح بالتفصيل (1) قاعدة بيانات للشرطة تحتوي على مئات الآلاف من ملفات الشرطة، التي يشير الكثير منها إلى مراقبة واسعة النطاق لـ «السكان الناطقين باللغة العرقية»؛²¹⁸ (2) الوثائق التي تبدو ذات طابع رسمي على شكل ما يسمى «النشرات» من منصة الشرطة التي تستخدم لتخزين البيانات عن الأفراد الذين يمكن وضع علامة عليهم للاحتجاز المحتمل، تسمى

²¹³ على سبيل المثال، المواد 17-67، قانون مكافحة الإرهاب؛ المواد 16-37، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018).

²¹⁴ على سبيل المثال، المادتان 45 و50 من قانون مكافحة الإرهاب؛ والمادة 31، تدابير شينجيانغ التنفيذية (بعد تعديل 2018).

²¹⁵ المادة 150 من قانون الإجراءات الجنائية (وما يليها).

²¹⁶ المادة 53، قانون مكافحة الإرهاب.

²¹⁷ انظر العديد من الوثائق التي يبدو أنها ذات طبيعة رسمية، وتشير إلى أجهزة المراقبة، مثل نشرات «برقيات الصين» ومنصة العمليات المشتركة المتكاملة (IJOP)، التي أصدرها الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ) في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، «أوراق شينجيانغ»، نيويورك تايمز: «بلا رحمة على الإطلاق»: ملفات مسربة تكشف كيف نظمت الصين عمليات اعتقال جماعية للمسلمين، أ. رامزي وسي باكلي، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ «قاعدة بيانات شرطة أورومتشي»، صادرة عن موقع ذا إنترسبت، واي غراور، 29 كانون الثاني/يناير 2021؛ «شرطة شينجيانغ ملفات»، خطاب وزير الأمن العام زاو كيزي، 15 حزيران/يونيو 2018؛ انظر أيضاً هيومن رايتس ووتش، «خوارزميات القمع في الصين»، 1 أيار/مايو 2019؛ منظمة العفو الدولية، «وكأننا أعداء في حرب»، 10 حزيران/يونيو 2021، ص 35-36.

²¹⁸ ذا إنترسبت، «قاعدة بيانات صينية ضخمة تم الكشف عنها»، واي غراور، 29 كانون الثاني/يناير 2021.

«منصة العمليات المشتركة المتكاملة» (IJOP)؛²¹⁹ و(3) تطبيق خاص بالشرطة يستخدم للتواصل مع نظام منصة العمليات المشتركة المتكاملة لجمع بيانات متنوعة حول الأشخاص الذين تعتبرهم الشرطة تهديداً محتملاً بناءً على نمط معين من السلوكيات والمؤشرات.²²⁰

98. وتشير هذه العوامل مجتمعة إلى عناصر رئيسية لنمط ثابت من المراقبة الإلكترونية المنتهكة للخصوصية والتي يمكن أن تكون موجهة إلى الأويغور وغيرهم من السكان ذوي الأغلبية المسلمة، وهي كذلك بالفعل، حيث يمكن مراقبة بعض السلوكيات تلقائياً، مثل تنزيل المواد الدينية الإسلامية أو التواصل مع أشخاص في الخارج، ووضع علامة عليها لسلطات إنفاذ القانون كعلامات محتملة على «التطرف» تتطلب متابعة الشرطة، بما في ذلك الإحالة المحتملة إلى مراكز التعليم والتدريب المهني أو مرافق احتجاز أخرى. توضح المواد المتاحة أيضاً كيف توظف الشرطة المخبرين من المجتمع لجمع المعلومات، وكذلك كيف يمكن وضع المواطنين الصينيين الذين حصلوا على جنسية أجنبية وطلبوا تأشيرات للعودة إلى ديارهم تحت المراقبة اللصيقة.²²¹

99. بالإضافة إلى المراقبة على الإنترنت، شهد إقليم شينجيانغ على الأقل بدءاً من عام 2016 فصاعداً، توسعاً كبيراً أيضاً في نقاط التفتيش التي تحرسها وحدات الشرطة المدججة بالسلاح على الطرق الرئيسية، في القرى والأحياء، بالإضافة إلى أشكال أخرى من مراقبة حركة الناس. وقد وصفت المفوضية تكاثر ما يسمى «مراكز الشرطة ذات الوجود الملائم» ونقاط التفتيش الأمنية في جميع أنحاء المنطقة.²²² على حد تعبير أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، «الطريق الذي كان يستغرق ساعتين ونصف يستغرق الآن 9 ساعات».²²³ كما وصف من أجريت معهم المقابلات أن هناك حاجة إلى الحصول على إذن من السلطات المحلية فيما يبدو لمغادرة المنزل والسفر حتى إلى القرية المجاورة.²²⁴ وهناك تقارير تفيد بأن هذه القيود على حرية التنقل قد طبقت بطريقة موجهة وتمييزية، حيث تم التدقيق بأفراد المجتمعات العرقية بشكل منهجي عند حواجز الطرق ونقاط التفتيش، بما في ذلك في المطارات، بينما يمكن للآخرين المرور عبر ما يسمى «القنوات الخضراء».²²⁵ كما أن المعلومات المتاحة تشير بقوة إلى أن المسؤولين الحكوميين بدؤوا بمصادرة جوازات سفر الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة في زهاء عام 2014، وأن هذه الممارسة زادت منذ نهاية عام 2016 فصاعداً.²²⁶ وأفاد البعض بأنه عند السفر من الخارج إلى الصين، كان ذكر «شينجيانغ» في جواز سفر الشخص كمكان إقامته (في نظام هوكو) كافياً لانتقائه للاستجواب بشكل محدد.²²⁷

²¹⁹ الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، «رقبات الصين | الأدلة التشغيلية الصينية للاعتقال الجماعي»، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

²²⁰ هيومن رايتس ووتش، «خوارزميات القمع في الصين»، 1 أيار/مايو 2019.

²²¹ ذا إنترسبت، «قاعدة بيانات صينية ضخمة تم الكشف عنها»، ي. غراور، 29 كانون الثاني/يناير 2021.

²²² مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان. يشار إلى ذلك أيضاً في خطاب وزير الأمن العام، جاو زيكي، الذي أشار فيه إلى 7,629 مركزاً للشرطة ذات وجود ملائم في إقليم شينجيانغ، انظر «ملفات شرطة شينجيانغ».

²²³ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

²²⁴ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

²²⁵ مذكرة اجتماع المفوضية مع ممثل وسائل الإعلام. انظر أيضاً وول ستريت جورنال، «اثنا عشر يوماً في شينجيانغ: كيف تطغى دولة المراقبة الصينية على الحياة اليومية»، جوش تشين، 19 كانون الأول/ديسمبر 2017.

²²⁶ كما أبلغ عدد من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن وجود هذا النمط. أثارت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري مصادرة جوازات السفر في عام 2018. وردت الحكومة مشيرة إلى أن جوازات السفر تصدر وفقاً للأحكام ذات الصلة من قانون جوازات السفر وقانون إدارة الخروج والدخول في الصين، انظر لجنة القضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقارير الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر للصين

شؤون الأسرة أو المنزل أو المراسلات،²³⁵ مع كون الخصوصية تشمل معلومات حول الهوية الفعلية والاجتماعية والحياة الخاصة، في جميع الأوقات، عبر الإنترنت وخارجها. يجب أن يكون أي تدخل في هذا الحق قانونياً وغير تعسفي، وهذا ضروري لتحقيق حماية مصلحة أساسية للمجتمع، وأن يكون متناسباً، ومرفقاً بضمانات كافية ضد الإساءة.²³⁶ إن السلطات الواسعة الممنوحة للمسؤولين الحكوميين في إقليم شينجيانغ بشكل عام، وفي ظل محدودية الرقابة المستقلة والضمانات الإجرائية ضد إساءة الاستخدام، تشكل أصلاً مصدر قلق كبير، وتتفاقم بسبب أساليب المراقبة الواسعة النطاق والشديدة الانتهاك للخصوصية. ومن المرجح أيضاً أن يكون التركيز المتزايد على الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة والنظر إليهم بمنظار «التطرف» تمييزياً في النية و/ أو التأثير.

103. كما يكرس القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في حرية التنقل، والذي يشمل الحق في حرية التنقل والإقامة داخل حدود البلد وكذلك الحق في مغادرة البلد، بما في ذلك بلد الشخص.²³⁷ لا يخضع هذا الحق لأي قيود إلا تلك التي ينص عليها القانون والتي تعد ضرورية جداً للأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام، والتي تتوافق مع حقوق الإنسان الأخرى. قد لا يكون لهذه القيود أي قصد أو تأثير تمييزي. وتثير السياسات والممارسات المختلفة في إقليم شينجيانغ، كما هو موضح أعلاه، مخاوف في هذا الصدد.

C. الحقوق الإنجابية

104. قُدمت ادعاءات أخرى فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الإنجابية في إقليم شينجيانغ. وينبغي وضع هذه الادعاءات في سياق الشواغل الأوسع حول حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحقوق الجنسية والإنجابية في الصين. وفي ملاحظاتها الختامية لعام 2014، رحبت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقرار الحكومة مراجعة «سياسة الطفل الواحد»، إلا أنها ظلت تشعر بالقلق إزاء استمرار القيود المفروضة على الفرص المتاحة للأشخاص ليقروا بحرية عدد ما يريدون من أطفال. وأحيطت اللجنة علماً بالمعلومات التي قدمتها الحكومة والتي تعيد بأن قانون السكان وتنظيم الأسرة يحظر استخدام التدابير القسرية لتنفيذ حصة المواليد، ولكنها لا تزال «تتسبب بقلق بالغ إزاء الحالات المبلغ عنها لاستخدام تدابير قسرية، بما في ذلك الإجهاض والتعقيم القسريين، بهدف الحد من الولادات».²³⁸ كما حثت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الصين على النظر في رفع العقوبات المفروضة على النساء اللواتي ينتهكن سياسة تنظيم الأسرة.²³⁹

²³⁵ المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

²³⁶ انظر أيضاً تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الحق في الخصوصية في العصر الرقمي، A/HRC/27/37، الفقرتان 21 و28 («يجب على الدولة أن تكفل أن أي تدخل في الحق في الخصوصية أو شؤون الأسرة أو المنزل أو المراسلات، مسموحاً به بموجب قوانين (أ) تكون متاحة للجمهور؛ (ب) تحتوي على أحكام تضمن أن عملية جمع بيانات الاتصالات والوصول إليها واستخدامها مصمم خصيصاً لأهداف مشروعة ومحددة؛ (ج) تكون دقيقة بما فيه الكفاية بحيث تحدد بالتفصيل الظروف الدقيقة التي قد يسمح فيها بأي تدخل من هذا القبيل، وإجراءات التعويض به، وفئات الأشخاص الذين يمكن وضعهم تحت المراقبة، والحدود المفروضة على مدة المراقبة، وإجراءات استخدام وتخزين البيانات المجمع؛ و(د) توفير ضمانات فعالة ضد إساءة الاستخدام.»).

²³⁷ المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

²³⁸ انظر لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الثاني للصين، بما في ذلك هونغ كونغ، والصين، ومكاو، الصين، 2/CO/CHN/12.C/E، 13 حزيران/يونيو 2014، الفقرات 25-26.

²³⁹ انظر أيضاً الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 8-7/CO/CHN/C/CEDAW، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، الفقرة 39 (ب).

105. قبل عام 2017، كان يُسمح للأقليات العرقية مثل الأويغور بإنجاب طفل واحد إضافي مقارنة بالصينيين الهان، ما يعني أنه كان يمكن للأزواج الأويغور في المدن إنجاب طفلين ويمكن للأزواج الأويغور الريفيين إنجاب ثلاثة أطفال، بينما كان يُسمح للهان الحضريين بطفل واحد وللهان الريفيين بطفلين. وعموماً، تشير الحكومة إلى أن عدد سكان إقليم شينجيانغ زاد من 12.98 مليون نسمة في تعداد عام 2010 إلى 14.93 مليون نسمة في تعداد عام 2020، وأن عدد سكان الأويغور ارتفع من 10 ملايين نسمة في تعداد عام 2010 إلى 11.6 مليون نسمة في تعداد عام 2020، أي بمتوسط سنوي قدره 1.52 في المئة.

106. في عام 2017، عدل إقليم شينجيانغ سياسته الإقليمية لتنظيم الأسرة للسماح للأشخاص من جميع المجموعات العرقية بإنجاب طفلين في المناطق الحضرية وثلاثة في المناطق الريفية، وبالتالي إقرار المساواة في السياسة الإنجابية والسماح للأزواج الصينيين الهان بإنجاب أعداد متساوية من الأطفال مع الأقليات العرقية.²⁴⁰ كما عززت التعديلات التطبيق بوسائل عديدة، بما في ذلك زيادة «مدفوعات النفقة الاجتماعية» ثلاثة أضعاف، وهي المبالغ التي يدفعها الأشخاص الذين ينتهكون السياسة.²⁴¹ في حزيران/ يونيو 2021، تماشياً مع السياسة الوطنية الجديدة، وضع إقليم شينجيانغ سياسة الأطفال الثلاثة لجميع المجموعات العرقية.

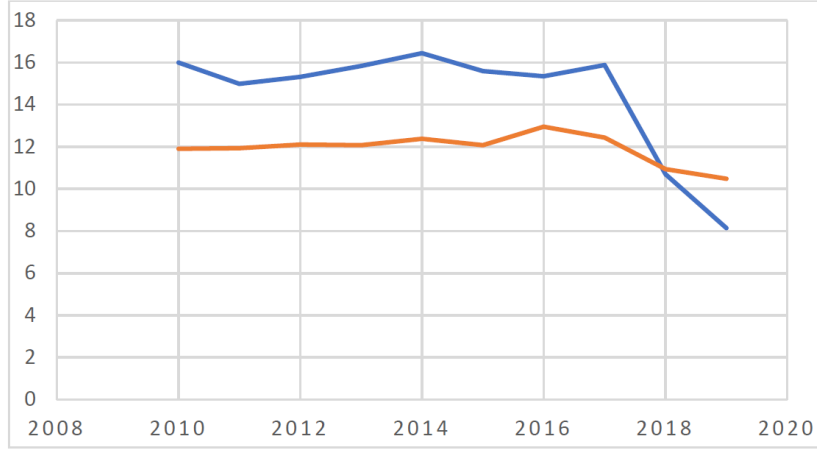
107. تشير الأرقام السكانية الرسمية إلى انخفاض حاد في معدلات المواليد في إقليم شينجيانغ منذ عام 2017.²⁴² تُظهر بيانات الكتاب السنوي الإحصائي الصيني لعام 2020، الذي يغطي عام 2019، أنه في غضون عامين، انخفض معدل المواليد في شينجيانغ بنسبة 48.7 في المئة تقريباً، من 15.88 لكل ألف في عام 2017 إلى 8.14 لكل ألف في عام 2019. المتوسط على مستوى الصين بأكملها هو 10.48 لكل ألف.²⁴³

²⁴⁰ الورقة البيضاء حول «ديناميات وبيانات سكان شينجيانغ»، مكتب الإعلام لمجلس الدولة، أيلول/ سبتمبر 2021. انظر المادة 5 من لوائح منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي بشأن السكان وتنظيم الأسرة، 28 تموز/ يوليو 2017. جاء هذا التغيير في السياسة بعد إجراء تغييرات على السياسة الوطنية لعام 2015، ما سمح بطفلين لكل زوجين.

²⁴¹ المادة 42، التعديلات على اللوائح المتعلقة بتنظيم الأسرة في شينجيانغ (انظر إعلان اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الثاني عشر لمنطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، 31 تموز/ يوليو 2017).

²⁴² يجب وضع هذه الأرقام في سياق النمو السكاني الإجمالي لشينجيانغ بنسبة 18,5 في المئة بين عامي 2010 و2020 وإحصاءات الحكومة التي تشير إلى نمو السكان الأويغور بنسبة 1,52 خلال تلك الفترة. انظر شبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN، «الرسم البياني لليوم: ارتفاع عدد سكان شينجيانغ بنسبة 18,5 في المئة من عام 2010 إلى عام 2020»، 15 حزيران/ يونيو 2021. انظر أيضاً الورقة البيضاء بعنوان «ديناميات وبيانات سكان شينجيانغ»، مكتب الإعلام لمجلس الدولة، أيلول/ سبتمبر 2021. علاوة على ذلك، لا تزال آثار «سياسة الأطفال الثلاثة» لعام 2021 ملموسة في إقليم شينجيانغ، ولا سيما أنها تؤثر في الحقوق الإنجابية للأويغور والأقليات العرقية المسلمة الأخرى، انظر: شبكة تلفزيون الصين الدولية CGTN، «الصين تصدر قراراً بشأن سياسة الأطفال الثلاثة، والتدابير الداعمة»، 20 تموز/ يوليو 2021.

²⁴³ راجع الكتب الإحصائية الصينية السنوية على: <http://www.stats.gov.cn>.



يمثل الخط الأزرق النسبة المئوية للولادات لكل 10,000 في إقليم شينجيانغ. يمثل الخط الأحمر نسبة المواليد لكل 10,000 في الصين بأكملها.²⁴⁴

108. مثلت المناطق ذات الأغلبية الإيغورية الجزء الأكبر من هذا الانخفاض، حيث تأثرت اثنتان من أكبر محافظات الأويغور به بشكل خاص. في هوتان، التي تبلغ نسبة الأويغور فيها 96 في المئة،²⁴⁵ انخفضت معدلات المواليد من 20.94 في المئة في عام 2016²⁴⁶ إلى 8.58 في المئة لكل ألف ولادة في عام 2018.²⁴⁷ وبالمثل، انخفض معدل المواليد في كاشغر، التي يمثل الأويغور نحو 92.6 في المئة من إجمالي سكانها،²⁴⁸ من 18.19 في المئة في عام 2016²⁴⁹ إلى 7.94 في المئة لكل ألف ولادة في عام 2018.²⁵⁰ حتى مع الأخذ في الحسبان الانخفاض العام في معدلات المواليد في الصين،²⁵¹ تظل هذه الأرقام غير عادية وتظهر تفاوتاً صارخاً. وينطبق الشيء نفسه على الأرقام المتعلقة بعمليات التعقيم ووضع اللولب في شينجيانغ، حيث تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع حاد وغير عادي في كلا الإجراءين في المنطقة خلال عامي 2017 و2018، مقارنة ببقية الصين.²⁵² على سبيل المثال، في عام 2018، بلغت عمليات التعقيم في إقليم شينجيانغ 243 لكل 100 ألف نسمة، في حين أن الرقم الإجمالي للصين كان يمثل جزءاً صغيراً منه لا يتجاوز 32.1 فقط لكل 100 ألف نسمة.²⁵³

²⁴⁴ انظر المكتب الوطني للإحصاءات في الصين، 2011-2020: <http://www.stats.gov.cn>.

²⁴⁵ انظر الكتاب السنوي الإحصائي لشينجيانغ لعام 2016.

²⁴⁶ حكومة شينجيانغ، نشرة 2016 حول إحصاءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في منطقة هوتان (ترجمة غير رسمية)، 24 نيسان/ أبريل 2014.

²⁴⁷ انظر 2018 ونشرة إحصاءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لمقاطعة هوتان، مكتب هوتان الإقليمي للإحصاء، 28 آذار/ مارس 2019.

²⁴⁸ انظر الكتاب السنوي الإحصائي لشينجيانغ لعام 2016.

²⁴⁹ انظر منطقة كاشغر، نشرة إحصاءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لعام 2016.

²⁵⁰ انظر منطقة كاشغر، نشرة إحصاءات التنمية الاقتصادية الوطنية لعام 2018.

²⁵¹ انظر البنك الدولي، معدل المواليد، الخام (لكل 1000 شخص) - شرق آسيا والمحيط الهادئ، الصين | البيانات (worldbank.org).

²⁵² انظر الكتب السنوية للصحة والنظافة في الصين 2018 و2019.

²⁵³ انظر الكتب السنوية للصحة والنظافة في الصين 2019.

109. وفي حين أن معدلات المواليد المرتفعة بين الأويغور والأقليات العرقية المسلمة الأخرى قبل عام 2017 يمكن أن تُعزى جزئياً إلى التنفيذ الأقل صرامة لسياسات تنظيم الأسرة قبل ذلك الوقت،²⁵⁴ فإن عدداً من العوامل الأخرى تساهم بشكل موثوق في هذا الانخفاض الكبير والسريع في معدلات المواليد. وتقول الحكومة إنها تتوافق مع الاتجاهات العالمية الأوسع، حيث يؤدي التحضر والتحديث إلى خفض معدلات المواليد والوفيات. وفي الوقت نفسه، تشير وثائق حكومية مختلفة إلى أن كثرة المواليد بين سكان الفئات العرقية في إقليم شينجيانغ مرتبطة بـ «التطرف»، ما يؤدي إلى ردود عقابية في إطار مكافحة الإرهاب ومكافحة «التطرف» في شينجيانغ. على سبيل المثال، في الورقة البيضاء الصادرة في أيلول/سبتمبر 2021 حول «ديناميات وبيانات سكان شينجيانغ»، تربط الحكومة بوضوح بين كثرة المواليد و«التطرف» الديني، مشيرة إلى أنه «في الماضي، في ظل التأثير المطول والواسع والسام لـ 'التطرف' الديني، تعرضت حياة عدد كبير من الناس في شينجيانغ وخاصة في الجزء الجنوبي من المنطقة لتدخل شديد، وكان الزواج المبكر والإنجاب، والحمل المتكرر والولادة أموراً شائعة بين الأقليات العرقية». ²⁵⁵ تحظر لائحة الشؤون الدينية لمنطقة شينجيانغ «استخدام الدين لعرقلة [...] تنظيم الأسرة»،²⁵⁶ وتضمنت لائحة شينجيانغ بشأن نزاع التطرف لعام 2017 «التدخل المتعمد في تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة أو تقويضها» كأحد «التعبيرات الأساسية» الخمسة عشر للتطرف الديني.²⁵⁷

110. وينعكس هذا الربط بين الإنجاب وتنظيم الأسرة وبين «التطرف» بشكل أكبر في عدد من اللوائح الرسمية على مستوى المقاطعات في إقليم شينجيانغ، التي تشير إلى أن أولئك الذين يتبين أنهم ينتهكون سياسة تنظيم الأسرة سيُحالون إلى «تعليم المهارات المهنية والتدريب» وأنه «ينبغي اعتماد تدابير طويلة الأجل لتحديد النسل». ²⁵⁸ وبالإضافة إلى ذلك، تشير الوثائق الرسمية في المجال العام التي من المرجح أن تكون أصلية، ولا سيما «قائمة كاراكاس»، إلى أن خروقات قواعد تنظيم الأسرة كانت من بين الأسباب الأكثر شيوعاً للإحالة إلى مراكز التعليم والتدريب المهني.

111. أثارت العديد من النساء اللواتي قابلتهن المفوضية السامية لحقوق الإنسان ادعاءات بشأن تحديد النسل القسري، ولا سيما الوضع القسري للولب والتعقيم القسري المحتمل فيما يتعلق بالنساء الأويغوريات والكازاخيات. وتحدثت بعض النساء عن خطر العقوبات القاسية بما في ذلك «الاعتقال» أو «السجن» بسبب مخالفات سياسة تنظيم الأسرة. ومن بين هؤلاء، أجرت المفوضية مقابلات مع بعض النساء اللواتي قلن إنهن أُجبرن على الإجهاض أو أرغمن على إدخال اللولب، بعد وصولهن إلى الحد الأقصى المسموح به من الأطفال بموجب سياسة تنظيم الأسرة.²⁵⁹ هذه الروايات المباشرة، على الرغم من محدودية عددها، تعتبر ذات مصداقية.

²⁵⁴ انظر، على سبيل المثال، وسائل الإعلام الحكومية التي تشير إلى رقم 10.5٪ فيما يتعلق بـ «حالات الحمل غير المخطط لها» في محافظة كاشغر بين عامي 1989 و2014، تشاينا ديلي، «تقرير تحليلي عن التغير السكاني في شينجيانغ» 1 تموز/يوليو 2017.

²⁵⁵ ورقة بيضاء حول «ديناميات وبيانات سكان شينجيانغ»، 26 أيلول/سبتمبر 2021.

²⁵⁶ المادة 5.3، لائحة الشؤون الدينية لشينجيانغ (ترجمة غير رسمية).

²⁵⁷ المادة 9.14، لائحة شينجيانغ بشأن نزاع التطرف (ترجمة غير رسمية).

²⁵⁸ انظر الإشعار الخاص بإصدار خطة التنفيذ للإدارة الخاصة للولادات غير القانونية في مقاطعة كيمو في عام 2018، المادة 17

(2)؛ انظر أيضاً المادة 31 من الإشعار بشأن إصدار تدابير إدارة خدمات تنظيم الأسرة ذات الاتجاهين للسكان المتقنين في

مقاطعة نيليك، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

²⁵⁹ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

112. يشمل الحق في أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه الحرية الجنسية والإنجابية، التي تشمل حق الأفراد والأزواج في «أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أطفالهم ومقدار المباشرة بين الولادات وتوقيتها».²⁶⁰ ويجب أن تكون أي قيود مفروضة على الحريات الإنجابية، على سبيل المثال في سياق سياسات الحد من السكان التي تفرضها الدول من أجل المصالح الأوسع المؤكدة للرفاه المشترك، متوافقة مع القانون الدولي والمعايير الدولية: يجب أن تكون متناسبة مع الهدف المشروع المنشود ويجب ألا تكون تمييزية على الإطلاق.²⁶¹ كما تتطلب المعايير الدولية ألا تكون سياسات تنظيم الأسرة إلزامية أو قائمة على الإكراه.²⁶²

113. ومع ذلك، تشير المعلومات المتاحة إلى أنه من المرجح أن تكون التدابير القسرية قد رافقت التطبيق الصارم لسياسات تنظيم الأسرة بعد عام 2017، بما في ذلك في سياق سياسات الحكومة المزعومة لمكافحة الإرهاب ومكافحة «التطرف»، وأنها كانت سبباً للانخفاض الكبير في معدلات المواليد في شينجيانغ عموماً، وخاصة في المناطق ذات الأغلبية الإيغورية. تحدثت الزيادة في عمليات وضع اللولب وإجراءات التعقيم خلال هذه الفترة أيضاً في سياق السياسات القسرية لتنظيم الأسرة التي يتم فرضها من خلال تدابير صارمة، مثل الغرامات والإحالات إلى مراكز التعليم والتدريب المهني أو مرافق الاحتجاز الأخرى والتهديد بالإحالة إليها، في انتهاك للحقوق الإنجابية خلال الفترة 2017-2019. وعلى الرغم من أن السياسات في إقليم شينجيانغ بدت متسقة شكلياً مع النهج الحكومي الأوسع للتخطيط السكاني،²⁶³ يبدو أنها مرتبطة بمفهوم موسع لـ «التطرف» الديني، ما يثير المزيد من المخاوف بشأن التطبيق التمييزي لهذه السياسات ضد الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة.

114. باختصار، هناك مؤشرات موثوقة على انتهاكات الحقوق الإنجابية من خلال التطبيق القسري لسياسات تنظيم الأسرة منذ العام 2017. إن نقص البيانات الحكومية المتاحة، بما في ذلك ما بعد عام 2019، يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات بشأن المدى الكامل للتطبيق الحالي لهذه السياسات والانتهاكات المرتبطة بالحقوق الإنجابية.

²⁶⁰ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، A/CONF.171/13، المبدأ 8 والفصل السابع، الفرع (أ) بشأن الحقوق الإنجابية، الفقرة 7.3؛ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة 19، الفقرتان 22 و24 (م)؛ إعلان ومنهاج عمل بكين، الفقرة 96.

²⁶¹ لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 19، الفقرة 5.

²⁶² لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 19، الفقرة 5؛ انظر أيضاً برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، A/CONF.171/13، المبدأ 8، الفصل السابع، الفرع (أ) بشأن الحقوق الإنجابية، الفقرة 7.3، والفصل السابع، الفرع (ب) بشأن تنظيم الأسرة، الفقرة 7.12.

²⁶³ تم توثيق هذه السياسات من قبل العديد من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتمييز ضد النساء في القانون والممارسة، في تقريره عن بعثته إلى الصين في كانون الأول/ديسمبر 2013، والذي أشار فيه إلى أن سياسة الطفل الواحد، «على الرغم من أنها تستهدف الأب والأم بشكل عام وليس حصراً الأم، فقد أدت إلى بعض الانتهاكات الخطيرة للصحة الإنجابية للمرأة وسلامتها البدنية». وذكر الفريق العامل أن العنف ضد المرأة «واضح في استخدام التعقيم والإجهاض القسريين لتعزيز سياسة الطفل الواحد»، ومع «تقديره لإدانة الحكومة مؤخراً لهذه الممارسات من جانب المسؤولين المحليين، فإنه يؤكد بقوة ضرورة اتخاذ تدابير وقائية فعالة على المستوى الوطني، لمنع تكرار مثل هذه الجرائم». انظر تقرير الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء في القانون والممارسة، بعثته إلى جمهورية الصين الشعبية، A/HRC/26/39/Add.2، الفقرتان 10 و92، على التوالي. في ملاحظاتها الختامية لعام 2014، أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها من «استمرار الممارسات غير القانونية المستمرة للإجهاض والتعقيم القسريين في الصين»، على الرغم من «الجهود الملحوظة التي بذلتها الدولة الطرف للحد من هذه الممارسة، وأن «النساء اللواتي انتهكن سياسة تنظيم الأسرة تعرضن للغرامات، وحرمانهن من إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وواجهن صعوبة في تسجيل أطفالهن». انظر الملاحظات الختامية للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، CEDAW CEDAW/C/CHN/CO/7-8، الفقرة 38.

115. في 20 نيسان/ أبريل 2022، وافق مجلس نواب الشعب الصيني على التصديق على اتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29) واتفاقية إلغاء العمل الجبري لعام 1957 (رقم 105). وفي السابق، صدقت الصين بالفعل على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة) لعام 1958 (رقم 111) واتفاقية سياسة العمالة لعام 1964 (رقم 122)، التي تنص على تكافؤ الفرص والمعاملة دون تمييز على أساس العرق والدين في التوظيف والتعليم، وحرية اختيار العمل. وقد اضطلعت الحكومة بعدد من الإصلاحات المهمة لقانون العمل، التي ينبغي أن تعزز الضمانات ضد العمل الجبري. المادة 96 من قانون العمل تحظر العمل الجبري، ويوفر قانون عقود العمل وقانون تعزيز العمالة حمايات إضافية. تُعاقب المادة 244 من القانون الجنائي على العمل الجبري. ويمكن للضحايا أيضاً رفع دعاوى بموجب القانون المدني. في عام 2013، ألغت الصين رسمياً نظام «إعادة التثقيف من خلال العمل»، وهو شكل من أشكال الاحتجاز الإداري الذي فرضته سلطات تطبيق القانون، ومنذ ذلك الحين تراجعت عن خطط إعادة التثقيف أثناء الاحتجاز التي كانت موجودة للعاملين في مجال الجنس²⁶⁴ ومدمني المخدرات في جميع أنحاء البلاد.²⁶⁵ كما تعترف خطة عمل الصين لمكافحة الاتجار بالبشر (2021-2030) بالاتجار بالبشر من أجل العمل القسري.²⁶⁶

116. وكانت مخططات التوظيف عنصراً مهماً في برامج التخفيف من حدة الفقر في الصين، بما في ذلك في إقليم شينجيانغ. وفقاً للورقة البيضاء التي أصدرتها الحكومة في أيلول/ سبتمبر 2020 بعنوان «حقوق التوظيف والعمل في شينجيانغ»، في الفترة من 2014 إلى 2019، ارتفع إجمالي عدد الأشخاص العاملين في شينجيانغ من 11.35 مليون إلى 13.3 مليون، بزيادة قدرها 17.2 في المئة. وتذكر الورقة البيضاء أيضاً أن متوسط الزيادة السنوية في العمالة الحضرية بلغ أكثر من 471,200 شخص (148,000 في جنوب شينجيانغ، وهو ما يمثل 31.4 في المئة)؛ وبلغ متوسط نقل «العمالة الريفية الفائضة» إلى أماكن أخرى سنوياً أكثر من 2.76 مليون شخص، منهم ما يقرب من 1.68 مليون شخص، أو أكثر من 60 في المئة، في جنوب شينجيانغ. كان تركيز هذه المخططات منصباً على جنوب شينجيانغ، التي تخلفت عن مؤشرات التنمية التقليدية.

117. وترتبط الحكومة بشكل وثيق خططها للتخفيف من حدة الفقر بمنع ومكافحة «التطرف» الديني. تشير الورقة البيضاء إلى العلاقة المتصورة بين «التطرف» الديني والفقر في إقليم شينجيانغ، مشيرة إلى أنه في المناطق الأربع التي تشكل جنوب شينجيانغ والتي تم تحديدها كمناطق للفقر المدقع، «يقوم الإرهابيون والانفصاليون والمتطرفون [...] بتحريض الجمهور على مقاومة تعلم اللغة الصينية العادية المحكية والمكتوبة، ورفض العلوم الحديثة، ورفض تحسين مهاراتهم المهنية وظروفهم الاقتصادية وقدرتهم على تحسين حياتهم»، ونتيجة لذلك، وقع الناس في فقر طويل الأمد.

²⁶⁴ قرار إلغاء الأحكام القانونية ذات الصلة بنظام الحضانة والتعليم، اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2019.

²⁶⁵ قانون مكافحة المخدرات 2007.

²⁶⁶ خطة عمل الصين لمكافحة الاتجار بالبشر (2021-2030)، المكتب العام لمجلس الدولة، 9 نيسان/ أبريل 2021.

118. وفي ظل هذه الخلفية، ظهرت تقارير، منذ عام 2018 على الأقل، عن ممارسات العمل الجبري أو الإلزامي²⁶⁷ فيما يتعلق بالأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة داخل وخارج إقليم شينجيانغ. وتعلق هذه الادعاءات بسياقين رئيسيين هما: (1) التوظيف في مراكز التعليم والتدريب المهني وعند «التخرج»؛²⁶⁸ (2) عمليات التوظيف في إقليم شينجيانغ وفي أجزاء أخرى من الصين، والمعروفة باسم مخططات «العمالة الفائضة» و«نقل العمالة».²⁶⁹

119. وتشدّد المعايير الدولية على الروابط القوية بين تنمية المهارات وخلق فرص العمل وبرامج التخفيف²⁷⁰ من حدة الفقر، وتشجع على استخدامها للنهوض بالفئات المحرومة مثل الأقليات العرقية، مع مراعاة الشروط الرئيسية المتمثلة في الطوعية والتطبيق على أساس غير تمييزي. وتتص المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الحق في العمل، الذي يشمل حق كل إنسان في أن يقرر بحرية قبول العمل أو اختياره، والتزام الدول بإلغاء وحظر ومكافحة جميع أشكال العمل الجبري.²⁷¹ كما تحظر المادة 8 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية العمل الجبري، خارج نطاق الأغراض الحالية لإصدار حكم محدد بهذه العقوبة من قبل محكمة مختصة، أو العمل أو الخدمة المطلوبة عادة لشخص قيد الاحتجاز (أو أثناء الإفراج المشروط عنه) بناء على أمر قانوني صادر عن المحكمة. تُعرّف معايير منظمة العمل الدولية العمل الجبري بشكل أكثر تحديداً بأنه «جميع الأعمال أو الخدمات التي تُفرض على أي شخص تحت التهديد بأي عقوبة»، والتي لم يتقدم الشخص بنفسه من أجلها طوعاً.²⁷² يمكن أن يشير «خطر العقوبة» إلى العقوبات الجنائية وكذلك إلى أشكال مختلفة من الإكراه مثل حجب الهوية ووثائق السفر، والتهديدات، والعنف، وفرض العقوبات المالية، والحبس، وتأخير أو وقف دفع الأجور، أو فقدان الحقوق أو الامتيازات الأخرى.²⁷³ يجب تقييم برامج العمل المختلفة بناء على هذه المعايير.

²⁶⁷ يشار إليه بـ «العمل الجبري» فيما يلي.

²⁶⁸ انظر، على سبيل المثال، فاينانشال تايمز، «العمل القسري المستخدم في معسكرات إعادة التنقيف في الصين»، إ. فينغ، 15 كانون الأول/ديسمبر 2018.

²⁶⁹ انظر، على سبيل المثال، بي بي سي، «إذا ذهب الآخرون سأذهب»: داخل مخطط الصين لنقل الأويغور إلى العمل، ج. سودورث، 2 آذار/مارس 2021. تتضمن المقالة لقطات من تقرير من هيئة الإذاعة الحكومية الصينية توضح كيفية تطبيق السياسة عملياً.

²⁷⁰ ومع أن الصين لم تصدق عليها، انظر، على سبيل المثال، اتفاقية منظمة العمل الدولية لتنمية الموارد البشرية، 1975 (رقم 142) لاعتماد وتطوير «سياسات وبرامج شاملة ومنسقة للتوجيه المهني والتدريب المهني، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمالة، ولا سيما من خلال خدمات التوظيف العامة» (المادة 1). وإذ تلاحظ أيضاً أن «السياسات والبرامج يجب أن تشجع وتمكن جميع الأشخاص، على قدم المساواة ودون أي تمييز من أي نوع، من تطوير واستخدام قدراتهم في العمل بما يحقق مصالحهم الفضلى ووفقاً لتطلعاتهم الخاصة، مع مراعاة احتياجات المجتمع».

²⁷¹ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 18 («الحق في العمل») 1/GC/12.C/E، 6 شباط/فبراير 2006، الفقرة 4.

²⁷² اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري والإلزامي، 1930 (رقم 29)، المادة 2 (1).

²⁷³ انظر منظمة العمل الدولية، مكافحة العمل الجبري - دليل لأصحاب العمل والشركات، جنيف 2008، الجزء الرابع، الصفحات 8-9. انظر أيضاً البلاغ رقم 2001/1036 فور ضد أستراليا، الآراء التي اعتمدها لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2005، الفقرة 7.5 («من وجهة نظر اللجنة، يشمل مصطلح 'العمل الجبري' أو 'الإلزامي' مجموعة من السلوكيات التي تمتد من العمل المفروض على الفرد عن طريق العقوبة الجنائية، ولا سيما في الظروف القسرية أو الاستغلالية أو غير ذلك من الظروف الشنيعة بوجه خاص، إلى أشكال أقل من العمل في الظروف يتم فيها التهديد بالعقاب، باعتباره عقوبة مماثلة، إذا لم يتم تنفيذ العمل الموجه به»).

120. فيما يتعلق بادعاءات العمل الجبري في سياق التوظيف في مراكز التعليم والتدريب المهني، تجدر الإشارة أولاً إلى أن الأوراق البيضاء للحكومة وغيرها من البيانات العامة تُظهر وجود صلة واضحة بين مراكز التعليم والتدريب المهني وبرامج التوظيف. على سبيل المثال، تنص الورقة البيضاء لعام 2019 حول «التعليم والتدريب المهني في شينجيانغ» على أن «العديد من المتدربين الذين أكملوا دراستهم في مراكز التعليم والتدريب عملوا بعد ذلك في المصانع أو الشركات». تشير البيانات الرسمية إلى «صلة وصل سلسة» بين مراكز التعليم والتدريب المهني وبين التوظيف.²⁷⁴ كما يبدو أنه تم تحفيز الشركات في إقليم شينجيانغ لتوظيف الأقليات العرقية،²⁷⁵ بما في ذلك «المتدربون» السابقون في مجال التعليم المهني. على سبيل المثال، ذكر «إشعار» رسمي من مكتب الإعلام العام في كاشغر في عام 2018 أن لديه خطأً لنقل 100,000 شخص من التدريب المهني إلى العمل، مع تقديم إعانات كبيرة للشركات الراغبة في توظيف «الطلاب».²⁷⁶

121. وتقول الحكومة إن هذا العمل يستند إلى عقود عمل طوعية وفقاً للقانون. إلا أن الارتباط الوثيق بين مخططات العمل وإطار مكافحة «التطرف»، بما في ذلك نظام مراكز التعليم والتدريب المهني، يثير المخاوف من حيث مدى إمكانية اعتبار هذه البرامج طوعية تماماً في مثل هذه السياقات. كما هو موضح أعلاه، فإن نظام مراكز التعليم والتدريب المهني يرقى إلى الحرمان التعسفي الواسع النطاق من الحرية من خلال الإيداع غير الطوعي في مرافق الإقامة و«التدريب» الإلزامي. ونتيجة لذلك، يتعرض الأفراد في النظام «لخطر العقوبة» المستمر. على سبيل المثال، أخبر المحتجزون في مراكز التعليم والتدريب المهني المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنه يتعين عليهم العمل داخل مرافق مركز التدريب والتعليم المهني كجزء من «عملية التخرج»، مع عدم إمكانية الرضخ خوفاً من البقاء لفترة أطول في المرافق.²⁷⁷ علاوة على ذلك، تفرض الأحكام الواردة في لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف، وغيرها من القوانين واللوائح والسياسات، واجبات نزع التطرف على الشركات والنقابات العمالية، بناءً على معايير القانون الفضفاضة الخاصة بـ «التطرف» الديني.²⁷⁸

122. وفيما يتعلق بادعاءات العمل الجبري في إقليم شينجيانغ التي لا ترتبط بالضرورة بمراكز التعليم والتدريب المهني، تشير بعض المعلومات المتاحة للجمهور عن مخططات «العمالة الفائضة» إلى أنه يمكن

²⁷⁴ انظر، على سبيل المثال، أخبار شينخوا، «أجاب رئيس منطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي عن أسئلة حول استقرار مكافحة الإرهاب في شينجيانغ وتطوير تعليم وتدريب المهارات المهنية»، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (ترجمة غير رسمية).

²⁷⁵ انظر، على سبيل المثال، تيانشان، «شينجيانغ: ستتم مكافأة رئيس الشركات التي تستوعب عمالة الأقليات العرقية بما يلي المعايير» (ترجمة غير رسمية)، 28 حزيران/يونيو 2014.

²⁷⁶ انظر إدارة شؤون الإعلام، كاشغر، إشعار بشأن إصدار خطة تنفيذ التدريب الوظيفي للفئات الصعبة في كاشغر، 7 آب/أغسطس 2018. من غير الواضح ما إذا كان هذا الرقم يتعلق بمراكز التعليم والتدريب المهني بشكل مباشر، ولكن يبدو أن المصطلحات المستخدمة تشمل هذه المجموعة المستهدفة.

²⁷⁷ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

²⁷⁸ انظر، على سبيل المثال، لائحة شينجيانغ بشأن نزع التطرف، بصيغتها المنقحة في تشرين الأول/أكتوبر 2018، والتي تحدد مسؤوليات نزع التطرف للشركات (المادة 46) والنقابات العمالية (المادة 34). تخضع الشركات التي تقبل في أداء واجباتها في مجال مكافحة التطرف إلى «النقد والتقييف» من قبل الوحدة التي تقع فيها، وقد تخضع لعقوبات (المادة 50، ترجمة غير رسمية). وتساهم هذه الواجبات عملياً في الحد بدرجة كبيرة من قدرة الشركات والنقابات العمالية على القيام بأدوار خاصة في تعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة في التوظيف والمهنة دون تمييز. انظر استنتاجات منظمة العمل الدولية، لجنة تطبيق المعايير، 2 حزيران/يونيو 2022، CAN/PV.5.

استخدام أساليب قسرية مختلفة لتأمين «العمال الفائضين».²⁷⁹ تشير الخطة الخمسية الثالثة عشرة للتخفيف من حدة الفقر في منطقة شينجيانغ الذاتية الحكم لأقلية الأويغور، والتي تم اعتمادها في أيار/ مايو 2017، إلى «عدم استعداد الفقراء الكافي للحصول على عمل مما يجعل من الصعب نقل العمالة وزيادة الدخل».²⁸⁰ وتشير وثيقة رسمية أخرى إلى أن «العمال الفائضين» تتم إدارتهم بنظام النقاط وأنه يتم خصم النقاط إذا «تبين أن أي شخص يتردد في المشاركة في التدريب على الرغم من توفر شروط الحضور، أو هو غير موظف بشكل فاعل على الرغم من قدرته على الخروج للعمل، أو وجود أفكار قديمة وعنيدة». تحتوي الوثيقة نفسها على اعتراف بأن «القوى العاملة الريفية الفائضة» «غير راغبة في الخروج من منازلها وتلقي التدريب والتوظيف بشكل ثابت» وأن إدارة النظام يجب أن «تكافئ أولئك الذين يقومون بعمل جيد، وتتقد وتثقف أو حتى تعاقب أولئك الذين يقومون بعمل سيئ».²⁸¹

123. يبدو أن تركيز المخططات يستهدف بشكل خاص العمال الريفيين، «لتحويلهم من مزارعين إلى عمال صناعيين».²⁸² يتركز هذا التوجه في المناطق الأكثر فقراً، والتي يُنظر إليها أيضاً على أنها «متخلفة» ومعرضة لخطر «التطرف» الديني، مثل جنوب وغرب شينجيانغ. وفي حين أن هذا الاستهداف قد يركز على التخفيف من حدة الفقر، فإنه قد يصل في غياب الطوعية اللازمة إلى شكل من أشكال التمييز على أسس دينية وعرقية أيضاً، ولا سيما في السياق الأوسع الموصوف في هذا التقييم الذي تنفذ فيه هذه المخططات. ويمكن أن يكون التمييز على أسس دينية وعرقية في حد ذاته عاملاً مساهماً في جعل الناس عرضة للعمل الجبري.²⁸³

124. في تقريرها السنوي الصادر في 9 شباط/ فبراير 2022، نظرت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات (CEACR) في الادعاءات التي قدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال فيما يتعلق بتطبيق اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 111 و122 من قبل الصين وردود الحكومة.²⁸⁴ وفيما يتعلق بالاتفاقية رقم 111، أعربت اللجنة عن «قلقها العميق إزاء اتجاهات السياسات التي أوصحتها العديد من الوثائق حول السياسات التنظيمية الوطنية والإقليمية» وعن «قلقها إزاء الأساليب المطبقة وأثر أهدافها المعلنة وأثرها التمييزي (المباشر أو غير المباشر) على فرص العمل ومعاملة الأقليات العرقية والدينية في الصين».²⁸⁵

²⁷⁹ انظر، على سبيل المثال، بي بي سي، «إذا ذهب الآخرون سأذهب»: داخل مخطط الصين لنقل الأويغور إلى العمل»، ج. سودورث، 2 آذار/ مارس 2021. تتضمن المقالة لقطات من تقرير من هيئة الإذاعة الحكومية الصينية توضح كيفية تطبيق السياسة عملياً، ما يثير مخاوف جدية بشأن الأساليب القسرية.

²⁸⁰ انظر الخطة الخمسية الثالثة عشرة للتخفيف من حدة الفقر من حزيران/ يونيو 2017. تهدف الخطة الخمسية الرابعة عشرة للتخفيف من حدة الفقر المعتمدة في عام 2021 إلى تعزيز وتوسيع برامج التخفيف من حدة الفقر (ترجمة غير رسمية).

²⁸¹ مكتب الموارد البشرية والضمان الاجتماعي بالمقاطعة، خطة التنفيذ بشأن الخدمة الجيدة لنقل العمالة الفائضة من العمالة الحضرية والريفية في مقاطعة كابل، 22 آذار/ مارس 2018 (ترجمة غير رسمية).

²⁸² مكتب الموارد البشرية والضمان الاجتماعي بالمقاطعة، خطة التنفيذ بشأن الخدمة الجيدة لنقل العمالة الفائضة من العمالة الحضرية والريفية في مقاطعة كابل، 22 آذار/ مارس 2018.

²⁸³ انظر مؤشرات منظمة العمل الدولية للعمل الجبري - برنامج العمل الخاص لمكافحة العمل الجبري، 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

²⁸⁴ تطبيق معايير العمل الدولية 2022 التقرير الثالث (الجزء أ) تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات لمؤتمر العمل الدولي، الدورة 110، 2022.

²⁸⁵ المرجع نفسه، ص 518 و520.

125. وفيما يتعلق بالاتفاقية رقم 122، لاحظت اللجنة أن «حالة توظيف الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى في الصين تعطي مؤشرات عديدة على التدابير القسرية التي ينشأ الكثير منها من المستندات التنظيمية ووثائق السياسات».²⁸⁶ وأشارت اللجنة إلى مؤشرات مختلفة تدل على اتخاذ تدابير تقيّد بشدّة حرية اختيار العمل : «وتشمل هذه التدابير التبعيّة التي تقودها الحكومة للأسر الريفية في البلدات المحلية، وتنظيم عمليات النقل وفقاً لحصص تصدير العمالة؛ ونقل العمال أو ترحيلهم تحت حراسة أمنية؛ وإدارة العمال في الموقع والاحتفاظ بهم تحت مراقبة صارمة؛ والتهديد بالاحتجاز في مراكز التعليم والتدريب المهني إذا لم يقبل العمال 'الإدارة الحكومية'؛ وعدم قدرة العمال المعيّنين على تغيير أصحاب العمل بحرية».²⁸⁷

126. متابعة لإحالة لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات لتعليقها المرتبط بالاتفاقية رقم 111، في حزيران/يونيو 2022، «شجبت لجنة تطبيق المعايير التابعة لمؤتمر العمل الدولي استخدام جميع التدابير القمعية ضد شعب الأويغور، الأمر الذي له تأثير تمييزي على فرص عملهم ومعاملتهم كأقلية دينية وعرقية في الصين، بالإضافة إلى الانتهاكات الأخرى لحقوقهم الأساسية». وحثت اللجنة الحكومة، من بين عدة أمور أخرى، على «الكف فوراً عن أي ممارسات تمييزية ضد السكان الأويغور وأي أقليات عرقية أخرى، بما في ذلك الاعتقال أو السجن لأسباب عرقية ودينية لأغراض نزع التطرف»؛ و«تعديل الأحكام الوطنية والإقليمية التنظيمية بهدف إعادة توجيه اختصاصات مراكز التدريب المهني والتعليم بعيداً عن إعادة التثقيف السياسي القائم على الاحتجاز الإداري».²⁸⁸

127. وتتشاطر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من وجهة النظر المتعلقة بحقوق الإنسان، المخاوف التي أعربت عنها الهيئات الإشرافية التابعة لمنظمة العمل الدولية. وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من المعلومات عن الأساليب المستخدمة في التوظيف والتعيين وظروف العمل في سياق نظام مراكز التعليم والتدريب المهني، وبرامج «العمالة الفائضة» ونقل العمالة، فإن المعلومات المتاحة والمقيّمة من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بهذه البرامج في إقليم شينجيانغ تبين أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من التوضيح من جانب الحكومة بما يتماشى مع التزامات الصين بموجب القانون الدولي ولتوفير متابعة لتوصيات منظمة العمل الدولية.

128. وخلاصة القول إن هناك مؤشرات على أن برامج العمل والتوظيف، بما فيها تلك المرتبطة بنظام مراكز التعليم والتدريب المهني، تبدو تمييزية في طبيعتها أو تأثيرها وتتطوي على عناصر الإكراه، ما يتطلب توضيحات شفافة من الحكومة.

VII. فصل الأسر والأعمال الانتقامية

129. كان لتنفيذ سياسات مكافحة الإرهاب و«التطرف» المزعومة في إقليم شينجيانغ آثار عميقة على الأسر أيضاً. أدى الحرمان التعسفي الواسع النطاق من الحرية للأويغور وغيرهم من المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ، والذي غالباً ما تكتنفه السرية، إلى تفريق العديد من العائلات وعدم معرفتها أماكن وجود أحبائها. كان هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لمجتمع الشتات حيث كانت هناك أيضاً مزاعم

²⁸⁶ المرجع نفسه، ص 688.

²⁸⁷ المرجع نفسه، ص 689.

²⁸⁸ لجنة تطبيق المعايير، مؤتمر العمل الدولي 110، 2 حزيران/يونيو 2022، CAN/China/PV.5.

بالانتقام والترهيب ضد أولئك الذين يسعون للحصول على معلومات حول أفراد أسرهم أو التعبير عن القلق علناً.

A. حالات فصل الأسر والاختفاء القسري

130. كانت ادعاءات فصل الأسر والاختفاء القسري من بين مؤشرات القلق الأولى بشأن الوضع في إقليم شينجيانغ، حيث يُزعم أن أعداداً كبيرة من الأشخاص «اختفوا قسراً» أو «في عداد المفقودين».²⁸⁹ ما يقرب من ثلثي الحالات المتعلقة في إطار فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الصين، والبالغ عددها 152، تخص إقليم شينجيانغ خلال الفترة 2017-2022.²⁹⁰

131. وتعرّف اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري هذا الاختفاء بأنه «الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية من قبل موظفي الدولة أو من قبل أشخاص أو مجموعات من الأشخاص يتصرفون بإذن أو دعم أو موافقة من الدولة، ويعقبه رفض الاعتراف بالحرمان من الحرية أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، ما يضع هذا الشخص خارج حماية القانون».²⁹¹ وعلى الرغم من أن الصين ليست طرفاً في اتفاقية الاختفاء القسري، إلا أنها ملزمة بحظر الاختفاء القسري الذي تشملته معاهدات حقوق الإنسان الأخرى التي هي طرف فيها، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب،²⁹² وبقدر ما يتبلور هذا المعيار في القانون العرفي. وعلاوة على ذلك، فإن الحرمان من الحق في معرفة الحقيقة بشأن مكان وجود ضحية الاختفاء القسري يمكن أن يشكل بحد ذاته شكلاً من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية للعائلة المباشرة.²⁹³

132. في بعض الحالات، عندما يتم نقل الأشخاص إلى مراكز التعليم والتدريب المهني، لا يتم إبلاغ أفراد الأسرة بآماكن وجودهم، أو أسباب «إحالتهم» إلى المراكز، أو المدة التي قد يُحتجزون خلالها. تشير الروايات المباشرة إلى أن إبلاغ الأسرة لم يتم القيام به كسياسة عامة، بل على أساس ظرفي يأتي بعد محاولات مستمرة من قبل أفراد الأسرة للحصول على معلومات حول مكان وجودهم.²⁹⁴ وفي حين بدا أن بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يعرفون أو يشتبهون في أن أفراد الأسرة قد نُقلوا إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني أو

²⁸⁹ انظر المقدمة.

²⁹⁰ حتى 31 أيار/ مايو 2022.

²⁹¹ اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2.

²⁹² تناولت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب قضية الاختفاء القسري في العديد من الملاحظات الختامية. انظر، على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية بشأن إسبانيا، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2009،

CAT/C/ESP/CO/5، الفقرة 21، التي ذكرت فيها اللجنة أن «أعمال التعذيب [...] تشمل أيضاً حالات الاختفاء القسري».

انظر أيضاً البلاغ رقم 2011/456، لاريز ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية، 26 حزيران/ يونيو 2015، الفقرة 4-6 «وتنكر اللجنة كذلك بأن الاختفاء القسري ينطوي على انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان وعدم امتثال الدولة الطرف المعنية للالتزامات الواردة في الاتفاقية، وأن هذا يشكل في حد ذاته، فيما يتعلق بالشخص المختفي، أو قد يشكل، فيما يتعلق بأقارب الشخص، شكلاً من أشكال التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية المخالفة للاتفاقية».

²⁹³ انظر، على سبيل المثال، التعليق العام على الحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالاختفاء القسري، على النحو الوارد في تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، 26 كانون الثاني/ يناير 2011، A/HRC/16/48، الصفحة 15 (الفقرة 4).

²⁹⁴ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان. انظر أيضاً «أوراق شينجيانغ»، التي تتضمن توجيهاً سرياً يرشد السلطات بنص حول كيفية التعامل مع الأسئلة المتعلقة بأفراد الأسرة المحتجزين من الطلاب الذين يعودون إلى ديارهم في نهاية الفصل الدراسي الأكاديمي. أوعز هذا الدليل للمسؤولين بإخبار الطلاب بأن أقاربهم في «مدرسة تدريب أنشأتها الحكومة»، ولا يمكنهم مغادرتها.

أي شكل آخر من أشكال الاحتجاز، ظل معظمهم غير متأكدين من الوضع، وعلى الرغم من محاولات استيضاح مكان وجودهم مع السلطات، فإن مصيرهم لا يزال مجهولاً. كان هذا النقص في المعرفة وغياب أي اتصال مؤلمين بشكل خاص للعائلات التي تعيش على مسافة جغرافية في الخارج ويتطلب توضيحاً فورياً من قبل السلطات. وبالمثل، قال معتقلون سابقون إنهم لم يكونوا على اتصال بأسرهم خلال فترة وجودهم في مراكز التعليم والتدريب المهني، وإنهم لا يعرفون ما إذا كانت عائلاتهم تعرف مكان وجودهم.²⁹⁵ ودون توضيح حول الاختلاف في النهج، سُمح لبعض المعتقلين بإجراء زيارات عائلية أو مكالمات هاتفية من حين لآخر تحت الإشراف والمراقبة.²⁹⁶

133. تحتوي حالياً قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ، وهي منصة يستخدمها أفراد الأسرة المنفيون الذين يبحثون عن مكان وجود أحبائهم في شينجيانغ، على مئات المدخلات لـ «الأشخاص المفقودين» المزعومين.²⁹⁷ استعرضت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عشرات المقابلات مع أفراد الأسر الذين نشروا على قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ وغيرها من المواقع على أمل العثور على أحبائهم. كما راجعت التسجيلات الصوتية التي التقطها أفراد الأسرة الذين حاولوا الاتصال بالسلطات المحلية في شينجيانغ للحصول على توضيح. كما استعرضت ردود الحكومة المتاحة على بعض هذه الحالات، التي تؤكد باستمرار أن الأشخاص الذين يُزعم أنهم في عداد المفقودين «يعيشون حياة طبيعية» في إقليم شينجيانغ، دون أي معلومات أخرى داعمة في أغلب الأحيان.

134. على سبيل المثال، في 9 نيسان/ أبريل 2021، في مؤتمر صحفي في بكين، أقرت السلطات بوجود 10,708 أشخاص من بين 12,050 شخصاً في قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ. وبحسب الزعم، فإن 1,342 حساباً تتعلق بأفراد «ملفّين». ومن بين الأشخاص البالغ عددهم 10,708 أشخاص، كان 6,962 شخصاً «يعيشون حياة طبيعية»؛ وتفيد التقارير بأن 3,244 شخصاً أُدينوا وحُكم عليهم بارتكاب أعمال إرهابية وغيرها من الجرائم الجنائية؛ وأن 238 شخصاً لقوا حتفهم بسبب «أمراض وأسباب أخرى» وأن 264 شخصاً يعيشون في الخارج.²⁹⁸ ولم تكشف السلطات عن أسماء هؤلاء الأفراد، أو قرارات المحاكم التي أُدين على أساسها أولئك الذين يقضون عقوبات بالسجن، ما أدى إلى إطالة حالة عدم اليقين بالنسبة للعائلات.

135. تتجم حالات فصل الأسر عن عدد من العوامل ولا ترقى جميعها بالضرورة إلى حالات اختفاء قسري أو غير طوعي. تنشأ قضايا فصل الأسر أيضاً بين العائلات التي ينقسم أفرادها بين إقليم شينجيانغ والخارج. إن خطر الانتقام من أفراد الأسرة في إقليم شينجيانغ نتيجة تلقي الاتصالات من الخارج هو سبب مهم يفسر إقدام الأسر بنفسها على قطع التواصل، وقد أُثير هذا الأمر مراراً في مقابلات مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. كما حصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على روايات عن آباء وأمّهات من الأويغور يعيشون في الخارج، ولا يزالون غير قادرين على الاتصال بأولادهم الذين تركوهم مع أقاربهم في

²⁹⁵ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

²⁹⁶ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

²⁹⁷ من الصعب تحديد العدد الدقيق لـ «الأشخاص المفقودين» من قاعدة بيانات ضحايا شينجيانغ (<https://shahit.biz/eng>)، حيث قد لا تكون المعلومات محدثة بالكامل. منذ 2017/2018، أُبلغ أكثر من 1700 شخص عن حالات اختفاء، تشمل أقارب أو أصدقاء مفقودين.

²⁹⁸ المؤتمر الصحفي السابع لمنطقة شينجيانغ الأويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي حول القضايا المتعلقة بشينجيانغ في بكين، 9 نيسان/ أبريل 2021. انظر النص على الموقع الإلكتروني للسفارة الصينية في الولايات المتحدة:

<https://www.mfa.gov.cn/ce/ceus/eng/zt/wonderfulxj/xinjiangpressconference/7thpress/t1894724.htm>

إقليم شينجيانغ.²⁹⁹ وكما سبق الذكر، الاتصال بالأشخاص في الخارج هو أحد أسباب الإحالة إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني. وفي إحدى الحالات، وصف شخص أنه فقد الاتصال بزوجته وأطفاله، فضلاً عن أكثر من 30 من أقاربه الآخرين في إقليم شينجيانغ، الذين قال إنهم جميعاً إما غيروا أرقام هواتفهم أو رفضوا ببساطة تلقي مكالماته الهاتفية، بسبب الخوف من الأعمال الانتقامية.³⁰⁰ وعلى حد تعبير شخص آخر تمت مقابلته: «لم أتحدث إلى عائلتي لأنه طُلب مني عدم الاتصال بهم وإلا فسيتم إرسالهم إلى إعادة التثقيف».³⁰¹

B. التهريب والتهديدات والأعمال الانتقامية

136. تواصل السلطات الصينية الانتقاد العلني للضحايا وأقاربهم الذين يعيشون الآن في الخارج بسبب حديثهم عن تجاربهم في إقليم شينجيانغ، ما يؤدي إلى تكذيب القصص التي يتم نشرها على الملأ.³⁰²

137. كما أبلغ محتجزون سابقون عن عمليات تخويف وتهديدات، حيث أُجبر بعضهم على التوقيع على وثيقة قبل إطلاق سراحهم، يتعهدون فيها بعدم التحدث عن تجربتهم في مراكز التعليم والتدريب المهني.³⁰³ وعلى حد تعبير أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم: «كان علينا التوقيع على وثيقة تنص على التزام الصمت بشأن المخيم. وإلا، فسيتم الاحتفاظ بنا لفترة أطول وسيكون هناك عقاب يلحق بالأسرة كلها».³⁰⁴

138. وقد سلط الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات الضوء باستمرار على أنماط التهريب والتهديدات والأعمال الانتقامية. وأكد ثلثا الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات والذين تحدثت معهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنهم كانوا ضحايا لشكل من أشكال التخويف أو الأعمال الانتقامية، ولا سيما المكالمات الهاتفية أو الرسائل التهديدية، التي أرسلها في الأغلب صينيون، ولكن أيضاً من الدول المجاورة، إلى أبناء قومهم المنفيين من الأويغور أو الكازاخ، أو من قبل أفراد الأسرة، وربما تصرفوا بناء على طلب من السلطات، في أعقاب الإدلاء بتصريحات مناصرة تتعلق بالأويغور. وادعى البعض أيضاً أن أفراد الأسر في شينجيانغ تعرضوا للتهريب أو الانتقام المباشر نتيجة المشاركة العامة في الخارج، بما في ذلك نقلهم إلى أحد مراكز التعليم والتدريب المهني أو منشأة أخرى.

139. على مدى السنوات القليلة الماضية، تم تلقي معلومات موثوقة عن أفراد من مجتمع الأويغور الذين يعيشون في الخارج في العديد من البلدان، أو تمت إعادتهم قسراً، أو تعرضهم لخطر الإعادة القسرية إلى الصين، في انتهاك للحظر المفروض بموجب القانون الدولي على الإعادة القسرية. وقد أعربت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري وكذلك فريق الإجراءات الخاصة، عن مخاوفها بشأن تقارير الإعادة القسرية للأويغور إلى الصين، وأشارت إلى التزامات

²⁹⁹ انظر أيضاً، على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية «قلوب وأرواح محطمة: كابوس عائلات الأويغور التي فرقها القمع»، 19 آذار/مارس 2021.

³⁰⁰ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

³⁰¹ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

³⁰² انظر، على سبيل المثال، وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية الصين الشعبية، المؤتمر الصحفي العادي للمتحدث باسم وزارة

الخارجية وانغ وين بين في 23 شباط/فبراير 2021:

https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/2511_665403/202102/t20210224_9721163.html

³⁰³ مقابلات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

³⁰⁴ مقابلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

الصين وبلدان ثالثة بموجب قانون حقوق الإنسان واللاجئين في مثل هذه الظروف.³⁰⁵ وفي هذا السياق، فإن المفوضية السامية لحقوق الإنسان على علم أيضاً بالعثرات من الأويغور الذين يعيشون في بلدان ثالثة وانتهت صلاحية جوازات سفرهم والذين واجهوا صعوبات في تجديد وثائقهم، لأسباب منها الخوف من الأعمال الانتقامية، أو الخوف من الإعادة القسرية إلى الصين.

140. وعلاوة على ذلك، هناك تهديدات مزعومة بتنفيذ أعمال انتقامية من الموظفين الذين يعملون لدى الشركات الأجنبية التي لها صلات بإقليم شينجيانغ، أو يقومون بأنشطة نيابة عنها من خلال سلاسل القيمة الخاصة بها، عند محاولة بذل العناية الواجبة وطلب الشفافية بما يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

141. أنماط التهريب والتهديدات وأعمال الانتقام هذه قابلة للتصديق بشكل عام، ويُرجح أنها تسببت، ولا تزال تتسبب، في إحداث تأثير سلبي خطير على حقوق هذه المجتمعات في حرية التعبير والخصوصية والسلامة البدنية والحياة الأسرية، وبالتالي تمنع تدفق المعلومات عن الوضع داخل إقليم شينجيانغ.

142. وخلاصة القول، فإن أنماط فصل الأسر بين الأويغور وأفراد الأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، والتي قد تصل في بعض الحالات إلى حد الاختفاء القسري، هي نتيجة مباشرة للوسائل التي تم تشغيل برنامج الاحتجاز من خلالها، وبالتالي من المرجح أن يكون لها تأثيرات على مستويات مماثلة. وقد تفاقت بسبب نمط التهريب والتهديد بأعمال الانتقام من الضحايا وأقاربهم داخل إقليم شينجيانغ وخارجه. ولا يزال يتعين على الحكومة توضيح مصير ومكان أفراد الأسر المفقودين وتيسير الاتصالات الآمنة ولم الشمل على وجه السرعة. في الوقت نفسه، وفي ضوء التقييم الشامل لحالة حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ، يجب على البلدان التي تستضيف الأويغور والأقليات المسلمة الأخرى من إقليم شينجيانغ الامتناع عن إعادتهم قسراً، في أي ظرف من الظروف التي تنطوي على مخاطر حقيقية بانتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية.

VIII. التقييم الشامل والتوصيات

143. ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ في سياق تطبيق الحكومة استراتيجيات مكافحة الإرهاب ومكافحة «التطرف». وقد أدى تنفيذ هذه الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بها في إقليم شينجيانغ إلى أنماط متشابهة من القيود الشديدة وغير المبررة على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان. تتميز أنماط القيود هذه بعنصر تمييزي، حيث إن الأفعال الأساسية غالباً ما تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأويغور والمجتمعات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة.

144. وتتبع انتهاكات حقوق الإنسان هذه، كما هو موثق في هذا التقييم، من «نظام قانون مكافحة الإرهاب» المحلي الذي يمثل إشكالية عميقة من منظور القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وهي تتضمن مفاهيم غامضة وفضفاضة ومفتوحة تترك سلطة تقديرية واسعة للمسؤولين لتفسير وتطبيق سلطات التحقيق والوقاية والإكراه الواسعة، في سياق محدودية الضمانات وضآلة الرقابة المستقلة. هذا الإطار،

³⁰⁵ انظر، على سبيل المثال، لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقارير

الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر للصين (بما في ذلك هونغ كونغ والصين وماكاو، الصين)، CERD/C/CHN/CO/14-17، الفقرة 40 (د) و42 (ز)، 19 أيلول/سبتمبر 2018. انظر أيضاً:

<https://news.un.org/en/story/2009/12/325022-forcible-return-uyghurs-cambodia-sparks-un-experts-concern>

المعرض للتطبيق التمييزي، أدى عملياً إلى الحرمان التعسفي الواسع النطاق من الحرية لأفراد الأويغور والمجتمعات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة في إقليم شينجيانغ فيما يسمى مراكز التعليم والتدريب المهني وغيرها من المرافق، على الأقل بين عامي 2017 و2019. وحتى لو تم تقليص نطاق نظام مراكز التعليم والتدريب المهني منذ ذلك الحين أو إنهائه، كما ادعت الحكومة، فإن القوانين والسياسات التي يقوم عليها تظل سارية. ويبدو أن هناك اتجاهاً موازياً لزيادة عدد حالات السجن التي تحدث من خلال إجراءات العدالة الجنائية وطول فترته، ما يشير إلى أن تركيز الحرمان من الحرية قد تحول نحو السجن، لأسباب مزعومة تتعلق بمكافحة الإرهاب ومكافحة «التطرف».

145. إن معاملة الأشخاص المحتجزين في نظام ما يسمى مراكز التعليم والتدريب المهني هي مصدر قلق مماثل. وتتسم الادعاءات المتعلقة بأنماط التعذيب أو سوء المعاملة، بما في ذلك العلاج الطبي القسري وظروف الاحتجاز السيئة، بالمصادقية، وكذلك الادعاءات المتعلقة بحوادث فردية تشمل العنف الجنسي والجنساني. وفي حين أن المعلومات المتاحة في هذه المرحلة لا تسمح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان باستخلاص استنتاجات مؤكدة بشأن المدى الدقيق لهذه الانتهاكات، فمن الواضح أن الطبيعة الأمنية والتمييزية الشديدة لمراكز التعليم والتدريب المهني، إلى جانب محدودية الوصول إلى سبل التطبيقات الفعالة أو الإشراف من قبل السلطات، توفر تربة خصبة لحدوث مثل هذه الانتهاكات على نطاق واسع.

146. تأتي أنظمة الاحتجاز التعسفي وأنماط الإساءة ذات الصلة في مراكز التعليم والتدريب المهني ومرافق الاحتجاز الأخرى على خلفية التمييز الأوسع ضد أفراد الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة على أساس التهديدات الأمنية المتصورة الناشئة عن أفراد من هذه الجماعات. وشمل ذلك فرض قيود بعيدة المدى وتعسفية وتمييزية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، في انتهاك للقواعد والمعايير الدولية. تضمن ذلك قيوداً غير مبررة على الهوية والتعبير الدينيين، فضلاً عن تقييد الحق في الخصوصية والتنقل. وهناك مؤشرات خطيرة على انتهاكات الحقوق الإنجابية من خلال التطبيق القسري والتمييزي لسياسات تنظيم الأسرة وتحديد النسل. وبالمثل، هناك مؤشرات على أن برامج العمل والتوظيف للأغراض المزعومة للتخفيف من حدة الفقر ومنع «التطرف»، بما فيها تلك المرتبطة بنظام مراكز التعليم والتدريب المهني، قد تنطوي على عناصر الإكراه والتمييز على أسس دينية وعرقية.

147. لقد تجاوزت السياسات والممارسات الموصوفة في إقليم شينجيانغ الحدود، وفصلت العائلات وقطعت التواصل بين البشر، بينما تسببت في معاناة خاصة للأويغور والكازاخ وغيرهم من الأقليات ذات الأغلبية المسلمة، وتفاقت بسبب أنماط التهديدات والتهديدات ضد أفراد مجتمع الشتات الذين يتحدثون علناً عن التجارب في إقليم شينجيانغ.

148. تثير المعلومات المتاحة حالياً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ حملة الحكومة المعلنة ضد الإرهاب و«التطرف» في إقليم شينجيانغ في الفترة 2017-2019 وربما بعد ذلك مخاوف من منظور القانون الجنائي الدولي أيضاً. إن مدى الاحتجاز التعسفي والتمييزي بحق الأفراد الأويغور والمجموعات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، وفقاً للقانون والسياسة، في سياق القيود والحرمان بشكل عام من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها الأفراد والجماعات، قد يشكل جرائم دولية، لا سيما جرائم ضد الإنسانية.

149. وتقع على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية عن ضمان امتثال جميع القوانين والسياسات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والتحقيق الفوري في أي ادعاءات بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان، وضمان مساءلة الجناة وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. يجب الإفراج فوراً عن الأفراد المحرومين تعسفاً من حريتهم. ومع

بقاء الظروف المواتية لاستمرار الانتهاكات الخطيرة وتكرارها، يجب أيضاً التصدي لها بسرعة وفعالية. وتتطلب حالة حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ أيضاً اهتماماً عاجلاً من جانب الحكومة والهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة ونظام حقوق الإنسان، فضلاً عن المجتمع الدولي على نطاق أوسع.

150. وتعرب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن امتنانها للحكومة وغيرها من المؤسسات لمشاركتها المعلومات المتعلقة بجوانب الوضع في إقليم شينجيانغ. كما تم تسهيل هذا التقييم من خلال الكم الهائل من الأبحاث التي أنجزتها المنظمات غير الحكومية والباحثون والصحفيون والأكاديميون على مدى السنوات الأخيرة (وتم تقييمها بشكل مستقل من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان). وتعرب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن امتنانها العميق للضحايا والشهود الذين أبدوا الاستعداد لمشاركة تجاربهم معها، على الرغم من المخاطر المحتملة على أنفسهم وأحبائهم.

التوصيات

151. توصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان حكومة الصين بما يلي:

(i) اتخاذ خطوات فورية للإفراج عن جميع الأفراد المحرومين تعسفاً من حريتهم في إقليم شينجيانغ، سواء في مراكز التعليم والتدريب المهني أو السجن أو غيرها من مرافق الاحتجاز؛

(ii) الكشف على وجه السرعة عن أماكن وجود الأفراد الذين تسعى أسرهم للحصول على معلومات عن أحبائهم في إقليم شينجيانغ، بما في ذلك من خلال تقديم تفاصيل عن مواقعهم الدقيقة وإنشاء قوات آمنة للاتصال والسفر لتمكين العائلات من لم شملها؛

(iii) إجراء مراجعة كاملة للإطار القانوني الذي يحكم الأمن القومي ومكافحة الإرهاب وحقوق الأقليات في إقليم شينجيانغ لضمان امتثاله لقانون حقوق الإنسان الدولي الملزم، وإلغاء جميع القوانين والسياسات والممارسات التمييزية ضد الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة في الإقليم، ولا سيما تلك التي أدت إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على النحو المفصل في هذا التقييم؛

(iv) إجراء تحقيقات فورية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في مراكز التعليم والتدريب المهني وغيرها من مرافق الاحتجاز، بما في ذلك ادعاءات التعذيب والعنف الجنسي وسوء المعاملة والعلاج الطبي القسري، فضلاً عن العمل الجبري وتقارير عن الوفيات أثناء الاحتجاز؛

(v) إعطاء الأولوية لتنفيذ الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب ولجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، بما في ذلك إنشاء آلية رقابة مستقلة لضمان إجراء تحقيق فوري ونزيه وفعال في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة؛

(vi) ضمان امتثال المراقبة على الإنترنت وخارجها لاختبارات صارمة للشرعية والضرورة والتناسب، بما في ذلك ما يتعلق بمسائل الأمن القومي، وعدم التعدي على الحقوق الأساسية وحريات الأفراد؛

(vii) التعاون مع منظمة العمل الدولية والشركاء الاجتماعيين في تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بالاتفاقيتين رقم 111 و122، بما في ذلك السماح بإيفاد بعثة استشارية تقنية، وفي تنفيذ الاتفاقيتين رقم 29 و105 بشأن العمل القسري، وبروتوكول عام 2014؛³⁰⁶

(viii) توفير سبل الانتصاف والتعويض المناسبين لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

³⁰⁶ لجنة تطبيق المعايير، مؤتمر العمل الدولي 110، 2 حزيران/يونيو 2022، CAN/China/PV.5.

(ix) توضيح ما أفيد عن تدمير المساجد والأضرحة والمقابر من خلال توفير البيانات والمعلومات، وتعليق جميع هذه الأنشطة في غضون ذلك؛

(x) الكف فوراً عن جميع أعمال التهريب وسبل الانتقام ضد الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة في الخارج فيما يتعلق بأنشطة المناصرة التي يجرونها، وكذلك ضد أفراد أسرهم في إقليم شينجيانغ؛ وضمان أن جميع المواطنين بما في ذلك الأويغور والأقليات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة يمكنهم حمل جواز سفر ساري المفعول والسفر من الصين وإليها دون خوف من الانتقام؛

(xi) التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(xii) إعطاء الأولوية لدعوة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأقليات، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين والمعتقد، والمقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية، والفريق العامل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى القيام بزيارات غير مقيدة إلى الصين، بما في ذلك إلى إقليم شينجيانغ؛

(xiii) استمرار العمل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتمكن من إجراء مزيد من التقييم للوضع؛ وتسهيل المزيد من الزيارات التي تقوم بها المفوضية والتبادل التقني بشأن قضايا حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ، في إطار متابعة زيارة المفوض السامي.

تظل المفوضية السامية لحقوق الإنسان مستعدة لتقديم الدعم والمشورة في تنفيذ هذه التوصيات.

152. توصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان مجتمع الأعمال بما يلي:

(i) اتخاذ جميع التدابير الممكنة للوفاء بمسؤولية احترام حقوق الإنسان عبر الأنشطة والعلاقات التجارية على النحو المنصوص عليه في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تعزيز العناية الواجبة بحقوق الإنسان، والإبلاغ عن ذلك بشفافية؛

(ii) تعزيز تقييم مخاطر حقوق الإنسان من قبل الشركات المشاركة في قطاع المراقبة والأمن، بما في ذلك ما إذا كانت المنتجات والخدمات يمكن أن تؤدي إلى آثار ضارة على حقوق الإنسان أو تساهم فيها، ومن ضمنها الحق في كل من الخصوصية وحرية التنقل واحترام عدم التمييز.

153. وتوصي المفوضية السامية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي بدعم الجهود الرامية إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في إقليم شينجيانغ لمتابعة هذه التوصيات. كما ينبغي للدول الامتناع عن إعادة أفراد الأويغور وغيرهم من الأقليات ذات الأغلبية المسلمة إلى الصين ممن هم معرضون لخطر الإعادة القسرية، وتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي، للضحايا في الدول التي يوجدون فيها.

الملحق

مذكرة شفوية للبعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة في جنيف، مؤرخة 31 آب/ أغسطس 2022، والمرفق

متاح على: <https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/ohchr-assessment-human-rights-concerns-xinjiang-uyghur-autonomous-region>

* التتقيقات التي أدخلتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإخفاء بعض التفاصيل هي تبعاً لسياسة حماية حقوق ومصالح الأفراد حسب اقتضاء الحاجة.